

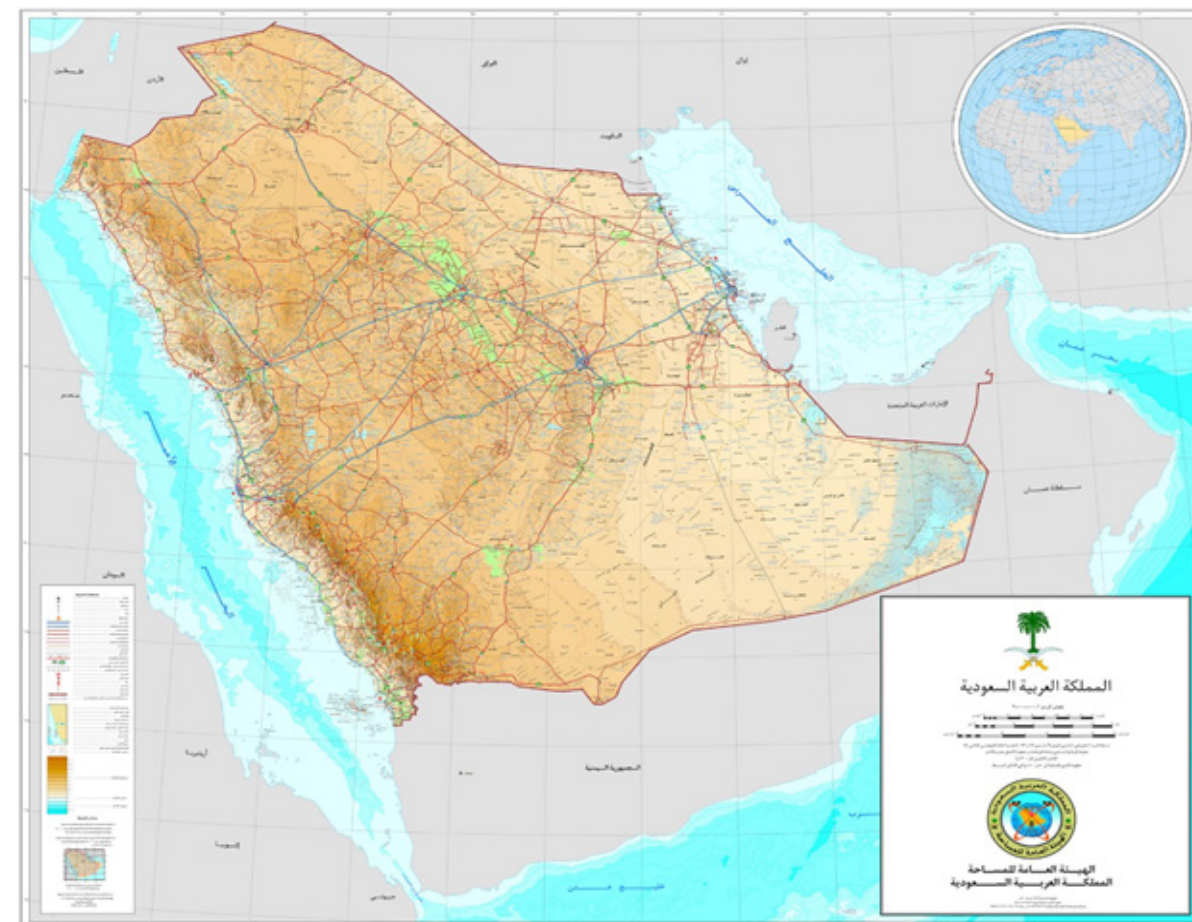
الهيئة العامة للمنافسة
General Authority for Competition



التقرير السنوي 2022



الهيئة العامة
للمساحة





صاحب السمو الملكي:

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله



خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية حفظه الله

محتويات التقرير

01

القسم التمهيدي

10	1-1 التقديم
12	كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة
14	كلمة معالي الرئيس التنفيذي
18	2-1 التعريفات

02

الملخص التنفيذي

22	1- الغرض من التقرير
22	2- نبذة عن الهيئة
22	1-2-2 نشأة الهيئة
24	2-2-2 المهام الرئيسية للهيئة
26	3-2 الرؤية والرسالة والقيم
29	4-2 مجلس الإدارة
62	5-2 مؤشرات الأداء
64	6-2 ملخص بأهم إنجازات الهيئة

03

التقرير التفصيلي

70	1- التوجه الإستراتيجي	8-2-3 شكاوى الأفراد والمنشآت	170
72	1-1-3 أهداف الهيئة الإستراتيجية	9-2-3 الامتثال	182
76	2-1-3 المشاريع المحورية	10-2-3 الأحكام القضائية والعقوبات	188
78	3-1-3 مبادرات الإستراتيجية	11-2-3 التنفيذ وتحصيل الغرامات	190
80	4-1-3 أوجه إسهام الهيئة في تحقيق رؤية المملكة 2030	3-3 البيئة الداخلية والعمليات الإدارية	194
84	2-3 جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار	1-3-3 الأوامر والتعاميم وما تم بشأنها	196
84	1-2-3 نشر ثقافة المنافسة	2-3-3 الهيكل التنظيمي	202
100	2-2-3 الشراكات والتعاون الدولي	3-3-3 القوى البشرية والتطوير الوظيفي	204
104	3-2-3 الدراسات السوقية والقطاعية	4-3-3 الأداء المالي	210
116	4-2-3 مركز المعلومات ومراقبة الأسواق	5-3-3 العقود والمشاريع	216
122	5-2-3 طلبات التركيز الاقتصادي	6-3-3 برامج التحول الرقمي	220
154	6-2-3 دعم السياسات	7-3-3 تعزيز الأمن السيبراني	228
160	7-2-3 تطوير البيئة التشريعية	8-3-3 المراجعة الداخلية	230
		9-3-3 اللجان	232

04

التحديات والدعم المطلوب

05

أرقام وإحصاءات

244	ملحق 1: تقرير أعمال لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة
-----	---

01

القسم التمهيدي



1-1 التقديم

معالي الدكتور
أحمد بن عبد الكريم الخليلي



تتواصل جهود الهيئة العامة للمنافسة للقيام بدورها التكاملي في المنظومة الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، استشعاراً منها بأهمية مهامها التنظيمية والرقابية الهادفة إلى حماية المنافسة العادلة في مختلف القطاعات، لتهيئة أسواقٍ جاذبة للمستثمر، ومعززة للابتكار والتطوير، ومحقة لكفاءة المنشآت ورغبات المستهلك ورفاهيته.



لقد كانت جهود الهيئة في عام التقرير متنوعة وغطت العديد من المجالات. ففي الجانب الإستراتيجي اعتمد مجلس الإدارة إستراتيجية الهيئة المحدثة للأعوام 2022-2025م، وقد تضمنت أربعة محاور إستراتيجية، و11 هدفاً إستراتيجياً، وأكثر من 20 مبادرة إستراتيجية قامت الهيئة بمواءمتها مع أهداف وإستراتيجيات القطاعات الرئيسية الداعمة لرؤية المملكة 2030م.

وعقد مجلس إدارة الهيئة خلال عام التقرير 5 اجتماعات، أصدر خلالها (99) قراراً منها (72) قراراً لإنفاذ النظام، و (21) قراراً للتنظيم المؤسسي.

وأولت الهيئة خلال عام التقرير التعاون الدولي والشراكات اهتماماً خاصاً؛ إذ وقعت بدعم من مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود- حفظهما الله- اتفاقية تعاون مع جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في جمهورية مصر العربية بهدف حماية المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية على المستوى الإقليمي وتحقيق المصالح المشتركة، وشاركت في العديد من المحافل والمنتديات الدولية المعنية بقضايا المنافسة مثل الأونكتاد ومنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، كذلك تمكنت بدعم من مولاي خادم الحرمين الشريفين من الفوز باستضافة المنتدى العربي الرابع للمنافسة.

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

ومن الأعمال الهامة ضمن أولويات الهيئة نشر ثقافة المنافسة وتعزيزها ، وفي هذا الإطار ومساهمةً في جهود الحفاظ على المال العام، عقدت الهيئة منتدى بحضور أصحاب المعالي والسعادة ومسؤولي المشتريات في الجهات الحكومية المختلفة بعنوان (منتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية)، هدف إلى تمكين الجهات الحكومية من كشف التواطؤ في المنافسات الحكومية لرفع جودة تنفيذ مشروعاتها وتحسين إدارة مواردها المالية من خلال تنفيذ مشاريعها بأسعار عادلة؛ لتحقيق أهداف الجهة الطارحة لمشروعاتها، وتطلعات القيادة الحكيمة، وطموح المستفيد النهائي من مواطن ومقيم، وقد دعت الهيئة متحدثين وخبراء في مجال التواطؤات (محليين ودوليين) من منظمات ومؤسسات دولية مرموقة. ورافق هذا المنتدى طباعة وتوزيع دليل «إرشادات مكافحة التواطؤ بين مقدمي العروض في المناقصات»، ليكون مصدراً إضافياً يساعد مسؤولي المشتريات على كشف التواطؤ بين العروض المتقدمة، وإطلاق الهيئة منصة إلكترونية لتكون مرجعاً للتواصل مع الجهات الحكومية وتقديم بلاغاتها في هذا الشأن للهيئة.

وعلى الصعيد الإقليمي، قدّمت المملكة العربية السعودية ممثلة بالهيئة مبادرة مشروع «قانون (نظام) المنافسة الخليجي الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي» إيماناً بأهمية التعاون بين دول المجلس، واستكمالاً للمنظومة التشريعية الاقتصادية لدول الخليج، وذلك بدعم من مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان آل سعود- حفظهما الله، وتهدف المبادرة إلى الحفاظ على البيئة التنافسية العادلة في دول المجلس وتحقيق رفاهية المستهلك في هذه الدول، كذلك روعي في القانون المقترح المرونة الكفيلة بإنفاذه بشكل يتناسب مع السياسات والقوانين المحلية لكل دولة من الدول الشقيقة في المجلس.

وعلى صعيد إنفاذ النظام، استمرت الهيئة في رفع جهود الرقابة على الأسواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية، فبلغت عمليات التقصي والبحث والتحقيق خلال عام التقرير (299) نشاطاً، ونفذت الهيئة 12 برنامج امتثال غطت 11 قطاعاً مختلفاً. أيضاً بدأت الهيئة فحص ودراسة المنافسة والممارسات الاحتكارية المحتملة في قطاعين مهمين في الاقتصاد الوطني هما: (قطاع البناء والتشييد، وقطاع المنتجات الزراعية والأسماك). وبحسب الخطة المعدة للدراستين، من المتوقع اكتمال العمل عليهما في عام 2023م.

وإلى جانب ما سبق، مضت الهيئة خلال عام التقرير في إتمام خطة التحول الرقمي وتفعيل أنظمة ذكاء الأعمال، فأكملت الربط البيئي مع أكثر من (5) جهات حكومية لتزويدها بالبيانات المتاحة؛ لتمكينها من تحليل الأسعار وبناء المؤشرات للكشف المبكر عن التواطؤات في المنافسات الحكومية، وأنشأت أكثر من (30) مؤشرًا ولوحة بيانات تساعد على عملية الرقابة على الأسواق.

وختاماً، فمسيرة العطاء والإنجاز في الهيئة لم تكن لتتحقق لولا الدعم غير المحدود الذي لمسنه من مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان آل سعود -حفظهما الله-، فلهما من الشكر أجزله ومن الامتنان أوفره، كذلك لا يفوتني أن أشكر أصحاب المعالي والسعادة أعضاء مجلس الإدارة على تمكينهم ودعمهم، وزملائي منسوبي هذه الهيئة، وكل من أسهم في منجزاتها من شركاء النجاح، سائلاً المولى عز وجل أن يحفظ لبلادنا قاداتها وأمنها ورفاءها.

كلمة معالي الرئيس التنفيذي

معالي الدكتور
د. عبدالعزيز بن عبدالله الزوم



يعرض التقرير السنوي لهذا العام 2022 إنجازات الهيئة لعامها الخامس منذ تأسيسها، ويوضح - بفضل الدعم الاستثنائي الذي تلقاه من لدن مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان آل سعود -حفظهما الله- ما حقته من جهود وإنجازات في سبيل إكمال دورها في إرساء وتعزيز قواعد حرية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وضمان الحياد التنافسي، والعمل على الحد من موانع الدخول للأسواق وحرية التجارة؛ لخلق أسواقٍ محفزة وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، توفر خيارات متعددة للمستهلك، وتتنافس فيها المنشآت وفق أسس الكفاءة المتاحة لديها للوصول إلى الأثر الاستراتيجي المنشود لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.



لقد شهد عام 2022 م مباركة مجلس الإدارة بالموافقة على إستراتيجية الهيئة المحدثة والبدء بإنفاذها والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للمملكة ورؤيتها لعام 2030م الساعية إلى الرفع من تنافسية وتنوع الاقتصاد الوطني، والارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى رفاهيته، وجعل الاقتصاد الوطني منافسًا فعالًا بين الاقتصادات العالمية المتقدمة. وبدأت الهيئة بالفعل في تنفيذ محاور الإستراتيجية الأربعة الآتية: بيئة منافسة محفزة، ومنافسة عادلة، وتعاون فعال، وريادة مؤسسية.

وفي ظل تصاعد الأدوار التي تقوم بها الهيئة وإيمان الأجهزة والوزارات التنفيذية الشقيقة بأهميتها في مسيرة الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة، ارتفع أداؤها الاستشاري بشأن مراجعة الأنظمة والتعديلات القانونية عليها، فدرست الهيئة خلال عام 2022م أكثر من 12 نظامًا ولائحة، ورصدت توافقها مع نظام المنافسة، ورفعت التوصيات المعززة للمنافسة إلى اللجان والجهات ذات الصلة. كذلك قدّمت الهيئة مبادرة المملكة العربية السعودية لإطلاق مشروع «قانون المنافسة الخليجي». وقد اشتملت المبادرة على دراسة مقارنة لأفضل الممارسات الدولية، ودراسة مستفيضة لقوانين المنافسة في دول الخليج الشقيقة. ويُتوقع أن تعزز المبادرة من جهود التكامل الاقتصادي بين دول الخليج، وخلق مزيد من الفرص لمنشآت دول المجلس ومزيد من الرفاهية لمواطنيها. وإلى جانب ذلك، أنهت الهيئة مقترح مشروع «السياسات الوطنية للمنافسة» الذي تنوي رفعة إلى الجهات ذات الصلة للنظر في إقراره.

كلمة معالي الرئيس التنفيذي

ومع الزيادة الملحوظة للنشاطات الاقتصادية محلياً ودولياً خلال عام التقرير 1443/1444هـ (2022م)، عملت الهيئة على رفع كفاءة عملياتها الرقابية والتنظيمية؛ فاستقبلت 316 طلباً لعمليات التركيز الاقتصادي (الاندماج والاستحواذ). وقد حاز قطاع الصناعات التحويلية أعلى معدل لعدد طلبات التركيز الاقتصادي المقدمة إلى الهيئة، تلاه قطاع تقنية المعلومات والاتصالات. واستحدثت الهيئة تصنيفات أضيق «للسوق المعنية» لتمكنها من دراسة القطاعات بكفاءة أعلى، مثل سوق المدفوعات الرقمية، وسوق الطيران، وسوق الاتصال عبر الأقمار الصناعية، وغيرها من الأسواق.

وعلى صعيد الشكاوى، تعاملت الهيئة مع 117 شكوى خلال عام 1443/1444هـ (2022م)، كان العدد الأكبر منها في قطاع التجزئة والجملة، يليه قطاع التشييد والبناء، نتج عنها تحريك الدعوى الجزائية بحق (23) منشأة وحفظ الشكوى بحق (34) منشأة واتخاذ التدابير اللازمة لإزالة الممارسات المخالفة بحق (10) منشآت وتوقيع اتفاقيات للتسوية مع عدد من المخالفين مع التعهد بإزالة المخالفات بحق (16) منشأة.

وفي عام التقرير، كثفت الهيئة جهودها في إقامة العديد من ورش العمل مع الغرف التجارية وعدد من المنشآت لتوضيح مضامين نظام المنافسة وتطبيقاته، فعقدت الهيئة 46 ورشة عمل خلال هذا العام مقارنة بـ 19 ورشة في العام الذي قبله، واستفاد منها ما يقارب 4293 من رجال الأعمال ومنسوبي الشركات.

وإلى جانب ماسبق، واصلت الهيئة بناء الطاقات ودعم قوتها العاملة، فزاد عدد الموظفين والموظفات بالهيئة إلى 98 موظفاً/

موظفة بزيادة تقدّر بـ 21% عن العام السابق، وحرصت الهيئة على مواكبة تطلعات الرؤية في تعزيز مشاركة المرأة، فبلغت مشاركتها في قوتها العاملة 26%. وتضاعفت الساعات التدريبية للموظفين بأكثر من 300% عن العام السابق، وألحق الموظفين للتدريب في أفضل الجامعات والمراكز والمنظمات المتخصصة، ومن أبرزها شبكة المنافسة العالمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، وغيرها من المعاهد والجامعات الرائدة.

ختاماً نسأل الله التوفيق والإعانة والسداد لمواصلة الإنجازات لتحقيق طموحات وتطلعات قيادتنا الكريمة للوصول إلى أسواق تتسم بالمنافسة وتخلو من الممارسات الاحتكارية؛ لضمان تدفق الاستثمارات والرفع من مستوى الخيارات والتنوع والابتكار، بما يحقق رفاهية المستهلك والتنمية المستدامة. ولايفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساهم في هذه الإنجازات من أصحاب المعالي والسعادة أعضاء مجلس الإدارة وزملائي وزميلاتي منسوبي الهيئة.



التعريفات

المنشأة

أي شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية يمارس نشاطاً اقتصادياً.

النشاط الاقتصادي

النشاط الذي يتضمن إنتاج أو توزيع أو شراء أو بيع السلع، ويشمل ذلك كل عمل تجاري أو زراعي أو صناعي أو خدمي أو مهني.

السلعة

أي منتج أو خدمة أو مجموعهما أو مزيج بينهما.

الكيان

الشخص ذو الصفة الاعتبارية سواء أكان مكوناً من منشأة أم من عددٍ من المنشآت المرتبطة فيما بينها بملكية أو إدارة واحدة.

السوق

مكان أو وسيلة يلتقي فيه مجموعة من المشتريين والبائعين الحاليين والمرتقبين خلال مدة زمنية محددة.

السوق المعنية

السوق التي تقوم على أساس عنصرين هما

- السلع المعنية القابلة للإحلال فيما بينها لتلبية حاجة ما للمستهلك.
- النطاق الجغرافي الذي تكون ظروف المنافسة فيه للسلع المعنية متشابهة.

الوضع المهيمن

وضع تكون به المنشأة – أو مجموعة منشآت – مهيمنة على نسبة معينة من السوق المعنية التي تمارس نشاطها فيها أو قادرة على التأثير فيها، أو بهما معاً.

التركز الاقتصادي

كل عمل ينشأ منه نقل كلي أو جزئي لملكية أصول أو حقوق أو أسهم أو حصص أو التزامات منشأة إلى منشأة أخرى بالاندماج أو الاستحواذ أو التملك، أو الجمع بين إدارتين أو أكثر في إدارة مشتركة، أو أي صورة أخرى تؤدي إلى التحكم في منشأة -أو أكثر- بما في ذلك التأثير في قراراتها أو تشكيل جهازها الإداري أو آلية التصويت فيها.

أطراف التركيز الاقتصادي

المنشآت المشاركة -أو الرغبة في المشاركة- في عملية التركيز الاقتصادي، سواء أ تقدمت بطلب الموافقة على إتمام التركيز الاقتصادي أم لم تتقدم.

الأطراف ذات العلاقة بالتركز الاقتصادي

الأطراف المتأثرة بالتركز الاقتصادي، ومنهم المنافسون والعملاء والموردون والموزعون وأصحاب المصالح

الملخص التنفيذي

في هذا الباب، يستعرض تقرير الهيئة العامة للمنافسة أعمال مجلس إدارتها والتعريف بأعضائه، ويبرز أهم إنجازات الهيئة التي ستفصل في باقي التقرير.



1-2 الغرض من التقرير

أعدّ هذا التقرير تنفيذاً للمادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء التي نصت على أن «على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية تقريراً عما حققته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها»، وُوعي في منهجية إعداد التقرير توافقه مع «دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة» الذي أقره مجلس الوزراء بالقرار رقم (233) وتاريخ 1443/4/18هـ، المتضمن توصيات بخصوص مكونات التقارير الأساسية المشتملة على عناصر مثل: التقديرات، والإنجازات، والتحديات، ومقترحات الجهاز وتوصياته.

2-2 نبذة عن الهيئة

1-2-2 نشأة الهيئة

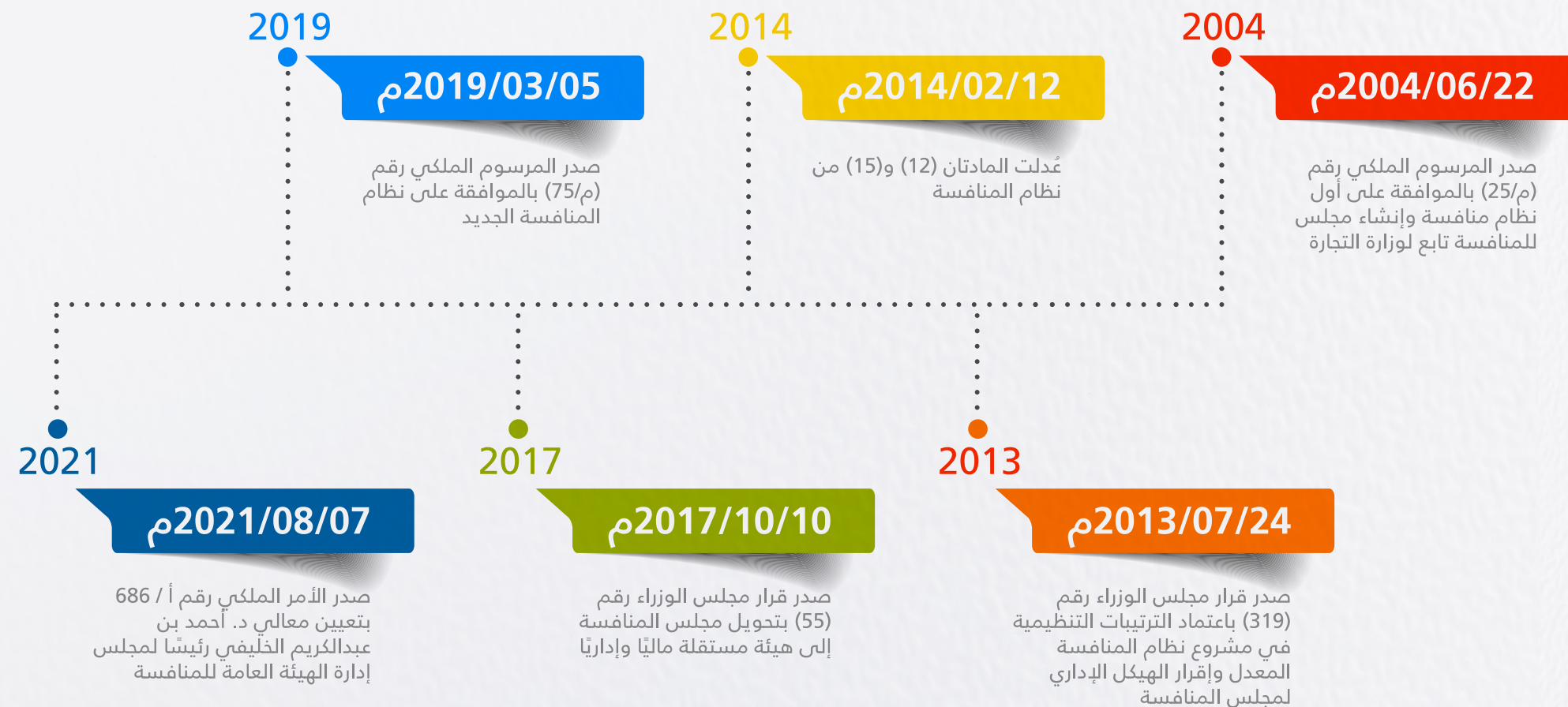
- صدر أول نظام للمنافسة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/25) وتاريخ 1425/05/04هـ الموافق 2004/06/22م، وبناءً عليه أنشئ مجلس باسم «مجلس حماية المنافسة» للإشراف على تطبيق النظام يرأس مجلس إدارته وزير التجارة.

- في تاريخ 1439/01/20هـ الموافق 2017/10/10م صدر قرار مجلس الوزراء رقم (55) القاضي بالموافقة على تعديل اسم مجلس المنافسة إلى «الهيئة العامة للمنافسة»، والموافقة على تنظيمها.

- في تاريخ 1440/06/28هـ الموافق 2019/03/05م صدر المرسوم الملكي رقم (م/75) بالموافقة على نظام المنافسة المعدل الجديد، ودخل حيز النفاذ في تاريخ 1441/01/26هـ الموافق 2019/09/25م.

- في تاريخ 1442/12/28هـ الموافق 2021/08/07م صدر الأمر الملكي رقم (أ/686) بتعيين معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخلفي رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة.

شكل رقم (1) أبرز الأحداث في تاريخ الهيئة



2-2-2 المهام الرئيسية للهيئة

تُشرف الهيئة على تطبيق نظام المنافسة ولوائحته التنفيذية بهدف تعزيز المنافسة العادلة وتشجيعها ومكافحة الممارسات الاحتكارية غير المشروعة وضمان الوفرة والتنوع في السلع والخدمات ذات الجودة العالية والأسعار التنافسية، وتشجيع الابتكار. وتتجلى مهام الهيئة العامة للمنافسة في ثلاث وظائف رئيسية هي: حماية المنافسة العادلة، وإنفاذ النظام، ومراقبة الأسواق. ويندرج تحت الوظائف الأساسية وظائف فرعية -بحسب تنظيمها- على النحو التالي



جدول رقم (2) المهام الرئيسية للهيئة

حماية المنافسة العادلة

نشر ثقافة المنافسة

- تقديم المشورة والدعم إلى مجتمع الأعمال.
- تعزيز التزام المنشآت بنظام المنافسة.
- رفع درجة الوعي العام بأهداف ومبادئ المنافسة العادلة.
- التنسيق مع وسائل الإعلام والوسط الأكاديمي لإيصال رسائل الهيئة.

إرساء قواعد المنافسة بالشراكة مع الأجهزة الحكومية

- مراجعة أي تغييرات تنظيمية تهدف إلى حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- تقديم المشورة بشأن مسودات اللوائح والسياسات التي لها أثر ملموس في تعزيز المنافسة، واقتراح التعديلات الضرورية بما يتماشى مع التغييرات الجارية في الأسواق.

الدراسات السوقية ومراقبة السوق

- مراقبة السوق لضمان إرساء قواعد المنافسة العادلة وإنفاذ نظام المنافسة.
- إعداد دراسات السوق والسعي لتنفيذ توصياتها مع الجهات ذات العلاقة.

إنفاذ النظام

البحث والتقصي وجمع الاستدلالات والتحقيق

- تلقي الشكاوى والبلاغات ومباشرتها.
- إطلاق مبادرات للنظر في المخالفات المحتملة لنظام المنافسة.
- التحقيق والتحري وجمع الأدلة بشأن المخالفات المحتملة لنظام المنافسة.
- استقصاء أنشطة الاندماج والاستحواذ، واتخاذ القرارات بشأنها.

دراسة طلبات التركز الاقتصادي

- مراجعة الطلبات الواردة للهيئة ودراسة آثارها المحتملة في القطاع.

التقاضي/التسوية/ المصالحة

- رفع الدعاوى أمام لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة، والترافع أمام المحاكم الإدارية (في حالة الاعتراض على القرارات).
- متابعة تنفيذ قرارات الأحكام النهائية.
- تفعيل آليات التسوية والمصالحة والإعفاء وضمان تقديم التعويض المناسب للمتضررين.



القيم

الشفافية، والفعالية، والثقة، والمصداقية، والالتزام.



الرسالة

تبني السياسات المحفزة للمنافسة، ومكافحة الممارسات الاحتكارية، بما يحسّن أداء الأسواق، لدعم ثقة المستهلك وقطاع الأعمال، والمساهمة في تدفق الاستثمارات وتعزيز التنمية المستدامة.



الرؤية

هيئة منافسة رائدة لدعم كفاءة الاقتصاد الوطني وتعزيز رفاهية المستهلك.



3-2 الرؤية والرسالة والقيم

4-2 مجلس الإدارة

- تتولى أمانة مجلس الإدارة الترتيب لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه، وتوثيقها، وإعداد محاضرها، والتأكد من الالتزام بالأنظمة واللوائح لأعمال المجلس واللجان، ومتابعة إنفاذ قرارات المجلس، بما يعزز من كفاءة العمل، ويرفع مستوى الأداء.

- مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا للهيئة، والمشرف على إدارتها وتصريف أمورها ووضع الخطط العامة التي تسير عليها، ويتابع تنفيذ الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالمنافسة والحد من الممارسات الاحتكارية غير المشروعة، وله اتخاذ ما يراه كفيلاً بتحقيق أهداف الهيئة وحماية المنافسة العادلة وتشجيعها.

- للهيئة مجلس إدارة يعيّن رئيسه بأمر ملكي ويكون بمرتبة وزير، وبعضوية الرئيس التنفيذي وخمسة أعضاء ممثلين لجهات حكومية لا تقل مراتبهم عن المرتبة الرابعة عشرة أو ما يعادلها، وأربعة أعضاء مستقلين من ذوي الكفاءة والخبرة في مجالات الأنظمة أو الأنشطة الاقتصادية يختارون لذواتهم، ويعيّنون بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح رئيس المجلس وفقاً للمادة الرابعة من تنظيم الهيئة، ويعقد اجتماعاته أربع مرات على الأقل في السنة أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، أو إذا طلب ذلك ثلث أعضائه على الأقل، ولا ينعقد المجلس إلا بحضور أغلبية الأعضاء، على أن يكون من بينهم رئيس المجلس أو من ينوبه.





1

معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخلفي

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة

المؤهلات العلمية

دكتوراه في الاقتصاد: جامعة ولاية كولورادو (الولايات المتحدة الأمريكية) 2000م.

ماجستير إدارة أعمال: جامعة ولاية كولورادو (الولايات المتحدة الأمريكية) 2000م.

ماجستير اقتصاد: جامعة بورتلاند (الولايات المتحدة الأمريكية) 1993م.

بكالوريوس قانون: جامعة الملك سعود 1987م.

الخبرة العملية

مستشار في الديوان الملكي بترية وزير ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة -2021حتى الآن.

محافظ البنك المركزي السعودي 2016 م – 2021 م.

وكيل المحافظ للأبحاث والشؤون الدولية في مؤسسة النقد العربي 2013م – 2016م.

المدير التنفيذي لمكتب المملكة في صندوق النقد الدولي 2011 م – 2013 م.

العضويات

عضو مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية 2009 م – 2011 م.

عضو مجلس إدارة الهيئة الاستشارية لمركز المعلومات والأبحاث السياحية «ماس» التابع لوزارة السياحة 2006 م – 2010 م.

عضو لجنة ميزان المدفوعات في صندوق النقد الدولي 2005 م – 2008 م.



2

معالي الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الزوم

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة،
الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للمنافسة

المؤهلات العلمية

دكتوراه اقتصاد تطبيقي: جامعة نبراسكا، الولايات المتحدة الأمريكية 1995م.

ماجستير اقتصاد تطبيقي: جامعة ولاية كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية 1989م.

الخبرة العملية

الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للمنافسة 2018 م- حتى الآن.

مدير إدارة الأبحاث، في هيئة السوق المالية 2011م - 2018م.

مستشار معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية 2008م- 2011م.

مدير إدارة الإعلام وتوعية المستثمر، هيئة السوق المالية 2004م - 2008م.

مدير الشؤون المالية والإدارية في منتدى الطاقة الدولي (الرياض، المملكة العربية السعودية) 2002م- 2004م.



3

سعادة المهندس راشد بن عبد العزيز الراشد

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (عضو مستقل).

العضويات

عضو مجلس إدارة في البنك المركزي السعودي.
رئيس مجلس إدارة بنك الرياض (المملكة العربية السعودية، أوروبا، لندن) (سابقاً)
نائب رئيس مجلس إدارة البنك السعودي السويسري (جنييف) (سابقاً)
عضو مجلس إدارة الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنايل للاستثمار) (سابقاً)
عضو مجلس إدارة الهيئة العليا للسياحة (سابقاً)
عضو مجلس إدارة مؤسسة البريد السعودي (سابقاً)
عضو مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء (سابقاً)
عضو مجلس إدارة البنك الزراعي العربي السعودي (سابقاً)
عضو المجلس الاستشاري لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التابعة لمجموعة البنك الدولي (واشنطن دي سي) (سابقاً)

المؤهلات العلمية

ماجستير في الهندسة المدنية: جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة الأمريكية. 1975م

الخبرة العملية

رئيس مجموعة الراشد الحميد.

رئيس مجلس إدارة مؤسسة عبد العزيز الراشد الحميد الثقافية الخيرية.

نائب رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للمنشآت العائلية



4

سعادة الدكتور وليد بن عبد الرحمن العيسى

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (عضو مستقل).

المؤهلات العلمية

دكتوراه هندسة كيميائية: معهد سفير للتقنية، جامعة واشنطن بسانت لويس، الولايات المتحدة الأمريكية 1989م-2003م.

ماجستير حاسب آلي (الذكاء الصناعي): معهد سفير للتقنية، جامعة واشنطن بسانت لويس، الولايات المتحدة الأمريكية 1998م.

ماجستير هندسة كيميائية: جامعة أريزونا، الولايات المتحدة الأمريكية 1990م.

بكالوريوس هندسة كيميائية: جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية 1987م-1990م.

الخبرة العملية

الرئيس التنفيذي لشركة رزا 2018 م-2020م.

مستشار ومدير تنفيذي للعمليات في شركة الاستثمارات الرائدة 2017 م-2018م.

المدير التنفيذي لمركز الملك عبد الله المالي 2015 م-2016م.

مدير مشروع في مركز الملك عبد الله المالي 2008 م-2016م.

مدير إدارة الأبحاث والتخطيط (مكلف) هيئة السوق المالية 2008 م-2015م.

محاضر في قسم الهندسة الكيميائية والحاسب الآلي في جامعة سانت لويس، ميزوري، الولايات المتحدة الأمريكية 1992 م-1998م.

العضويات

عضو مجلس إدارة شركة جبل عمر للتطوير 2018 م – حتى الآن.

عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتأمين ونائب رئيس المجلس 2015م – حتى الآن.

عضو مجلس إدارة الشركة التعاونية للتأمين 2018 م - حتى الآن.

عضو مجلس الإدارة، نائب رئيس المجلس، وعضو اللجنة التنفيذية، وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت في بنك الرياض 2010 م-2016م.



5
سعادة المهندس
محمد بن عبد العزيز الشايع
عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (عضو مستقل).

المؤهلات العلمية	الخبرة العملية	العضويات
ماجستير محاسبة: جامعة إيلينوي أربانا شامبين، الولايات المتحدة الأمريكية 1998م.	مالك ومدير مكتب محمد عبدالعزيز الشايع للاستشارات المالية.	رئيس مجلس إدارة، ورئيس اللجنة التنفيذية في شركة ساب للتكافل 2018م – حتى الآن.
بكالوريوس محاسبة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1990م.	الرئيس التنفيذي لشركة ميدقلف للتأمين 2016 م - 2017 م.	عضو مجلس إدارة، ورئيس لجنة المراجعة، وعضو لجنة المخاطر في شركة أملاك العالمية للتمويل العقاري 2021م – حتى الآن.
	مدير عام الرقابة على شركات التمويل في مؤسسة النقد العربي السعودي 2012 م - 2014 م.	عضو مجلس إدارة، ورئيس لجنة المراجعة في شركة صناعات العيسى 2019م – حتى الآن.
	مدير عام الرقابة على شركات التأمين في مؤسسة النقد العربي السعودي 2007 م - 2012 م.	عضو لجنة المراجعة في شركة الربيع للأطعمة 2021م – حتى الآن.
		عضو لجنة المراجعة في مركز برنامج التحول الوطني 2021م – حتى الآن.



6
سعادة الدكتور
فهد بن أحمد أبوحيمد
عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (عضو مستقل).

المؤهلات العلمية	الخبرة العملية	العضويات
دكتوراه قانون تجاري دولي: جامعة هل، المملكة المتحدة. 2002 م- 2006 م.	شريك مدير في شركة أبوحيمد وآل الشيخ والحقباني محامون ومستشارون قانونيون (بالتعاون مع كليفورد تشانس) 2016م – حتى الآن.	عضو مجلس إدارة شركة ثقة لخدمات الأعمال.
ماجستير تحكيم دولي: جامعة هل، المملكة المتحدة. 1999م- 2001 م.	وكيل وزارة التجارة لشؤون الأنظمة واللوائح 2012م-2016م.	عضو مجلس إدارة هيئة الملكية الفكرية (سابقاً)
بكالوريوس قانون: جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية 1993 م - 1997 م.	مستشار قانوني، شركة الجدعان وشركاؤهم محامون ومستشارون قانونيون 2007 م - 2012 م.	رئيس مجلس إدارة مركز إيداع الأوراق المالية (سابقاً)
		عضو مجلس إدارة شركة مطارات الرياض (سابقاً)
		عضو مجلس إدارة السوق المالية السعودية (تداول) (سابقاً)
		عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع (سابقاً)



7 سعادة الدكتور عبد الله بن عبد الله العبيد

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (ممثل وزارة الصناعة والثروة المعدنية).

المؤهلات العلمية	الخبرة العملية	العضويات
دكتوراه اقتصاد زراعي: جامعة لستر، المملكة المتحدة 1987م.	مستشار اقتصادي في وكالة تمكين الصناعة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية 1442هـ - حتى الآن.	عضو مجلس إدارة الجمعيات التعاونية في المملكة 1430هـ-1438هـ.
ماجستير اقتصاد زراعي: جامعة «بردو»، ولاية إنديانا، الولايات المتحدة الأمريكية 1981 م.	مستشار اقتصادي في هيئة تنمية الصادرات السعودية 1440هـ - 1442هـ.	عضو مجلس إدارة مركز التنمية الزراعية المستدامة 1431هـ - 1433هـ.
بكالوريوس علوم زراعية: جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية 1977 م.	مستشار في وزارة البيئة والمياه والزراعة 1438 هـ - 1440هـ.	عضو مجلس إدارة الشركة السعودية للأسماك 1426هـ - 1432هـ.
	وكيل وزارة التجارة لشؤون التجارة الخارجية 1435 هـ- 1438هـ.	عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس 1426هـ - 1429هـ.
	وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة للأبحاث والتنمية الزراعية 1420 هـ 1433هـ.	عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار 1421هـ - 1427هـ.
	عميد كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود فرع القصيم 1410هـ- 1414هـ.	



8 سعادة الدكتور تركي بن عبد العزيز الثنيان

عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (ممثل وزارة الطاقة).

المؤهلات العلمية	الخبرة العملية	العضويات
دكتوراه قانون دولي: جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية. 2007 م.	مستشار سمو وزير الطاقة للسياسات والأنظمة، والمشرف على الإدارة القانونية 2019م - حتى الآن.	عضو لجنة أراضي الدولة 2019م.
ماجستير قانون دولي: جامعة ساوثرن ميثوديست، دالاس، الولايات المتحدة الأمريكية 2002 م.	مستشار قانوني في وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية 1999 م 2019- م.	عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للعقار 2019م.
دبلوم في القوانين الضريبية الدولية: جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية 2002 م.	عضو هيئة تدريس، جامعة الملك سعود، كلية الحقوق والعلوم السياسية 1997 م - 1999م.	
بكالوريوس أنظمة: جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية 2007 م.	مستشار قانوني غير متفرغ، مكتب محمد آل الشيخ / وايت اند كيس للاستشارات القانونية 2009 م - 2011 م.	
	مستشار قانوني غير متفرغ، مكتب عبدالعزيز القاسم / الين اند اوفري للاستشارات القانونية 2008 م 2009-م.	



9
سعادة الأستاذ
عبدالوهاب بن إبراهيم البابطين
عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (ممثل وزارة المالية).

المؤهلات العلمية	الخبرة العملية	العضويات
ماجستير اقتصاد: جامعة ساوثرن ميثوديست، دالاس ، تكساس ، الولايات المتحدة 2011م – 2012م.	نائب الوزير المساعد لتطوير سياسة المالية العامة، وزارة المالية 2020 م – حتى الآن.	عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) 2020 م- حتى الآن.
بكالوريوس إدارة مالية: جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية (2004-2008).	مدير عام الإشراف على سياسات المالية العامة الكلية، وزارة المالية 2019 م – 2020 م.	
	رئيس السياسة المالية في وكالة السياسات المالية الكلية، وزارة المالية 2019 م.	
	أخصائي اقتصادي في وكالة السياسات المالية الكلية، وزارة المالية 2016 م 2018-م.	
	مستشار اقتصادي في شركة علم 2015 م – 2019 م.	
	أخصائي اقتصادي في مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) 2008 م – 2015 م.	



10
سعادة الأستاذ
ماهر بن عثمان السعيد
عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة (ممثل وزارة التجارة).

المؤهلات العلمية	الخبرة العملية	العضويات
ماجستير قانون تجاري دولي وقانون الأعمال: جامعة إيست إنجلينا نورج، المملكة المتحدة 2009م.	الوكيل المساعد للأنظمة واللوائح، وزارة التجارة 2021م - حتى الآن.	عضو لجنة النظر في مخالفات نظام الشركات، وزارة التجارة.
بكالوريوس قانون: جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية 2004 م 2007-م.	مدير عام الإدارة العامة لسياسات وأنظمة التجارة، وزارة التجارة 2018 م – 2021 م.	عضو هيئة النظر في مخالفات نظام الوكالات التجارية، وزارة التجارة .
	مستشار قانوني، وزارة التجارة 2013 م 2018-م.	ممثل وزارة التجارة في لجنة بيع وتأجير العقارات على الخارطة.
	محام في مكتب تركي الشبيكي محامون ومستشارون قانونيون بالتعاون مع بيكر ومكنزي 2011 م 2013-م.	



11

سعادة الأستاذ
راكان بن عبد الله آل الشيخ
عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة
(ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط)



المؤهلات العلمية

ماجستير اقتصاد دولي: جامعة براندايس، الولايات المتحدة الأمريكية. 2012م.

بكالوريوس إدارة مالية: جامعة الإمامة، الرياض، المملكة العربية السعودية 2007 م 2011م - م

عضويات

عضو مجلس إدارة صندوق التنمية العقاري 2022 م-حتى الآن.
عضو مجلس إدارة منشآت 2022 م- حتى الآن.
عضو مجلس إدارة المركز السعودي للأعمال 2022 م-حتى الآن.
عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للعقار 2021 م -حتى الآن.
عضو مجلس إدارة مركز التنافسية الوطني 2021 م-حتى الآن.

الخبرة العملية

الوكيل المساعد للسياسات والبرامج الاقتصادية، وزارة الاقتصاد والتخطيط 2020م - حتى الآن.

مدير عام الإدارة العامة للمراجعات الفنية (إعارة بـداوم جزئي)، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية 2019 م

المدير العام للإدارة العامة للسياسات الاقتصادية والتقييم، وزارة الاقتصاد والتخطيط 2018 م 2020م - م.

مساعد مدير، مركز ذكاء الأعمال، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية 2017 م 2018م - م.

باحث اقتصادي في شركة جدوى للاستثمار 2014 م 2017م - م.

مستشار (بداوم جزئي) في شبكة التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي (واشنطن) 2013م

رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
75	2022/03/06م	14	11	3	أصدر المجلس قراراً بالموافقة على مبادرة دراسة قطاع المنتجات الزراعية والأسماك وأثر المنشآت العاملة فيه على المنافسة.
					أصدر المجلس قراراً بالموافقة على مبادرة دراسة هيكل قطاع البناء والتشييد في المملكة وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة.
					اطلع المجلس على نتائج دراسة تنظيم العلاقة بين هيئات المنافسة والمنظمين القطاعيين، ووجّه في ضوء ذلك برفع مستوى التنسيق مع الجهات التنظيمية.
					أصدر المجلس قراراً بالموافقة على اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في احتمال قيام منشأتين تعملان في قطاع الإنشاءات العامة بالتواطؤ في العطاءات والعروض في أحد المشاريع الحكومية.
					أصدر المجلس قراراً بالموافقة على اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في احتمال قيام (5) منشآت عاملة في قطاع المقاولات والخدمات بالتواطؤ في العطاءات والعروض في أحد المشاريع الحكومية.
					اطلع المجلس على نتائج التحقيق مع منشأتين تعملان في قطاع الإعلان والإنتاج الإعلامي، وفي ضوءه أصدر المجلس قراراً بحفظ القضية في حقهما؛ لعدم تبين وجود مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.

أعمال مجلس الإدارة وقراراته

عقد المجلس خلال عام 1443/1444هـ (2022) م (5) اجتماعات ، برئاسة معالي الدكتور أحمد بن عبد الكريم الخلفي، وأصدر (93) قراراً متعلقة بإنفاذ النظام وأخرى مؤسسية.

جدول رقم (3) اجتماعات مجلس إدارة الهيئة

رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
75	2022/03/06م	14	11	3	اطلع المجلس على قرارات البت في طلبات التركز الاقتصادي (الاندماج والاستحواذ) ذات المسار القصير الصادرة من تاريخ 1443/05/01هـ حتى 1443/06/23هـ.
					استعرض المجلس نتائج أعمال المراجعة الداخلية ومحضر اجتماع لجنة المراجعة (الأول) للعام المالي 2022م، والتقارير ذات الصلة.
					استعرض المجلس محاضر اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت (الرابع عشر) و(الخامس عشر) و(السادس عشر)، والتقارير ذات الصلة.
					استعرض المجلس مسودة التقرير السنوي للهيئة للعام 2021م.
					وافق المجلس على تفويض معالي الرئيس التنفيذي بصلاحية إقرار عدد من السياسات والقواعد والأدلة الخاصة بالهيئة.

رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
76	2022/05/29م	16	12	4	اطلع المجلس على قرارات البت في طلبات التركز الاقتصادي (الاندماج والاستحواذ) ذات المسار القصير الصادرة عن الفترة من تاريخ 1443/06/24 هـ حتى 1443/09/19 هـ. استعرض المجلس محضر التمرير رقم (29) لمجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة بشأن إقرار الحساب الختامي للهيئة العامة للمنافسة للعام المالي 1443/1442هـ (2021م). استعرض المجلس نتائج أعمال المراجعة الداخلية ومحضري اجتماع لجنة المراجعة (الثاني) و(الثالث) للعام المالي 2022م، ومحضري لجنة المراجعة بالتمرير (الأول) و(الثاني) للعام المالي 2022م، والتقارير ذات الصلة. استعرض المجلس محاضر اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت (السابع عشر) و(الثامن عشر) و(التاسع عشر) و(العشرين) والتقارير ذات الصلة، وأقر عددًا من التوصيات، منها: إقرار ميثاق عمل مجلس الإدارة. استعرض المجلس مستوى التقدم والإنجاز في عدد من المؤشرات المتمثلة بمستوى تقدم الهيئة العامة للمنافسة في مجال الحوكمة والالتزام، ومستوى تقييم الاستحقاق المحاسبي لتحول الهيئة على أساس الاستحقاق، وتقييم هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية لمستوى التزام الهيئة بنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وتقييم الهيئة الوطنية للأمن السيبراني لمستوى التزام الهيئة بضوابط الأمن السيبراني.

رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
75	2022/03/06م	14	11	3	اطلع المجلس على نتائج التحقيق في التواطؤ في عدد من المشاريع الحكومية مع (4) منشآت تعمل في قطاع المقاولات والخدمات، وفي ضوءه أصدر المجلس قراراً بتحريك الدعوى الجزائية ضد منشأتين لمخالفتهما نظام المنافسة ولائحته التنفيذية، والموافقة على دراسة طلب التسوية المقدم من إحدى المنشآت، وحفظ القضية في حق منشأة أخرى لعدم كفاية الأدلة ضدها. أصدر المجلس قراراً بإنهاء العمل بالتدابير المتخذة سابقاً لإزالة المخالفات الصادر بحقها قرارات من قبل لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة ضد عدد من المنشآت العاملة في قطاع الإسمنت. اطلع المجلس على نتائج أعمال لجنة التسوية، وأصدر في ضوء ذلك قراراً بتفويض معالي الرئيس التنفيذي للهيئة بقبول التسوية مع (3) منشآت. أصدر المجلس قراراً بتفويض معالي الرئيس التنفيذي للهيئة بإجازة استقبال طلبات التسوية المقدمة من المنشآت عبر القنوات الرسمية المتعددة للهيئة ما لم تُقَيّد بحقها لوائح ادعاء عام أمام لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة. أصدر المجلس قراراً بحفظ (9) شكاوى واردة إلى الهيئة؛ لعدم تبين مخالفة المنشآت المشتكى ضدها لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية.

رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
76	2022/05/29م	16	12	4	أقر المجلس دراسة (هيكل قطاع بيع السيارات وخدمات ما بعد البيع وقطع غيار السيارات وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة)، ورفعها إلى الجهات المختصة بحسب الإجراءات المتبعة.
					أصدر المجلس قراراً بالموافقة على اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في احتمال قيام عدد من شركات ووكلاء ومعارض السيارات والأطراف ذوي العلاقة بمخالفة أي من مواد نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
					استعرض المجلس نتائج الدراسة والتحقيق في قطاع المنتجات الجبسية والألواح الإسمنتية، وأقر تحريك الدعاوى الجزائية ضد عدد من المنشآت العاملة في القطاع لمخالفتها نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
					استعرض المجلس نتائج الدراسة والتحقيق في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات مع عدد من المنشآت العاملة في القطاع، وأقر حفظ القضية؛ لعدم تبين مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
					استعرض المجلس نتائج الدراسة والتحقيق في قطاع المخبوزات مع عدد من المنشآت العاملة في القطاع، وأقر حفظ القضية؛ لعدم تبين مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
					استعرض المجلس نتائج الدراسة والتحقيق في قطاع البث السمعي مع عدد من المنشآت العاملة في القطاع، وأقر حفظ القضية؛ لعدم تبين مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
اطلع المجلس على نتائج أعمال لجنة التسوية، وأصدر في ضوء ذلك تفويضاً لمعالي الرئيس التنفيذي للهيئة بقبول التسوية مع (4) منشآت.					

رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
76	2022/05/29م	16	12	4	أقر المجلس مشروع موازنة الهيئة للعام 1445/1444 (2023م)، ورفعها بحسب الإجراءات المتبعة.
					استعرض المجلس تقريراً بشأن الأداء المالي للهيئة للربع الأول من عام 2022م.
					استعرض المجلس تقريراً بشأن الصورة الإعلامية للهيئة للنصف الثاني لعام 2021م، وأكد المجلس أهمية تعزيز التواصل الإعلامي والبرامج والفعاليات التعريفية للتوعية بنظام المنافسة ونشر ثقافة المنافسة.
					استعرض المجلس الوثيقة المقدمة من مجموعة البنك الدولي للهيئة العامة للمنافسة بعنوان: (المدخلات الفنية المقترحة للمبادئ التوجيهية لفرض الغرامات)، ووجّه المجلس بالأخذ بها كوثيقة استرشادية.
					استعرض المجلس نتائج مراجعة الهيئة للمقابل المالي لفحص طلبات التركز الاقتصادي، وأبدى حيالها عدداً من الملاحظات والملاحظات.
					استعرض المجلس نتائج دراسة طلب استحواذ شركة الغاز والتصنيع الأهلية على 55% من شركة الناقل الأفضل للغاز، وأصدر قراراً برفض الصفقة، وفقاً لما انتهت إليه نتائج الدراسة من أسباب.
أقر المجلس دراسة (التأمين الصحي وأثر المنشآت العاملة فيه على المنافسة)، ورفعها إلى الجهات المختصة بحسب الإجراءات المتبعة.					

رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
					اطلع المجلس على تقرير الرصد الإعلامي لمنتدى المنافسة العادلة للعطاءات والمنافسات الحكومية، والرصد الإعلامي للصورة الإعلامية للهيئة للنصف الثاني لعام 2022م. ووجه المجلس بأهمية الاستمرار في تعزيز التواصل الإعلامي والبرامج والفعاليات التعريفية بنظام المنافسة.
					أصدر المجلس قراراً بالموافقة على تجديد تفويض معالي الرئيس التنفيذي بصلاحيات تشكيل لجان الإعفاء والتسوية والمصالحة.
					أقر المجلس (المعجم العربي للمنافسة)، ووافق على نشره للعموم.
77	2022/08/23م	32	28	4	اطلع المجلس على نتائج التحقيق في قطاع بيع وتوزيع جوالين المياه بمنطقة نجران، وأقر اتخاذ التدابير اللازمة لتعديل أوضاع المخالفين وإزالة المخالفة خلال (60) يومًا من تاريخ التبليغ بقرار مجلس الإدارة.
					اطلع المجلس على نتائج التحقيق في إحدى قضايا قطاع المقاولات، ووجه المجلس بالاستمرار في البحث والتقصي وجمع الاستدلالات والتحقيق في القضية، بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة.
					اطلع المجلس على نتائج التحقيق في قضايا التواطؤ في عددٍ من المشاريع الحكومية مع (14) منشأة تعمل في قطاع المقاولات، ووافق المجلس على تحريك الدعاوى الجزائية ضد (5) منشآت منها لمخالفتها نظام المنافسة ولائحته التنفيذية، وعلى دراسة طلب التسوية المقدم من (4) منشآت، والاستمرار في البحث والتقصي وجمع الاستدلالات والتحقيق مع (5) منشآت.

رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
76	2022/05/29م	16	12	4	أصدر المجلس قراراً بحفظ (23) من الشكاوى الواردة للهيئة؛ لعدم تبين مخالفات المنشآت المشتكى ضدها لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية أو عدم اختصاص الهيئة بنظر تلك الشكاوى.
					أقر المجلس اختيار الأستاذة/ رهف بنت بخيت المدرع (أميناً لسر مجلس الإدارة) وفقاً للفقرة (3) من المادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة.
					اطلع المجلس على قرارات البت في طلبات التركز الاقتصادي (الاندماج والاستحواذ) ذات المسار القصير الصادرة من تاريخ 1443/09/20 هـ حتى 1443/12/30 هـ.
					استعرض المجلس نتائج أعمال المراجعة الداخلية ومحضر اجتماع لجنة المراجعة (الرابع) للعام المالي 2022م.
77	2022/08/23م	32	28	4	استعرض المجلس محاضر اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت (العشرين) و(الحادي والعشرين) و(الثاني والعشرين)، وأقر عدداً من التوصيات.
					استعرض المجلس تقريراً بشأن الأداء المالي للهيئة للنصف الأول من عام 2022م.
					وافق المجلس على تشكيل لجنة النظر والتحقيق في المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية.

رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
78	2022/10/25م	20	9	5	اطلع المجلس على قرارات البت في طلبات التركيز الاقتصادي (الاندماج والاستحواذ) ذات المسار القصير عن الفترة من تاريخ 1444/01/01 هـ حتى 1444/01/30هـ.
					استعرض المجلس نتائج أعمال لجنة المراجعة الداخلية والتقارير ذات الصلة، وأقر عدداً من التوصيات.
					استعرض المجلس نتائج أعمال لجنة الترشيحات والمكافآت والتقارير ذات الصلة، وأقر عدداً من التوصيات.
					وافق المجلس على تعيين مراجع الحسابات الخارجي للهيئة للعام المالي 1443-1444 هـ 2022م.
					استعرض المجلس مبادرة المملكة العربية السعودية بشأن مشروع قانون المنافسة الخليجي.
					أقر المجلس (الدليل الإرشادي في تقدير إساءة استغلال الوضع المهيمن)، ووافق على نشره للعموم؛ لتلقي ملاحظات الأفراد والمنشآت حياله.
					اطلع المجلس على نتائج التقصي والتحقيق مع منشأتين عاملتين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وأصدر قرارًا بحفظ القضية؛ لعدم تبين مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
					اطلع المجلس على نتائج التحقيق في قضايا التواطؤ في عددٍ من المشاريع الحكومية مع (5) منشآت تعمل في قطاع المقاولات، وأصدر قراراً بحفظ القضية؛ لعدم تبين مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.

رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
77	2022/08/23م	32	28	4	اطلع المجلس على نتائج التحقيق في إحدى قضايا قطاع صناعة صناديق العلب وعدادات الكهرباء والبيلر، وأصدر قراراً بدراسة طلب المصالحة المقدم من قبل الشركة المخالفة، استناداً إلى المادة (الحادية والأربعين) من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسة.
					اطلع المجلس على نتائج التحقيق في إحدى قضايا قطاع صناعة الكهرباء، وأصدر قراراً بحفظ القضية؛ لعدم تبين مخالفة لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
					وافق المجلس على اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في احتمال قيام عددٍ من المنشآت بمخالفة أي من مواد نظام المنافسة ولائحته التنفيذية في عدة قطاعات منها: قطاع توصيل الطلبات، قطاع تقنية المعلومات، قطاع بيع المعدات الطبية، قطاع مبيعات التجزئة، قطاع الزراعة.
					اطلع المجلس على عددٍ من تقارير نتائج اتخاذ تدابير لإزالة مخالفات لنظام المنافسة، وأقر إنهاء العمل بالتدابير المتخذة بحق المنشآت لامثالها لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
					أصدر المجلس قراراً بحفظ (31) من الشكاوى الواردة للهيئة؛ لعدم تبين وجود مخالفات لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية، أو لعدم اختصاص الهيئة بنظر تلك الشكاوى.

رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
					استعرض المجلس التقرير السنوي لتنفيذ إستراتيجية الهيئة العامة للمنافسة لعام 2022م.
					اطلع المجلس على نتائج التحقيق في قضايا التواطؤ في عددٍ من المشاريع الحكومية، وذلك لـ (18) منشأة تعمل في قطاع المقاولات، ووافق على تحريك دعاوى جزائية ضد (6) منشآت لمخالفتها نظام المنافسة ولائحته التنفيذية، وعلى دراسة طلبات التسوية المقدمة من (8) منشآت، وعلى حفظ القضية بحق (4) منشآت؛ لعدم تبين مخالفتها لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
					اطلع المجلس على نتائج التقصي والتحقيق في إحدى قضايا قطاع التوصليل، وأصدر قراراً بمخاطبة المنشأة وحثها على الامتثال لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
79	2022/12/28م	16	12	4	اطلع المجلس على نتائج التحقيق في إحدى قضايا قطاع البيع بالتجزئة، وأصدر قراراً بمخاطبة المنشأة وحثها على الامتثال لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
					اطلع المجلس على نتائج التحقيق في إحدى قضايا قطاع الدواجن، وأصدر قراراً بمخاطبة المنشأتين لإزالة حصرية البيع، مع مخاطبة الجهات ذات العلاقة لحثها على تعزيز المنافسة.
					اطلع المجلس على نتائج التحقيق في إحدى قضايا التواطؤ في عدد من المشاريع الحكومية مع (7) منشآت تعمل في قطاعات عدة منها: قطاع البيع بالجملة، وقطاع المقاولات العامة، وقطاع الإنشاءات العامة للمباني، وأصدر قرارًا بالموافقة على دراسة طلبات التسوية المقدمة من (3) منشآت، والموافقة على حفظ القضية بحق (4) منشآت؛ لعدم تبين مخالفة تلك المنشآت لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية

رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
					وافق المجلس على ضم جميع الشكاوى اللاحقة لقرار مجلس الإدارة باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في احتمال قيام عددٍ من المنشآت بمخالفة أي من مواد نظام المنافسة ولائحته التنفيذية في قطاع مبيعات التجزئة، حتى الانتهاء من نتائج التقصي والتحقيق.
78	2022/10/25م	20	9	5	أصدر المجلس قراراً بحفظ (11) من الشكاوى الواردة إلى الهيئة؛ لعدم تبين مخالفة المنشآت المشتكى ضدها لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية أو عدم اختصاص الهيئة بنظر تلك الشكاوى.
					اطلع المجلس على نتائج أعمال لجنة التسوية، وأصدر في ضوء ذلك تفويضاً لمعالي الرئيس التنفيذي للهيئة بقبول التسوية مع (3) منشآت وفقاً لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.
					اطلع المجلس على قرارات البت في طلبات التركز الاقتصادي (الاندماج والاستحواذ) ذات المسار القصير عن الفترة من تاريخ 1444/02/01 هـ حتى 1444/04/17هـ.
79	2022/12/28م	16	12	4	استعرض المجلس نتائج أعمال لجنة المراجعة الداخلية والتقارير ذات الصلة، وأقر عدداً من التوصيات.
					استعرض المجلس نتائج أعمال لجنة الترشيحات والمكافآت والتقارير ذات الصلة، وأقر عدداً من التوصيات.
					وافق المجلس على تعيين سعادة عضو مجلس الإدارة الأستاذ/ راكان بن عبدالله آل الشيخ عضواً في لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة.



رقم الاجتماع	التاريخ	مجموع القرارات	قرارات إنفاذ نظام المنافسة	قرارات تشغيلية	موضوعات القرارات
79	2022/12/28م	16	12	4	اطلع المجلس على تقرير نتائج امتثال عدي من المنشآت لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية، وأقر إنهاء العمل بالتدابير المتخذة بحق المنشآت لامثالها لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية. وافق المجلس على اتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في احتمال قيام عدد من المنشآت بمخالفة أي من مواد نظام المنافسة ولائحته التنفيذية في عدة قطاعات منها: قطاع التجارة والمقاولات، قطاع الدعاية والإعلان، قطاع مبيعات التجزئة. اطلع المجلس على نتائج أعمال لجنة التسوية، وأصدر في ضوء ذلك تفويضاً لمعالي الرئيس التنفيذي للهيئة بقبول التسوية مع (3) منشآت وفقاً لأحكام نظام المنافسة ولائحته التنفيذية.

لجنة المراجعة

01

دراسة القوائم المالية والحساب الختامي للهيئة لعام 2021م ومناقشة الإدارة المالية حيالها.

02

مراجعة إيضاحات الهيئة حول ملاحظات الديوان العام للمحاسبة على الحساب الختامي للهيئة للعام المالي 2021م.

03

متابعة التقدم فيما يخص إجراءات الهيئة التصحيحية لمعالجة ملاحظات المراجع الداخلي والخارجي والجهات الرقابية.

04

التوصية بتعيين مراجع حسابات خارجي لمراجعة القوائم المالية للهيئة عن العام المالي 2022م.

05

مراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية وسياسة الإفصاح وتعارض المصالح وسياسة أخلاقيات العمل والسلوك الوظيفي.

06

الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية بشكل دوري واستعراض نتائج عمليات المراجعة بالإضافة إلى استعراض التحديات التي تواجه إدارة المراجعة الداخلية لضمان استقلاليتها.

07

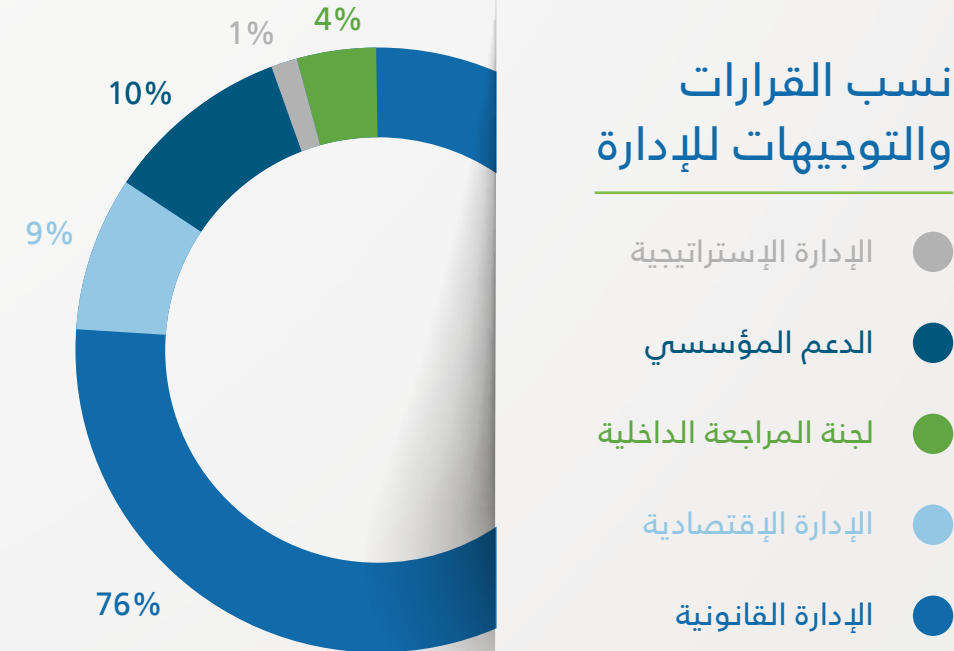
تقييم نظم الرقابة الداخلية في الهيئة والتأكد من كفاءتها وفعاليتها من خلال تقارير المراجعة الداخلية على إدارات الهيئة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بغرض تحسين الضوابط الرقابية على العمليات الرئيسية والخدمات المشتركة في الهيئة بما في ذلك التوصية بتطبيق أحدث الأنظمة الآلية.

شكل رقم (3) أبرز المواضيع التي ناقشتها لجنة المراجعة خلال العام 1443/1444 هـ (2022م)

عقدت اللجنة خلال عام 1443/1444 هـ (2022 م) (6) اجتماعات، ناقشت على جدول أعمالها (31) موضوعاً، وأصدرت (48) توصية وتوجيهاً.

تهدف اللجنة إلى تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة للوفاء بمسؤولياته الإشرافية عن التحقق من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالهيئة، وكفاءة واستقلالية نشاط المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين والالتزام بالمتطلبات النظامية والرقابية، وتتكون اللجنة من 3 أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال عمل الهيئة والمجالات الفنية اللازمة.

نسب القرارات والتوجيهات للإدارة



93
72
21
قراراتاً متعلقاً بإنفاذ
نظام المنافسة
قراراتاً
مؤسسياً
الإدارة القانونية
والإقتصادية

شكل رقم (2) تصنيف قرارات مجلس الإدارة



الحوكمة والسياسات المنظمة والأدلة المعتمدة لإنفاذ النظام

حرصاً على وضوح التنظيم الإداري والكفاءة في تنفيذ الأعمال ورفع مستوى الجودة في تقديم الخدمات، اهتمت الهيئة باستكمال مبادئ الحوكمة؛ فأعاد مجلس الإدارة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة المراجعة، وأنشأ إدارة المخاطر والحوكمة والالتزام، واعتمد العديد من اللوائح والسياسات الداخلية خلال العام المالي 1443/1444هـ (2022م) وفق الآتي



1

دليل الامتثال لنظام
المنافسة ولائحته
التنفيذية

يهدف الدليل إلى تشجيع الامتثال وزيادة شفافية النظام واللائحة؛ من أجل أن تصبح أسواقنا أكثر حيوية وإنتاجية وابتكاراً وتنوعاً، ودعم المنشآت معرفياً وإرشادياً لتبني أفضل الممارسات المؤسسية التي تسهم في رفع كفاءة الإنفاق والحد من السلوك الاحتكاري بين المتنافسين،

2

الدليل الإرشادي في
تقدير إساءة استغلال
الوضع المهيمن

يهدف الدليل إلى إيضاح نهج الهيئة المبني على نظام المنافسة في التعامل مع صور إساءة استغلال المنشآت لوضعها المهيمن، ويأتي نشر هذا الدليل لرفع مستوى الشفافية وتمكين المنشآت والأفراد من فهم آلية إنفاذ النظام وما يترتب على ذلك من واجبات الامتثال له.

3

الدليل
الاسترشادي
لتقدير مبالغ
التسوية

يهدف الدليل إلى تحديد المبادئ والآليات التي يُسترشد بها في تقدير مبالغ التسويات؛ لتعزيز الشفافية مع مقدمي طلبات التسوية وتحسين كفاءة وفاعلية أداء الهيئة في فحص طلبات التسوية ودراستها، بما يسهم في الوصول إلى تحقيق التناسب الأمثل بين مبلغ التسوية والفعل المخالف.

4

المعجم العربي
للمنافسة

يهدف المعجم إلى تسهيل فهم التصور العام لنظام المنافسة وسياساتها ورفع الوعي بالمنافسة في المملكة العربية السعودية والعالم العربي. ويشتمل المعجم على أبرز المصطلحات الواردة في قوانين المنافسة في دول العشرين (G20)، ومن ضمنها نظام المنافسة السعودي.

5

سياسة
استمرارية الأعمال

يهدف الدليل إلى إيضاح نهج الهيئة المبني على نظام المنافسة في التعامل مع صور إساءة استغلال المنشآت لوضعها المهيمن، ويأتي نشر هذا الدليل لرفع مستوى الشفافية وتمكين المنشآت والأفراد من فهم آلية إنفاذ النظام وما يترتب على ذلك من واجبات الامتثال له.

6

سياسة الإبلاغ
عن المخالفات
والتجاوزات المالية
والإدارية

تهدف سياسة الإبلاغ إلى تشجيع منسوبي الهيئة وأصحاب المصالح المتعاملين معها وغيرهم على تقديم كل ما من شأنه أن يُرشد الهيئة إلى الكشف عن المخالفات والتجاوزات ومنع وقوعها وتصحيحها بالإضافة إلى ضمان حماية المبلّغين.

اسم الهدف	رقم المؤشر	اسم المؤشر	وصف المؤشر	دورية القياس	أداء العام 2022	المستهدف للعام
تعزيز شفافية النظام	5.3	عدد برامج ومبادرات امتثال المنشآت التي تتم بالتعاون مع الهيئة	هي المبادرات والأنشطة والبرامج التي تقوم بها الهيئة بالتعاون مع الشركات المستهدفة لنشر ثقافة المنافسة وإيجابيات الالتزام بها، وشرح النظام واللوائح المرتبطة والجزاءات للسلوكيات السلبية المناهضة للمنافسة العادلة، ويقاس المؤشر من خلال عدد المبادرات والبرامج التي تبنتها المنشآت للامتثال للنظام، وإحاطة الهيئة بما يفيد الامتثال.	نصف سنوي	12	12
رفع كفاءة العمليات التشغيلية	8.1	مستوى نضج الإجراءات	مؤشر يقيس نضج الإجراءات الرئيسة والتمكينية بالهيئة، ويهدف إلى رفع مستوى حوكمة الإجراءات عبر بناء نظام إدارة جودة فعال من خلال المطابقة مع متطلبات المواصفة القياسية للجودة ISO 9001، ويتم الحصول على المعلومات من خلال عمليات التدقيق الداخلية الدورية للجودة.	نصف سنوي	49%	50%
تعزيز عملية التحول الرقمي	11.2	مستوى تطبيق المعايير الدولية التقنية Composite for (all ISO indices)	مؤشر يهدف إلى قياس مستوى الالتزام بمجموعة من الأطر العالمية القياسية ISO، وهي إطار خدمات تقنية المعلومات IT SERVICE MANAGEMENT (ISO/IEC 20000)، وإطار أمن المعلومات INFORMATION SECURITY MANAGEMENT (ISO 27001)، وإطار استمرارية الأعمال (BUSINESS CONTINUITY ISO 22301).	سنوي	70%	50%
	11.3	نسبة الخدمات المؤتمتة من المستهدفة	قياس نسبة أتمتة الأعمال على مستوى الهيئة، وذلك من خلال تحديد جميع الأعمال والمهام للإدارات كافة ووضع خطة لأتمتتها.	سنوي	98%	90%

5-2 مؤشرات الأداء

يهدف هذا الجزء من التقرير السنوي إلى تسليط الضوء على أهم معايير قياس الأداء للهيئة لعام 1443هـ/1444هـ (2022م) وفقاً للتصنيف الآتي:

جدول رقم (4) مؤشرات الأداء وفقاً للأهداف الإستراتيجية للهيئة

اسم الهدف	رقم المؤشر	اسم المؤشر	وصف المؤشر	دورية القياس	أداء العام 2022	المستهدف للعام
دعم نمو الأنشطة الاقتصادية	1.1	عدد الدراسات القطاعية التي أجريت	المؤشر يمثل عدد الدراسات القطاعية المعمقة (تحليل الوضع الراهن / الممارسات الدولية / التوصيات) التي أجريت من قبل الهيئة، ويتم ذلك بشكل سنوي. وتُختار القطاعات المستهدفة ذات الأهمية بناءً على عدد من المنهجيات الاقتصادية التي تحلل الوضع الراهن للقطاعات وتحدد بناءً عليه القطاعات التي يحتمل وجود ممارسات مخالفة للمنافسة العادلة فيها.	سنوي	3	3
رفع مستوى الوعي بثقافة المنافسة	1.1	عدد فعاليات نشر ثقافة المنافسة	عدد الفعاليات الرئيسة الكبرى لنشر ثقافة المنافسة والتي أقامتها الهيئة من تلقاء نفسها دون مشاركة الجهات الأخرى.	ربع سنوي	4	4
إنفاذ نظام المنافسة بفعالية	4.3	نسبة التقيد بالأطر الزمنية للتحقيقات في القضايا الكبيرة والمتوسطة والصغيرة	تمثل نسبة التزام الهيئة بالمدد الزمنية لإنهاء التحقيقات في القضايا، بحسب تصنيفها.	سنوي	90%	75%

6-2 ملخص بأهم إنجازات الهيئة

يسلط الباب الضوء على أبرز إنجازات الهيئة خلال عام 1443/1444 هـ (2022م)

1. بدء العمل بإستراتيجية الهيئة (2022-2025)

اعتمد مجلس إدارة الهيئة إستراتيجيتها للأعوام (2022-2025)، وتتضمن أربعة محاور إستراتيجية، و11 هدفًا إستراتيجيًا، وأكثر من 20 مبادرة إستراتيجية، وتستهدف الهيئة من اعتماد إستراتيجيتها إلى توجيه مواردها بما يخدم أهدافها ومهامها لتعزيز المنافسة العادلة في الأسواق بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. وقد بدأت الهيئة خلال العام 1443/1444 هـ (2022م) بتنفيذ الإستراتيجية.

2. مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي

قدّمت الهيئة مشروعها أمام مجلس التعاون الخليجي خلال عام 1443/1444 هـ (2022م)، وقد راعى مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي أهمية الحفاظ على البيئة التنافسية وإنفاذ أحكامه وفقًا لأفضل التجارب الدولية في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك، راعى مشروع القانون مرونة إنفاذه بشكل يتناسب مع السياسات الداخلية والخارجية لكل دولة، وأتاح لكل دولة وضع القواعد والشروط التي تتناسب مع أهدافها ورؤيتها السياسية والاقتصادية.

3. إعداد الدراسات القطاعية

بدأت الهيئة خلال عام التقرير دراستين قطاعيتين هما: (دراسة هيكل قطاع البناء والتشييد في المملكة وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة) و(دراسة قطاع المنتجات الزراعية والأسماك وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة)، وبحسب الخطة المعدة للدراستين، من المتوقع اكتمال العمل عليهما خلال عام 2023م.

4. إنفاذ نظام المنافسة

عملت الهيئة خلال عام 1443/1444 هـ (2022م) على الاستمرار في جهودها ورفع كفاءتها في الرقابة على الأسواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية، فبلغت عمليات التقصي والبحث والتحقيق خلال عام التقرير (299) نشاطًا، كذلك نفذت الهيئة 12 برنامج امتثال في 11 قطاعًا مختلفًا، ووصلت إلى عشرة اتفاقات تسوية مع المنشآت المتقدمة بطلبات التسوية بإزالة المخالفات وسداد مبالغ متفق عليها في التسوية، وقد بلغ مجموع ما تم تحصيله خلال العام 1443/1444 هـ (2022م) مبلغًا قدره (1,722,579.75) ريال.

يسلط الباب الضوء على أبرز إنجازات الهيئة خلال عام 1443/1444 هـ (2022م)

5. منتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية

ضمن جهودها في نشر ثقافة المنافسة، أقامت الهيئة العامة للمنافسة منتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية الذي هدف إلى رفع كفاءة الإنفاق الحكومي والاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة التواطؤ في العطاءات، وقد كان المدعوون من منسوبي الجهات الحكومية، وتحديداً إدارات المشتريات، كفئة مستهدفه رئيسة لهذا الحدث، الذي شمل شرعاً لوسائل كشف التواطؤ في المناقصات، وأنواعه، وتجارب الدول المختلفة بمكافحته.

6. التعاون الدولي والشراكات

وقعت الهيئة خلال عام التقرير 1443 / 1444 هـ (2022 م) اتفاقية تعاون مع جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري، تهدف إلى حماية المنافسة العادلة ومكافحة الاحتكار على المستوى الإقليمي، وتبادل الخبرات في هذا المجال. كذلك شاركت الهيئة في عدد من ندوات المنافسة حول العالم، مثل منتدى المنافسة العربي الثالث بضيافة سلطنة عمان الشقيقة، وبدعم من قيادة البلاد، ستضيف الهيئة في الرياض المنتدى العربي الرابع للمنافسة لعام 2023.

7. نشر ثقافة المنافسة

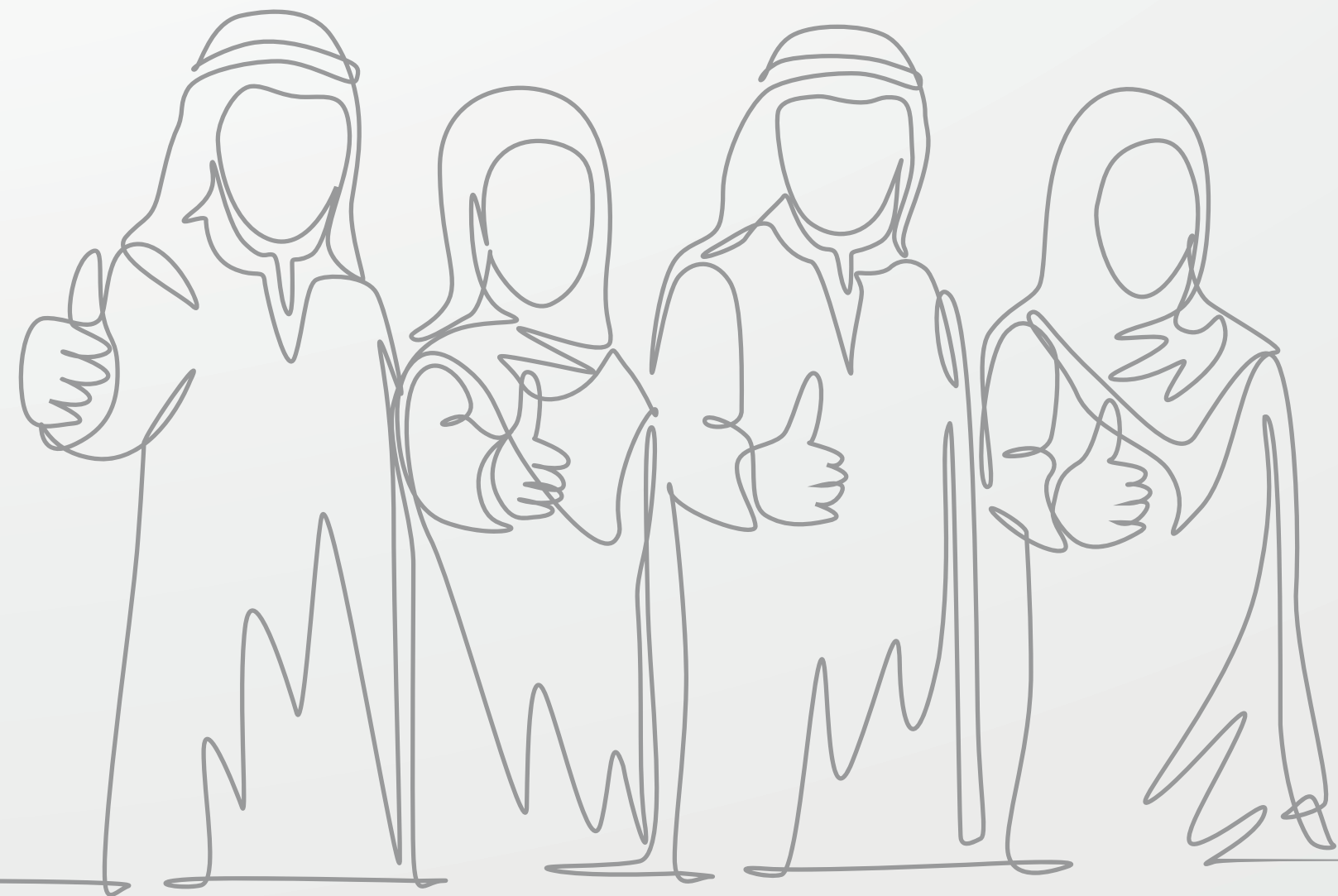
استمرت الهيئة في جهودها الرامية لتعريف المتعاملين في الأسواق بمبادئ وقواعد المنافسة العادلة، فأطلقت عدداً من الحملات التوعوية خلال عام التقرير، وعقدت عدداً من الورش والمحاضرات الموجهة للمنشآت لرفع مستوى التزامها بالنظام، فارتفع عدد اللقاءات وورش العمل والبرامج الموجهة لقطاع الأعمال والمهتمين في عام 1443/1444 هـ (2022م) بنسبة (142%) مقارنة بالعام 2021م، وأطلقت الهيئة بالشراكة مع عدد من الجهات الحكومية مثل وزارة التجارة، وزارة الاستثمار، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهيئة المحامين والغرف التجارية وغيرها من الجهات، عدداً من الحملات التوعوية المشتركة الرامية لإيصال رسائل الهيئة إلى شرائح كبيرة من المنشآت والأفراد.

8. التحول الرقمي وذكاء الأعمال

استمرت الهيئة خلال عام 1443/1444 هـ (2022م) في إتمام خطة التحول الرقمي وتفعيل أنظمة ذكاء الأعمال، فاستكملت عملية الربط البيئي مع أكثر من (5) جهات حكومية لتزويدها بالبيانات المتاحة؛ لتمكينها من تحليل الأسعار بالأسواق وبناء مؤشرات تسهم في الكشف المبكر عن عمليات التواطؤ بالمنافسات الحكومية، وقد أنشأت الهيئة أكثر من (30) مؤشراً ولوحة بيانات تساعد على عملية الرقابة على الأسواق.

03

التقرير التفصيلي





1.3 | التقرير التفصيلي التوجه الإستراتيجي

مقدمة

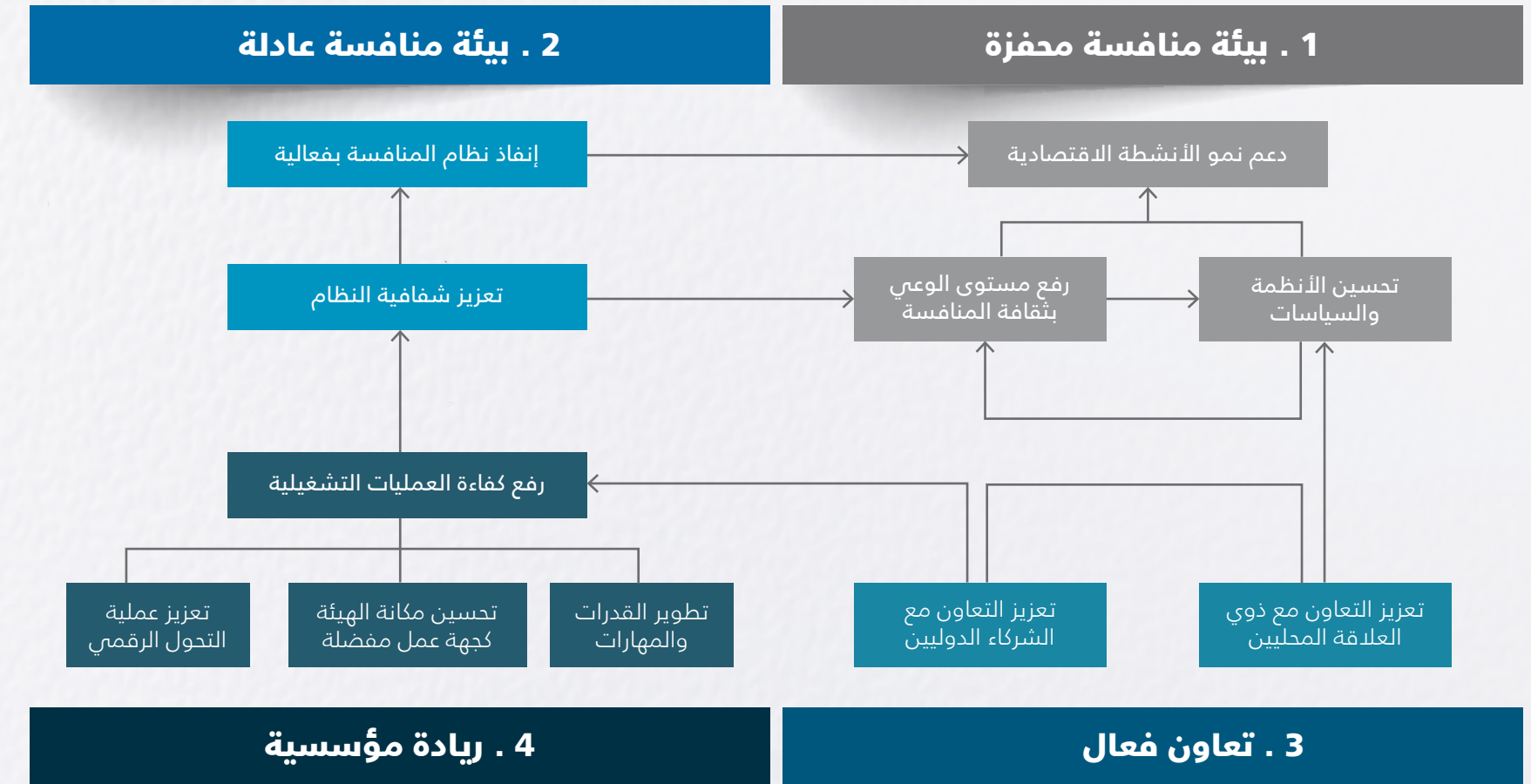
أطلقت الهيئة خلال العام الماضي 1443/1442 هـ (2021م) إستراتيجيتها للأعوام (2022 – 2025م) الرامية إلى تكثيف الجهود والمبادرات والمشاريع المحورية لتعزيز المنافسة العادلة في أسواق المملكة. وفي عام التقرير 1443 هـ / 1444 هـ (2022م) دخلت إستراتيجية الهيئة حيز التنفيذ، وبدأت الهيئة بتفعيل المبادرات الإستراتيجية، وتنفيذ المشاريع المحورية؛ لتحقيق أهدافها المرسومة في إنفاذ النظام ، وتعزيز ثقافة المنافسة، ودعم بيئة الأعمال بما يحقق تطلعات القيادة، وأخيراً، رفع كفاءة العمليات بتحقيق أهدافها الإستراتيجية الخاصة بالتميز المؤسسي.



أهداف الهيئة الإستراتيجية

التوجه الإستراتيجي

1.1.3



جدول رقم (5) أبرز المشاريع المحورية للهيئة في عام التقرير (1443/1444هـ)

المشروع	أهداف المشروع
الدراسات القطاعية	
كشف التواطؤ في العطاءات	بدء تطوير المنهجيات والمؤشرات لمراقبة وكشف التواطؤات في الأسواق والعطاءات الحكومية وبحث الاستفادة من تقنيات الذكاء الصناعي.
تقديم المنافسة للقطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية على المستوى الوطني	تحديد هياكل الأسواق المحلية ودراسة السياسات والتنظيمات لمعالجة موانع الدخول التي تعترض المنافسة وفقاً لإمكانية تسببها في الضرر لتعزيز وتأييد الإصلاحات المؤيدة للمنافسة في مختلف الأسواق على المستوى الوطني والإقليمي.

اسم المؤشر	المستهدف
الممكنات والتحول الرقمي	
تطوير نظام إدارة الإستراتيجية والمشاريع	• تعريف الإستراتيجية والأهداف الإستراتيجية المرتبطة من خلال منصة إلكترونية. • قياس ومتابعة بطاقات الأداء المتوازن للخطة الإستراتيجية من خلال بناء المؤشرات على النظام. • بناء التقارير المختلفة ولوحات البيانات والمؤشرات البيانية. • إدارة المشاريع المؤسسية ونسب إنجازها وتأثيرها في الخطة الإستراتيجية.
نظام ذكاء الأعمال وتطوير المؤشرات	• الربط مع الجهات الحكومية لتوفير البيانات اللازمة لاستكمال عمليات الرقابة والدراسات السوقية. • تضمين مؤشرات تساعد على الكشف المبكر عن عمليات التواطؤ المحتملة في المنافسات الحكومية. • توفير مؤشرات لقياس تغير الأسعار في السلع والخدمات خلال فترات زمنية متفاوتة.
نشر ثقافة المنافسة	
تنظيم منتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية	يعدّ نشر ثقافة المنافسة ونظامها أحد أهم اختصاصات الهيئة وهدفاً إستراتيجياً لها، بالإضافة إلى نقل تجارب المنظمات والجهات الدولية في مجال مكافحة التواطؤ في المنافسات ومشاركتها مع المهتمين وأصحاب العلاقة لدى الجهات الحكومية

يتضمن
الجدول أدناه
أبرز المشاريع
المحورية لإنفاذ
إستراتيجية الهيئة
(2025-2022)
لإنفاذ النظام
وإيجاد بيئة
اقتصادية جاذبة
للاستثمار وداعمة
لنمو الأعمال

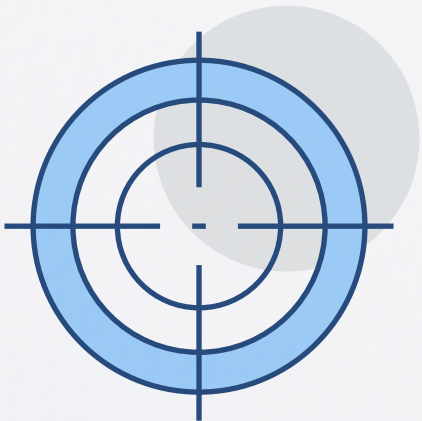


2.1.3 | المشاريع المحورية
التوجه الإستراتيجي

#	أهداف المشروع
9	التعاون مع المراكز البحثية والأكاديمية
10	إعداد مجموعة الأدلة واللوائح التنظيمية وفق مهام الهيئة
11	إطلاق برامج تعزيز الوعي والتعريف بنظام ومبادئ المنافسة
12	إنشاء وتحديث قاعدة بيانات للقطاعات الاقتصادية (تطوير نظام ذكاء الأعمال)
13	برنامج رفع كفاءة العمليات التشغيلية الداخلية
14	برنامج تطوير المهارات والقدرات
15	برنامج تعزيز عملية التحول الرقمي
16	المشاركة الفاعلة للهيئة في الاجتماعات الدولية الخاصة بالمنافسة
17	استضافة المملكة للفعاليات والمؤتمرات الدولية في مجال المنافسة

جدول رقم (6) أبرز المشاريع المحورية للهيئة في عام التقرير (1443/1444هـ)

#	المبادرات الإستراتيجية
1	إعداد السياسة الوطنية للمنافسة
2	استكمال دراسات السوق المتعلقة بالقطاعات ذات الأولوية ونشرها
3	دراسة الاختصاص والتقاطعات مع منظمي القطاعات
4	إعداد ونشر دليل الامتثال، وتفعيل برامج الامتثال للمنشآت
5	تعزيز برنامج المصالحة ومراقبة كفايته وفاعليته
6	تعزيز برنامج التسوية ومراقبة كفايته وفاعليته
7	استضافة المملكة للمؤتمر السنوي لأجهزة حماية المنافسة العربية
8	بناء جسور التواصل مع الأجهزة الحكومية



3.1.3

مبادرات الاستراتيجية
التوجه الإستراتيجي

التميز المؤسسي

تماشيًا مع إدراك أهمية تطبيق مبادئ وثقافة التميز المؤسسي لتحقيق أحد محاورها الإستراتيجية «الريادة المؤسسية»، استكملت الهيئة تفعيل المسار الخاص بالتميز المؤسسي من خلال إكمال أعمال الإستراتيجية وخارطة الطريق المرتبطة بها ضمن الإطار العام المحدد مسبقاً، ويشمل

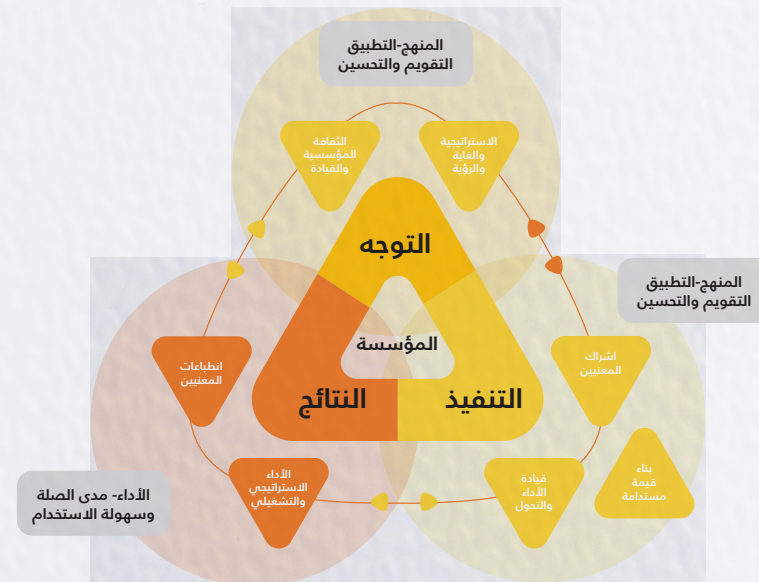
1

نموذج التميز المؤسسي وفقاً لنموذج المؤسسة الأوروبية للجودة EFQM

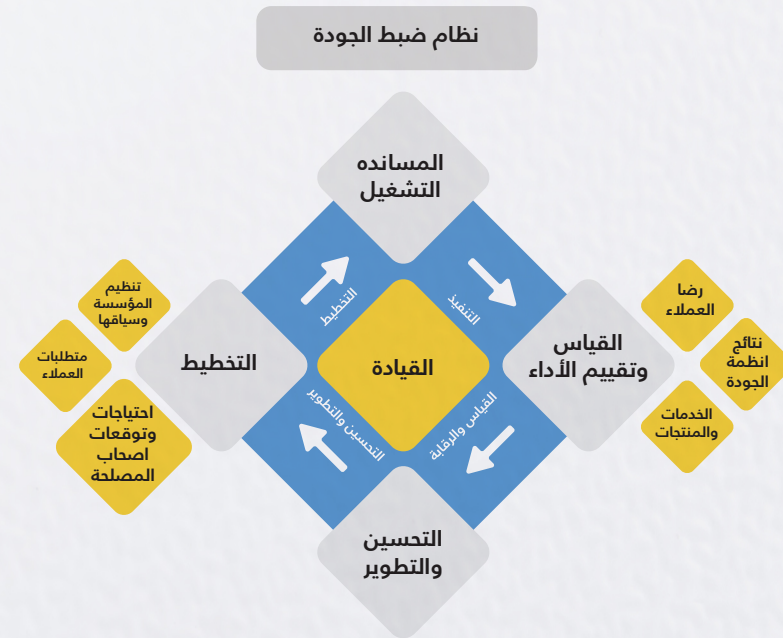
2

المواصفة القياسية لنظام إدارة الجودة ISO 9001:2015

شكل رقم (7) نموذج التميز المؤسسي وفقاً لنموذج المؤسسة الأوربية للجودة

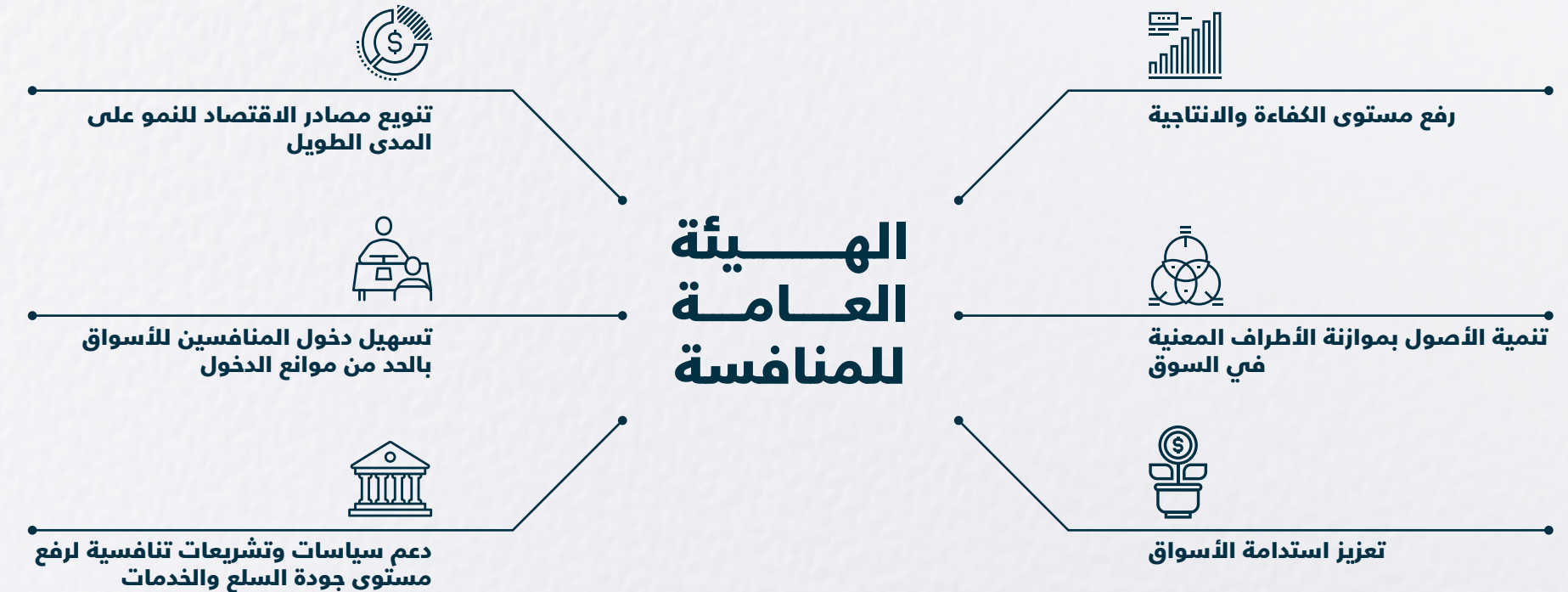


شكل رقم (8) نظام إدارة الجودة



3-1-3 أوجه إسهام الهيئة في تحقيق رؤية المملكة 2030

شكل رقم (6) إسهامات الهيئة في تحقيق رؤية المملكة 2030



الموجة الأولى

6 أشهر (يوليو 2022 إلى ديسمبر 2022) : «إنجازات ومبادرات سريعة»

الموجة الثانية

18 شهراً (يوليو 2022 إلى ديسمبر 2023): «حشد الطاقات للتميز المؤسسي»

الموجة الثالثة

12 شهراً (يوليو 2023 إلى يونيو 2024): «التطوير والإدارة والتحسين»

الموجة الرابعة

6 أشهر (يونيو 2024 إلى ديسمبر 2024): «مواصلة التحسين»

أعدّ تقييم مؤسسي داخلي مرتبط بمستوى النضج لتطبيق نموذج المؤسسة الأوروبية للجودة EFQM، بالإضافة إلى تحديد الفجوات المرتبطة بمتطلبات نظام إدارة الجودة الخاص بالمواصفة القياسية الأيزو 9001:2015. وبناءً على نتائج التقييم المؤسسي الداخلي والتحليل المرتبط بمتطلبات نظام إدارة الجودة، حُدثت ورُتبت مجموعة من المبادرات والمجالات التحسينية اعتمادًا على أثرها في أعمال وإستراتيجية الهيئة وأهميتها على مستوى معايير التميز والجودة. وقُسمت خارطة طريق التميز المؤسسي (المبادرات والمجالات التحسينية) إلى أربع موجات موزعة خلال سنتين ونصف كالتالي





2-3

جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار

1-2-3

نشر ثقافة المنافسة

تهتم الهيئة بأنشطة نشر ثقافة المنافسة جنباً إلى جنب مع جهودها في إنفاذ النظام؛ وذلك لأن مكافحة الممارسات الاحتكارية والتشجيع على المنافسة العادلة وتقليل موانع الدخول أمام المنشآت تبدأ بشكل كبير من توعية المنشآت بمضامين النظام ومحظوراتها، والتعريف بفوائد المنافسة العادلة للمنشأة والمستهلك. وقد بذلت الهيئة خلال عام 1443/1444 هـ (2022م) جهوداً توعوية وثقافية كبيرة مقارنةً بالعام الماضي مستهدفةً المستهلكين، ورجال الأعمال، والمنشآت، والجهات الحكومية التنظيمية، وتخلل هذه الجهود مشاريع توعوية نوعية، مثل الحملات التوعوية بالتعاون مع شركائها من المؤسسات الحكومية، ومنتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية الذي أقامته الهيئة خلال عام التقرير.



من جانب آخر عقدت الهيئة عدداً من جلسات النقاش مع جملة من الجهات الإشرافية التنظيمية لزيادة مستوى وعيها بمبادئ المنافسة ومحظوراتها وكيفية رصد مخالفاتها بالقطاع الذي تنظمه الجهة، أو أي قطاعات قد تتقاطع معها مهام الجهة المعنية



ثقافة المنافسة في المملكة

تُعَدّ الورش وجلسات النقاش من أهم الوسائل التي تستخدمها الهيئة في نشر ثقافة المنافسة؛ فهي إحدى الطرق الفاعلة في التواصل المباشر مع المهتمين ورواد الأعمال وأصحاب المنشآت، وذلك لرفع الوعي لديهم حول نظام المنافسة والالتزام به، كذلك للاستماع إلى التحديات التي تواجههم في جميع قطاعات السوق. وفي هذا العام، كثّفت الهيئة جهودها في إقامة العديد من ورش العمل بالتعاون مع الغرف التجارية، وعدد من كبريات المنشآت، وتحرص الهيئة على الوصول إلى رجال وسيدات الأعمال في مختلف مناطق المملكة، وتوضيح مضامين نظام المنافسة وتطبيقاته. وخلال العام 1443/1444 هـ (2022م) استطاعت الهيئة بالتعاون مع مجلس الغرف السعودية وعدد من الشركاء عقد ورش عمل وجلسات نقاش لشريحة أكبر من المناطق والمستفيدين حول المملكة، والوصول مباشرة إلى منشآت المنطقة، ودعوتهم للحضور بالشراكة مع الغرف التالية



منتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية

أقامت الهيئة خلال عام 1443/1444 هـ (2022م) منتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية، الذي هدف إلى التوعية بأثر التواطؤ في العطاءات والعروض الحكومية؛ لتعزيز مساعي الهيئة في مكافحة الممارسات المخالفة لنظام المنافسة ومكافحة التواطؤ في المنافسات الحكومية تحديداً بما يساهم في تحقيق بيئة تنافسية عادلة توائم مستهدفات رؤية المملكة 2030. وقد دعت الهيئة منسوبي إدارات المشتريات في الجهات الحكومية كأبرز الفئات المستهدفة من المنتدى.



كذلك عقدت الهيئة بالشراكة مع المجتمع الأكاديمي جملةً من المحاضرات التوعوية والتثقيفية لعدد من طلاب كليات الاقتصاد والقانون في بعض الجامعات، ومن أبرزها



جامعة
الملك سعود
King Saud University



جامعة الملك فيصل
KING FAISAL UNIVERSITY
جامعة ووطن.. نماء.. واستدامة.

جدول رقم (7) مواضيع الورش المنعقدة لعام 2022م والفئات المستهدفة.

الموضوع	الفئات المستهدفة	أعداد المستفيدين
ورش للتعريف بنظام المنافسة ومصطلحاته بعنوان " نظام المنافسة: المفهوم والأهداف والمحظورات"	المنشآت، رجال الأعمال	مجموع أعداد المستفيدين من الورش واللقاءات: 4293 مستفيداً
ورش عمل بعنوان: " المدخل لنظام المنافسة"	المنشآت، رجال الأعمال	
ورش تعريفية ببرنامج الامتثال	المنشآت، رجال الأعمال	

جدول رقم (8) عدد الورش المقدمة من الهيئة في عام 2022م مقارنة بعام 2021م

	2021	2022
ورش العمل المقدمة من الهيئة	19	46
نسبة الزيادة		146 %

وقد لاقى المنتدى صدىً إعلامياً ساهم في نشر رسالته وتحقيق أهدافه كما يبيّن الجدول التالي:

جدول رقم (9) بيانات المشاركة في منتدى المنافسة العادلة في العطاءات والمنافسات الحكومية

4	عدد الجهات المحلية المشاركة
5	عدد الجهات الدولية والإقليمية المشاركة
12	عدد المتحدثين
2000+	إجمالي المشاركين حضوريًا
62+	إجمالي الجهات الإعلامية المشاركة
13	المنشورات

واستفاد الحضور من جلسات تخصصية متميزة، شارك فيها خبراء دوليون، وممثلو جهات تنظيمية مثل وزارة المالية، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، والديوان العام للمحاسبة، وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية. وأثري النقاش بمواضيع متنوعة، شملت الإجراءات الخاصة بالمشتريات ودورها في مكافحة التواطؤ، والآثار الإيجابية على المنشأة والمستهلك والاقتصاد بأكمله إذا ما سادت ثقافة المنافسة العادلة.





جدول رقم (10) مقارنة إحصائية لحضور الهيئة الإعلامي الرقمي في عام 2022م مقارنة بعام 2021م

الفارق	2022	2021	
94%	201	106	الأخبار المنشورة عن الهيئة
406%	1746	321	الأخبار المنشورة في الصحف الإلكترونية بما فيها المتكرر
6%	418	392	المنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي
5%	116,042	111,740	عدد متابعي حساب الهيئة الرسمي على منصة تويتر

إحصاءات الإعلام الرقمي

يُعدّ النشر الرقمي من أجدى الوسائل لإيصال رسائل الهيئة إلى أعداد كبيرة من فئات المجتمع، وتحرص الهيئة على استثمار منصاتها الرقمية لإيصال رسائلها الإعلامية إلى العموم والمختصين على حد سواء، وقد عززت الهيئة خلال عام 1443/1444هـ (2022م) حضورها في الإعلام الرقمي؛ فارتفع عدد المنشورات التثقيفية والتوعوية، وزاد اهتمام الصحافة الإلكترونية والمؤثرين بنظام المنافسة وقضاياها، مما زاد عدد الأخبار التي نُشرت عن الهيئة.

الحملات التوعوية والتثقيفية

أطلقت الهيئة خلال عام 1443/1444هـ (2022م) عددًا من الحملات التوعوية والتثقيفية الموجهة لمختلف الفئات المستهدفة، ويبين الجدول التالي أبرزها

الجدول رقم (12) أبرز الحملات التي نظمتها الهيئة

الحملة	وصف الحملة	2022م	عدد الوصول للمتابعين
حملة يوم المنافسة العالمي	تحتفل الهيئة بمناسبة اليوم العالمي للمنافسة، وتستفيد من الحدث للقيام بفعاليات ثقافية وتوعوية مختلفة.	المجتمع كاملاً	41,980
حملة المعجم العربي للمنافسة	أصدرت الهيئة المعجم العربي للمنافسة الأول من نوعه على المستوى العربي والخليجي انطلاقاً من دورها في نشر ثقافة المنافسة، ونشرت عنه خبراً صحفياً ومنشور إنفوجرافك.	الجهات المؤسسات الحكومية والخاصة الأفراد	44,069
حملة اليوم العالمي لحقوق المستهلك	نشرت الهيئة 5 منشورات مختلفة حول دور الهيئة في حماية حقوق المستهلك والأثر العائد على المستهلك نتيجة تحقيق المنافسة العادلة في الأسواق.	المستهلك المنشآت	395,952

إحصائيات الإعلام التقليدي

تحرص الهيئة العامة للمنافسة على التواصل مع المؤسسات الإعلامية المختلفة، خصوصاً القنوات الإخبارية والصحف ذات الطابع الاقتصادي؛ للوصول إلى أصحاب المنشآت والفئات المستهدفة الأخرى.

جدول رقم (11) عدد أنشطة الإعلام التقليدي للهيئة عام 2022م

2022	العدد خلال العام
مداخلة تلفزيونية	7
التقارير التلفزيونية	21
التغطيات الصحفية	201

قنوات الوصول إلى الهيئة

وفرت الهيئة عدداً من قنوات التواصل مع المستفيدين مثل مركز الاتصال للمكالمات الهاتفية، والمحادثات الحية المباشرة عبر الموقع الإلكتروني، وخدمة واتساب أعمال، وخدمة البريد الإلكتروني.

جدول رقم (13) بيانات مركز الاتصال

عدد المكالمات	محادثات حية ومباشرة	رسائل واتس آب	البريد الإلكتروني	تقييم رضا المستفيد
2021	410	70	408	96%
2022	383	234	2085	95%

الجدول رقم (12) أبرز الحملات التي نظمتها الهيئة

الحملة	وصف الحملة	2022م	عدد الوصول للمتابعين
حملة التسوية	نشرت الهيئة 4 منشورات مختلفة حول برنامج التسوية انطلاقاً من دورها في نشر ثقافة المنافسة.	المنشآت القانونيون	178,873
حملة التركزات الاقتصادية	نشرت الهيئة 8 منشورات مختلفة تشرح التركز الاقتصادي انطلاقاً من دورها في نشر ثقافة المنافسة.	المنشآت القانونيون	24,415
حملة التقرير السنوي	أصدرت الهيئة التقرير السنوي لعام 2021م ونشرت 8 منشورات توضح أبرز إنجازات الهيئة خلال العام.	المنشآت الجهات الحكومية الأفراد	45,586
حملة دليل إساءة استغلال الوضع المهيمن	أصدرت الهيئة الدليل الإرشادي في تقدير إساءة استغلال الوضع المهيمن انطلاقاً من دورها في نشر ثقافة المنافسة، ونشرت عنه 3 منشورات مختلفة.	المنشآت القانونيون الأفراد	12,911
حملة تقاسم الأسواق	نشرت الهيئة مقطع موشن جرافيك ومنشورين إنفوجرافيك للتعريف بالممارسات الاحتكارية انطلاقاً من دورها في نشر ثقافة المنافسة.	المنشآت القانونيون الأفراد	1,352,406

الموقع	عدد الحضور	الفعالية	التاريخ
الهيئة العامة للمنافسة	6	لقاء مع اللجنة الوطنية الصناعية باتحاد الغرف السعودية لمناقشة التحديات المتعلقة بالقطاع الصناعي	2022/8/11
الهيئة العامة للمحامين	120	ورشة عمل بالتعاون مع الهيئة السعودية للمحامين	2022/8/15
وزارة الاستثمار	6	زيارة وزارة الاستثمار	2022/8/21
اتحاد الغرف السعودية	30	لقاء معالي رئيس مجلس الإدارة مع رئيس اتحاد الغرف السعودية	2022/10/11
الهيئة العامة للمنافسة	15	لقاء اللجنة الوطنية لشركات الموارد البشرية	2022/11/7
وزارة التجارة	6	زيارة وزارة التجارة	2022/10/5

جدول رقم (14) التواصل مع مجتمع الأعمال والمهتمين

الموقع	عدد الحضور	الفعالية	التاريخ
الهيئة العامة للمنافسة	7	لقاء اللجنة الوطنية لشركات مصانع الجبس	2022/2/9
الهيئة العامة للعقار	20	لقاء الهيئة العامة للعقار	2022/2/24
الهيئة العامة للمنافسة	12	لقاء اللجنة الوطنية للمستشفيات الخاصة باتحاد الغرف التجارية السعودية	2022/3/22
افتراضي	9	اجتماع مع البريد السعودي لبحث سبل التعاون	2022/3/9
الهيئة العامة للمنافسة	2	اجتماع هيئة الطيران المدني	2022/5/31
الهيئة العامة للمنافسة	9	اجتماع تعريفى مع الغرفة التجارية الدولية	2022/6/7
الهيئة العامة للمنافسة	28	لقاء جمعية رأس المال الجريء	2022/8/2



الشراكات والتعاون الدولي

جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار

2.2.3

تهدف الهيئة لبناء شراكات دولية لتعزيز التعاون مع أجهزة المنافسة الدولية لتوحيد المعايير الدولية والإقليمية وبناء علاقات عمل مثمرة وتنسيق تبادل الخبرات، بالإضافة إلى الإسهام في تطوير السياسات واللوائح المحققة لحرية وعدالة المنافسة على المستويين الإقليمي والدولي حسب أفضل الممارسات الدولية. بالإضافة إلى تحقيق إستراتيجية الهيئة وضمان فعاليتها نظراً لما تقدمه هذه الشراكات من دعم وخبرة متبادلة.

المساهمة في أعمال مؤتمر شبكة المنافسة الدولية (ICN) في برلين

شاركت الهيئة عبر تقديم
عرض تعريفي بالتحول
الرقمي في الهيئة.

المشاركة في اجتماعات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

نوقشت فيه أوجه التعاون
الممكنة وتبادل الخبرات.

رئاسة مجموعة إنفاذ قوانين المنافسة ضمن شبكة المنافسة العربية وإقامة ورشتي عمل

رأست الهيئة العامة
للمنافسة مجموعة إنفاذ
قوانين المنافسة التابعة
لشبكة المنافسة العربية
وأقامت ورشتي عمل.

المشاركة في اجتماعات جامعة الدول العربية

مثلت الهيئة المملكة العربية
السعودية في مؤتمر خبراء
المنافسة بجامعة الدول
العربية.

المشاركة في برنامج تدريبي للطلاب العرب تحت مظلة جامعة الدول العربية

أطلق نموذج محاكاة أجهزة
حماية المنافسة تحت مظلة
جامعة الدول العربية لنشر
الوعي بالمنافسة وأهم
اختصاصات الجهة المختصة.

الاجتماع مع لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية

تناقش به الطرفات حول
تبادل المرثيات وأوجه
التعاون الممكنة.

الاجتماع بجهاز حماية المنافسة البريطاني

نوقشت فيه أوجه
التعاون الممكنة
وتبادل الخبرات.

المشاركة في اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)

مثلت الهيئة العامة للمنافسة المملكة
العربية السعودية في الاجتماع السنوي
لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
(OCED).

مثلت الهيئة العامة للمنافسة المملكة
العربية السعودية في لجنة المنافسة
التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي
والتنمية (OCED).

توقيع مذكرات التفاهم الدولية

• وقعت الهيئة مذكرة تعاون مع جهاز
حماية المنافسة المصري لمشاركة
الخبرات وتبادل المعلومات فيما يخص
المنافسة.

• شاركت الهيئة ضمن وفد المملكة
لتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع عدد من
الدول.



كذلك أعدت الهيئة العامة للمنافسة عدداً من الدراسات والاستشارات الاقتصادية التي ركزت على تقييم الوضع التنافسي في بيئة الأعمال التجارية والاستثمارية؛ إذ تعمل الهيئة على تطوير وتحديث منهجيات التقييم التنافسي وقياس الأثر الاقتصادي وفق أحدث الممارسات والتجارب الدولية. أيضاً أعدت الهيئة العامة للمنافسة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة تقريراً عن وضع المنافسات التجارية التي تعوق نفاذ منشآت القطاع الخاص إلى الأسواق وتضمن التوصيات اللازمة في شأنه. وتضمن التقرير تقييماً موسعاً لمستوى المنافسة في القطاعات الاقتصادية من خلال تقييم مستويات التركيز السوقي وربحية القطاعات وغيرها من المؤشرات ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، تم تحليل معوقات الدخول المقيدة لنفاذ منشآت القطاع الخاص للأسواق التي تباينت بين موانع دخول هيكلية وموانع دخول إستراتيجية وموانع دخول تنظيمية.

وقد أنهت الهيئة دراستي قطاعي التأمين الصحي، ومبيعات السيارات وقطع غيارها وخدمات ما بعد البيع، اللتين وردت تفاصيلهما في تقريرها السنوي للعام الماضي 2021م، واستُخلصت فيهما مجموعة من النتائج والتوصيات اللازمة لمعالجة اختلالات الأسواق، من المتوقع أن تسهم بشكل فعال في تعزيز منافع المنافسة في الأسواق وتحسين الظروف الاستثمارية فيها. وتمحورت توصيات الدراستين بشكل عام حول تعزيز إنفاذ نظام المنافسة وتقييد القوى السوقية التي قد ينتج عنها عوائق متعلقة بالدخول إلى الأسواق والتوسع فيها. كذلك ركزت على إيلاء الإجراءات الإشرافية والتنظيمية التي تأخذ بالاعتبار مخاطر الاحتكارات والاتفاقيات غير المشروعة بين المنشآت العاملة في الأسواق اهتماماً بالغاً تجنباً لنشوء أي آثار مقيدة للمنافسة.

الدراسات السوقية والقطاعية

جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار

3.2.3

تُعِدُّ الهيئة العامة للمنافسة دراسات محورية حول هياكل القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني، وتهدف منها إلى فحص الممارسات الاحتكارية وتحديد مدى تأثيرها في أداء القطاع من خلال تقييم الوضع الراهن للقطاع واستنباط الدروس المستفادة بالاطلاع على أعلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات المطبقة في مواجهة اختناقات المنافسة واختلالات الأسواق، انتهاءً بالسياسات والإجراءات التصحيحية الداعمة للمنافسة العادلة وتحفيز الاستثمار والابتكار والتطوير ورفاهية المستهلك.

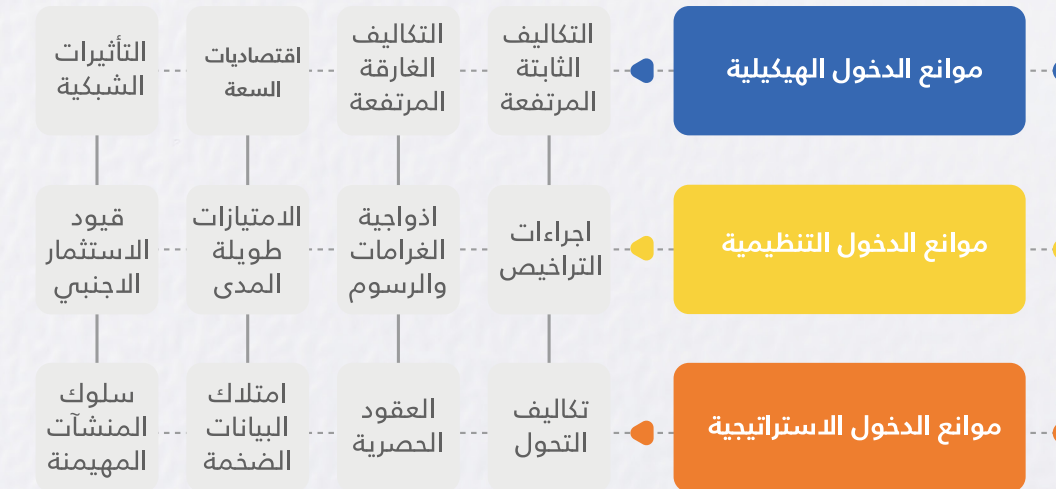
إضافة إلى ذلك، أنهت الهيئة إعداد دراسة «السياسات الوطنية للمنافسة» التي تتضمن المبادئ التوجيهية لتعزيز المنافسة وضمان الحياد التنافسي بين المنشآت ووضع الإجراءات والإطار المؤسسي لتنفيذها. كما عملت الهيئة خلال العام على إعداد دراسات اقتصادية داخلية شملت دراسة «قطاع صناعات البتروكيماويات»، ودراسة «الحياد التنافسي وأثره على المنافسة».

وتعمل الهيئة خلال عام 2023م على دراسة المنافسة في «قطاع البناء والتشييد»، و«قطاع المنتجات الزراعية وصيد الأسماك»، اللذين يمثل كل منهما نشاطًا بارزًا في اقتصاد المملكة العربية السعودية، ويسهمان في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ملحوظة ويحتلان مركزًا متقدمًا من هيكلها الاقتصادي وخطتها التنموية. ومن هنا، أولت الهيئة العامة للمنافسة هذين القطاعين أولويتها بالدراسة والتنظيم بما يخدم التوجهات الإستراتيجية الطموحة ومستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأوصت الدراسة بمجموعة من الإجراءات والتدابير للمضي قدماً على نحو سريع لتعزيز نشاط الأسواق والتغلب على تحدياتها؛ وذلك بغرض دعم نفاذ منشآت القطاع الخاص للأسواق والتوسع فيها وضمان نموها الصحي والمتسارع. وتمثل تلك التوصيات في محاور رئيسة تتلخص في مراجعة الأنظمة واللوائح ودعم السياسات، وتعزيز مبادئ المنافسة العادلة في متطلبات الأنشطة الاستثمارية، وتكثيف عمليات التنسيق والتعاون بين الجهات التنظيمية والرقابية.

ومن منطلق تعزيز التعاون الثنائي واستمرارية التنسيق والتشاور بين الهيئة العامة للمنافسة والجهات الوطنية، عملت الهيئة على تقديم الرأي والمشورة المتخصصة للعديد من الجهات للمضي قدماً في مواءمة الأهداف والتطلعات في كل ما من شأنه التنمية والتطوير، وذلك من خلال إعداد الدراسات والتقارير وتقديم التدابير والتوصيات اللازمة التي تعزز آلية اتخاذ القرار والتطوير المستمر في السياسات التنظيمية، والإستراتيجيات الوطنية، والمبادرات وحزم الدعم، في مجالات الاستثمار و الصناعة والاتصالات وتقنية المعلومات وسلاسل الإمداد والطيران المدني وريادة الشركات الوطنية وغيرها.

شكل رقم (9) تصنيف
موانع الدخول



دراسة هيكل قطاع البناء والتشييد في المملكة وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة

من منطلق اختصاص الهيئة العامة للمنافسة بتعزيز شفافية الأسواق وتعزيز المنافسة فيها، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على مستوى المنافسة في قطاع البناء والتشييد في المملكة وتحليله على نحو علمي ممنهج من خلال تقييم هياكل الأسواق في القطاع وسلوك المنشآت، والبحث عما إذا كانت تتوافق مع الأوضاع التنافسية المقبولة اقتصاديًا، بالإضافة إلى إقتراح أفضل الإستراتيجيات للتعامل مع تشوهات ومشاكل السوق الحالية، وتطوير سلسلة الإمداد بالتغلب على التحديات والمعوقات التي تواجهه، وتضعف الأداء التنافسي في القطاع. وتتلخص أهدافها في ما يلي:

- دراسة هيكل قطاع البناء والتشييد في المملكة والأسواق ذات الصلة.
- توضيح وتحليل الإطار التنظيمي والمؤسسي والقانوني للنشاط التجاري في القطاع على مستوى سلسلة القيمة، ودراسة انعكاس تلك الأطر على ظروف المنافسة المحلية.
- تتبع سلوكيات المنشآت الفاعلة فيه وقياس أثرها المحتمل في المنافسة مثل: الممارسات الاحتكارية، والتسعير المفرط، والتواطؤ، وتبادل المعلومات أو حجبها على نحو يهدف إلى إعاقة المنافسة، وغير ذلك من الممارسات المحظورة في النظام.
- تحليل أنظمة وضوابط أنشطة التجارة للقطاع، والعلاقات التعاقدية، والمزادات، والعوامل المؤثرة في كل من العرض والطلب.
- قياس أداء القطاع وأثر السلوكيات المناهضة للمنافسة إن وجدت.
- تحديد الحلول المناسبة لمعالجة التشوهات وفقًا لأفضل الممارسات العالمية، واقتراح التوصيات والتدابير المعززة للمنافسة العادلة.

إجراء المقارنة المعيارية

يهدف هذا القسم إلى دراسة التجارب العالمية والإقليمية المثلى التي يمكن أن تساعد على فهم قطاع البناء والتشييد في المملكة، وتحليل الفجوات والتحديات التي يواجهها وفق منهجية موضوعية. وتشتمل المقارنة المعيارية على ما يلي

- فهم الهيكل الاقتصادي للقطاع في كل دولة من دول العينة المختارة للمقارنة المعيارية، بما يشمل تحليل سلاسل القيمة والإمداد وهياكل الأسواق والبيئة التنظيمية.
- دراسة سلوك الشركات العاملة في القطاع وإستراتيجيات الإنتاج والتسعير والعلاقات التعاقدية والعوائق التجارية وغيرها في كل دولة من الدول المختارة للمقارنة المعيارية.
- تحليل أداء الأسواق على امتداد سلسلة القيمة في كل دولة من الدول المختارة للمقارنة المعيارية؛ من خلال تحديد المؤشرات الرئيسة المستخدمة لقياس درجة المنافسة وتقييم الأداء التنافسي وتحليل الكفاء والجودة والتنوع والابتكار في إنتاج السلع والخدمات.
- استخلاص نتائج المقارنة المعيارية وأهم الدروس المستفادة للمملكة.

استخلاص النتائج والتوصيات

يجمع هذا القسم بين المقارنة المعيارية وتحليل الوضع الراهن ويقدم التوصيات اللازمة لتعزيز مستوى المنافسة والحد من الممارسات الاحتكارية في قطاع البناء والتشييد على امتداد سلاسل القيمة والإمداد بما يتضمن

- تحليل الفجوات.
- إبراز الدروس المستفادة من المقارنات المعيارية للدول المختارة، وتحديد الإستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالمنافسة والقابلة للتطبيق في المملكة.
- اقتراح التوصيات التي تشمل التدابير المتعلقة بإنفاذ نظام المنافسة، أو توجيه السياسات المعززة للمنافسة في القطاع للحد من الممارسات الاحتكارية، والخطط الإستراتيجية للتوسع في القطاع والاستثمارات وتحفيز أنشطة التطوير والنمو المستدام.

تحليل الوضع الراهن لمستوى المنافسة في القطاع

سيتم خلاله تحليل مستوى المنافسة في القطاع على امتداد أجزاء سلسلة القيمة أو الإمداد وفقاً للإطار الهيكلي والإستراتيجي والتنظيمي، وذلك كما يلي

- فهم وتحليل هيكل القطاع والأسواق ذات الصلة عبر سلسلة القيمة أو الإمداد بما يشمل معدلات العرض والطلب على منتجات وخدمات القطاع وأبرز العوامل المؤثرة فيهما، وتحديد العوامل والمتغيرات الاقتصادية أو التنظيمية أو السلوكية ودور الجهات التنظيمية ذات العلاقة.
- فهم وتحليل سلوك الشركات العاملة في القطاع عبر سلسلة القيمة أو الإمداد بما يشمل المتنافسين في القطاع، وطبيعة الإجراءات التعاقدية وإستراتيجيات التسعير، وما إلى ذلك.
- دراسة وتحليل أداء القطاع وخصائصه بما يشمل المؤشرات الرئيسة لقياس درجة المنافسة وقياس الجودة والكفاءة والتنوع في الإنتاج.

ووفقاً لمسار الخطط الحالية
لمشروع الدراسة، من المتوقع
اكتمال العمل على الدراسة خلال
عام 2023م، وستتضمن مخرجاتها
ما يلي:

ب

دراسة قطاع المنتجات الزراعية والأسماك وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة

تُعَدُّ المملكة العربية السعودية غنية بالموارد الطبيعية التي جعلت النشاط الزراعي من الأنشطة الاقتصادية الرائدة في تلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية وتوفير السلع والمواد الأولية، التي تُستخدم مدخلاتٍ لبعض الصناعات التحويلية في القطاعات التنموية الأخرى. وتُعَدُّ جهود تنمية المتاح من الموارد الاقتصادية وتحسين إدارتها واستخدامها بكفاءة من أهم توجهات النمو الاقتصادي في المملكة، لذا كان من المجدي تبني الحكومة برامج وخطط التنمية والتطوير الزراعي ومنحها أولوية في الإصلاح الاقتصادي. هذا إلى جانب أن الثروة السمكية لا تقل أهمية عن باقي المنتجات الزراعية؛ لكونها من أبرز الفرص المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي والمحتوى المحلي. وقد وُجّهت الجهود البحثية لنشاط صيد الأسماك والاستزراع المائي في برنامج وطني مخصص لإيجاد الفرص التقنية والاستثمارية، والصناعات التحويلية المحتملة، واستغلال المزايا النسبية من الثروة السمكية بشكل مستدام. وتتلخص أهداف الدراسة في ما يلي:

- دراسة هيكل قطاع المنتجات الزراعية وقطاع الأسماك في المملكة والأسواق ذات الصلة.
- تتبع سلوكيات المنشآت الفاعلة في كل قطاع وقياس الأثر المحتمل في المنافسة.
- توضيح آلية تنظيم بيع المنتجات في الأسواق المعنية، وجميع الأنظمة والضوابط ذات العلاقة بأداء الأسواق.

إجراء المقارنة المعيارية

يهدف هذا القسم إلى دراسة التجارب العالمية والإقليمية المثلى التي يمكن أن تساعد على فهم قطاع البناء والتشييد في المملكة، وتحليل الفجوات والتحديات التي يواجهها وفق منهجية موضوعية. وتشتمل المقارنة المعيارية على ما يلي:

- فهم الهيكل الاقتصادي للقطاع في كل دولة من الدول المختارة للمقارنة المعيارية، بما يشمل تحليل سلاسل القيمة والإمداد وهياكل الأسواق والبيئة التنظيمية.
- دراسة سلوك الشركات العاملة في القطاع وإستراتيجيات الإنتاج والتسعير والعلاقات التعاقدية والعوائق التجارية وغيرها في كل دولة من الدول المختارة للمقارنة المعيارية.
- تحليل أداء الأسواق على امتداد سلسلة القيمة في كل دولة من الدول المختارة للمقارنة المعيارية؛ من خلال تحديد المؤشرات الرئيسة المستخدمة لقياس درجة المنافسة وتقييم الأداء التنافسي وتحليل الكفاء والجودة والتنوع والابتكار في إنتاج السلع والخدمات.
- استخلاص نتائج المقارنة المعيارية و أهم الدروس المستفادة للمملكة.

استخلاص النتائج والتوصيات

يجمع هذا القسم بين المقارنة المعيارية وتحليل الوضع الراهن ويقدم التوصيات اللازمة لتعزيز مستوى المنافسة والحد من الممارسات الاحتكارية في قطاع البناء والتشييد على امتداد سلاسل القيمة والإمداد بما يتضمن

- تحليل الفجوات.
- إبراز الدروس المستفادة من المقارنات المعيارية للدول المختارة، وتحديد الإستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالمنافسة والقابلة للتطبيق في المملكة.
- اقتراح التوصيات التي تشمل التدابير المتعلقة بإنفاذ نظام المنافسة، أو توجيه السياسات المعززة للمنافسة في القطاع للحد من الممارسات الاحتكارية، والخطط الإستراتيجية للتوسع في القطاع والاستثمارات وتحفيز أنشطة التطوير والنمو المستدام.

تحليل

الوضع الراهن لمستوى المنافسة في القطاع

سيتم خلاله تحليل مستوى المنافسة في القطاع على امتداد أجزاء سلسلة القيمة أو الإمداد وفقاً للإطار الهيكلي والإستراتيجي والتنظيمي، وذلك كما يلي

- فهم وتحليل هيكل القطاع والأسواق ذات الصلة عبر سلسلة القيمة أو الإمداد بما يشمل معدلات العرض والطلب على منتجات وخدمات القطاع وأبرز العوامل المؤثرة فيهما. وتحديد العوامل والمتغيرات الاقتصادية أو التنظيمية أو السلوكية ودور الجهات التنظيمية ذات العلاقة.
- فهم وتحليل سلوك الشركات العاملة في القطاع عبر سلسلة القيمة أو الإمداد بما يشمل المتنافسين في القطاع، وطبيعة الإجراءات التعاقدية وإستراتيجيات التسعير، وما إلى ذلك.
- دراسة وتحليل أداء القطاع وخصائصه بما يشمل المؤشرات الرئيسة لقياس درجة المنافسة وقياس الجودة والكفاءة والتنوع في الإنتاج.

ووفقاً لمسار الخطط الحالية

لمشروع الدراسة، من المتوقع

اكتمال العمل عليها خلال عام

2023م، وستتضمن المخرجات

التالية:

التركزات الاقتصادية التامة دون إبلاغ الهيئة بحسب المسوغات النظامية للهيئة في مخالفة المنشآت التي لم تبلغ الهيئة طبقاً للمادة السابعة التي تنص على أنه

وفي عام 1443هـ/1444م (2022م) رصدت الوحدة 15 صفقة لاندماج واستحواذ تمت دون إبلاغ الهيئة، واتخذت الإجراءات القانونية بشأنها. ويوضح الشكل أدناه ما يمثله كل قطاع من إجمالي الصفقات التي رُصدت فيها صفقات غير مبلّغ عنها، حيث يتضح أن قطاعي المعلومات والاتصالات والصناعات التحويلية من أبرز القطاعات التي رُصدت فيها صفقات غير مبلّغ عنها.

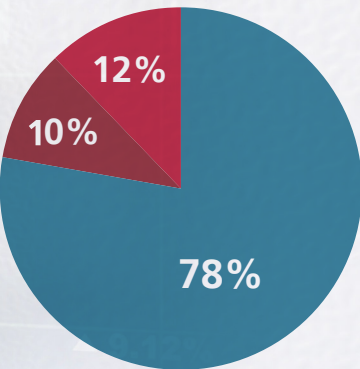
«يجب على المنشآت الراغبة في المشاركة في عملية التركيز الاقتصادي إبلاغ الهيئة قبل (تسعين) يوماً على الأقل من إتمامها إن تجاوز إجمالي قيمة المبيعات السنوية للمنشآت الراغبة في المشاركة في التركيز الاقتصادي مبلغًا تحدده اللائحة»، ومعاقبة الشركات المخالفة بحسب المادة التاسعة عشرة التي تنص على: «مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادة (الرابعة والعشرون) من النظام، يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام المواد (الخامسة، والسادسة، والسابعة، والحادية عشرة) من هذا النظام بغرامة لا تتجاوز (١٠ ٪) من إجمالي قيمة المبيعات السنوية محل المخالفة، أو بما لا يتجاوز (عشرة ملايين) ريال عند استحالة تقدير المبيعات السنوية. وللجنة -في حالات تقدرها- الاستعاضة عن ذلك بإيقاع غرامة لا تتجاوز ثلاثة أضعاف المكاسب التي حققها المخالف نتيجة المخالفة».

أسس مركز المعلومات ومراقبة الأسواق عام 2020 م بهدف إنشاء وتحديث قاعدة بيانات أساسية لمراقبة تنافسية القطاعات ورصد مخالفات نظام المنافسة ورفع تقارير دورية للوحدات والإدارات المعنية داخل الهيئة. وقد بدأ المركز بتفعيل دوره بوضع خطة أساسية للمهام والمتطلبات، ومن ذلك البدء بمشروع قواعد البيانات وتنفيذ تقييم القطاعات ومخاطبة المنشآت التي لم تلتزم بإبلاغ الهيئة بالتركزات الاقتصادية الموجبة للإبلاغ.

4.2.3

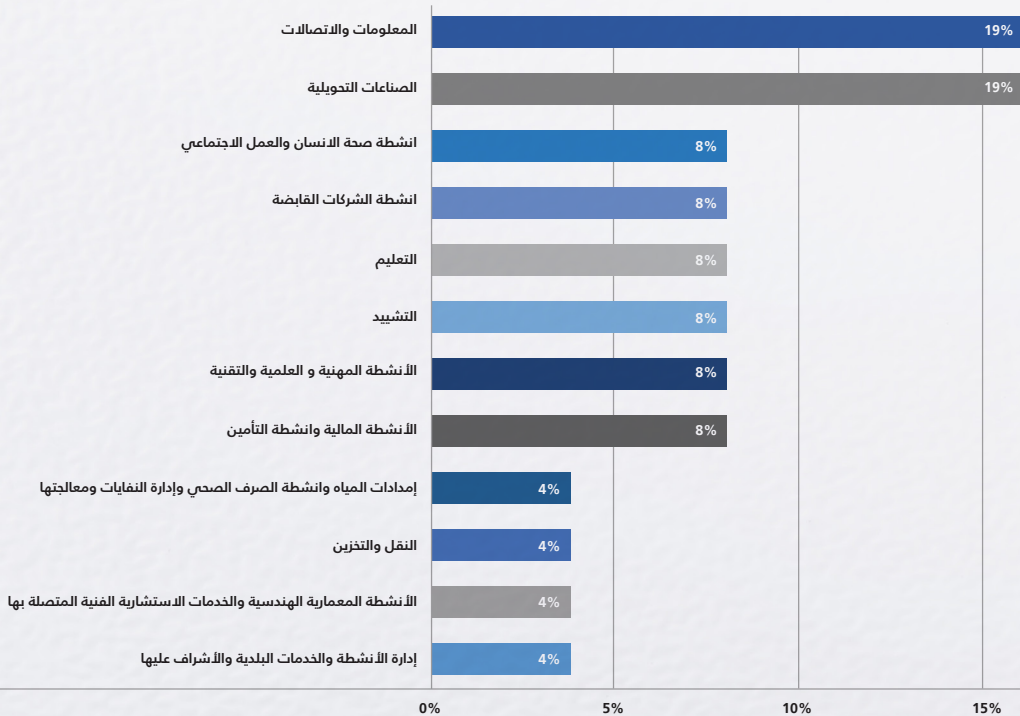
مركز المعلومات ومراقبة الأسواق

جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار



استحواذ
اندماج
مشروع مشترك

شكل رقم (11) تصنيف الصفقات المرصودة بحسب النوع



شكل رقم (10) تصنيف الصفقات المرصودة بحسب القطاع



مراقبة الأسواق وكشف التواطؤ في منافسات

نظرًا إلى رغبة الهيئة في تفعيل دورها في مراقبة الأسواق ورصد الاتفاقيات المناهضة للمنافسة؛ إذ منحها نظام المنافسة دوراً تنظيمياً في رصد وإحالة مخالفات التواطؤ في المنافسات الحكومية بحسب المادة الخامسة من نظام المنافسة التي نصت على «حظر التواطؤ أو التنسيق في العطاءات أو العروض في المزادات والمنافسات الحكومية أو غير الحكومية بما يخل بالمنافسة»، والمادة الثامنة فقرة (د) من اللائحة التي نصت على «مخالفة التواطؤ أو التنسيق في العطاءات أو العروض في المزادات والمنافسات والمشتريات الحكومية وغير الحكومية بأي شكل من الأشكال»، بدأت الهيئة تطوير المنهجيات والمؤشرات لمراقبة وكشف التواطؤات في الأسواق والعطاءات الحكومية وبحث الاستفادة من تقنيات الذكاء الصناعي، وتهدف الآلية لتحديد مؤشرات البحث والتقصي للكشف عن التواطؤات؛ بهدف الحد من المخاطر وتحقيق سوق ذات منافسة فعالة تتسم بكفاءة عالية. وجرى بناء المنهجيات على أحدث الممارسات الدولية وتوصيات المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ للكشف عن مكامن احتمالية وجود تواطؤات.

وفي إطار تلك الجهود، أعدّ كتيب استرشادي داخلي لتقييم وضع المنافسة في أي صناعة أو قطاع، ووُضعت منهجية الرقابة الدورية على الأسعار، والأهداف المستقبلية لتوسيع نطاق رقابتها لتشمل مؤشرات أكثر تفصيلاً.



تختص الهيئة بمراقبة عمليات التركيز الاقتصادي والبت فيها وفق ما نصت عليه المادة (7) من نظام المنافسة. وبناءً على المادة (22) من اللائحة التنفيذية، تأخذ الهيئة في الاعتبار- عند فحص ودراسة التركيز الاقتصادي- الحفاظ على فاعلية المنافسة العادلة وتشجيعها في أسواق المملكة، ولها في سبيل ذلك الأخذ بواحد أو أكثر من العوامل التقديرية مثل: هياكل الأسواق المعنية ومستوى المنافسة فيها، المراكز المالية لأطراف التركيز الاقتصادي، بدائل السلع المتاحة للمستهلكين والموردين والعملاء ومدى سهولة حصولهم عليها، التأثير المحتمل لعملية التركيز الاقتصادي في مستوى الأسعار أو الجودة أو التنويع أو الابتكار وغيرها من العوامل كالتالي تتضمن عوائق الدخول أو الخروج من السوق المعنية ونتائج مرئيات العموم حول العملية محل الدراسة.

5.2.3 طلبات التركيز الاقتصادي

جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار

مراجعة الحد الأدنى للإبلاغ عن طلبات التركيز الاقتصادي

تهدف الهيئة العامة للمنافسة إلى إجراء مراجعة دورية للحد الأدنى للإبلاغ بما يراعي تطورات الاقتصاد الوطني والمخاطر المتعلقة بالمنافسة الناتجة من التركزات الاقتصادية غير المبلغ عنها. وبناءً على ذلك، تدرس الهيئة رفع الحد الأدنى للإبلاغ عن التركزات الاقتصادية ليكون 200,000,000 ريال سعودي بدلاً من 100,000,000 ريال سعودي.

إصدار التقارير الربعية لطلبات التركيز الاقتصادي الواردة للهيئة العامة للمنافسة

تأتي هذه الخطوة كجزء من إجراءات الهيئة لنشر ثقافة المنافسة، بالإضافة إلى تعزيز مبدأ الشفافية الذي يُعدّ إحدى القيم الخاصة بالهيئة العامة للمنافسة.

تعزيز كفاءة إنهاء طلبات التركيز الواردة للهيئة وتقليل المدد الزمنية لدراسة الطلبات التي لا تثير مخاوف على المنافسة

تلقت الهيئة العامة للمنافسة في عام 1443هـ/1444هـ (2022م) 316 طلب تركيز اقتصادي. وأصدرت 176 قراراً بعدم الممانعة، لتحقيق بذلك أعلى معدل قرارات تصدره الهيئة خلال عام واحد، وقامت بالتعامل مع 128 طلباً كطلبات غير موجبة للإبلاغ، ورفضت طلباً واحداً، فيما لايزال 11 طلباً تحت الدراسة. وفي إطار تسهيل إجراءات طلبات التركيز الاقتصادي وحرصاً على مصالح الشركات، قامت الهيئة برفع كفاءتها التشغيلية واستهداف تقليل المدد الزمنية لدراسة الطلبات حيث بلغ متوسط عدد أيام دراسة الطلبات خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م) أقل من 30 يومًا.

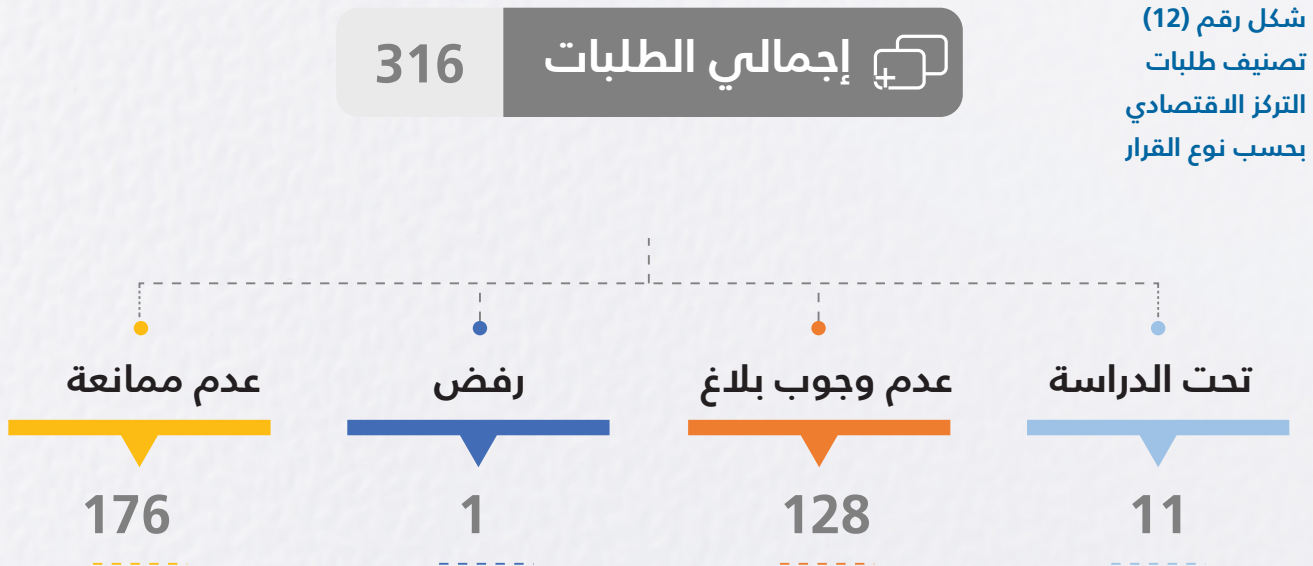


وانطلاقاً من مبدأ خلق بيئة جاذبة للاستثمار في السوق السعودي ومراعاةً للشركات العاملة فيه، أُطلق خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م) عدد من المبادرات التي تهدف بشكل أساسي إلى تعزيز مبدأ الشفافية والحرص على مصلحة الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية، ومن ذلك

المعلومات والإتصالات	القطاع
إنشاء مشروع مشترك بين كل من: (شركة الاتصالات السعودية)، و(شركة علي بابا كلاود)، و(شركة إي ديليو تي بي العربية للتقنية والابتكار المحدودة)، و(الشركة السعودية للذكاء الاصطناعي) و(الشركة السعودية لتقنية المعلومات)، لتوفير الخدمات السحابية العامة.	1
إنشاء مشروع مشترك بين (الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية) وشركة (ثري دي سيستمز، إنك)، لتوسيع استخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد داخل المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	2

جدول رقم(15) قائمة طلبات المشاريع المشتركة

وقد ورد للهيئة خلال عام 1443هـ/1444هـ عشرون (2022م) طلباً لمشاريع مشتركة كانت موجبة للإبلاغ، وأُصدر فيها قرارات عدم ممانعة من إتمام التركيز، ويوضح الجدول التالي طلبات المشاريع المشتركة الواردة للهيئة.



القطاع	أنشطة الخدمات الأخرى	القطاع	الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
1	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة مدينة الطاقة للتطوير) و(شركة كولور باث هولدينجز ليمتد) لتطوير وتسويق وتشغيل وصيانة المرفأ البري والمناطق اللوجستية ذات العلاقة في مدينة الملك سلمان للطاقة.	1	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة المسافر للسفر والسياحة) و(شركة كلوك التقنية للسفر المحدودة).

القطاع	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	القطاع	تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
1	إنشاء مشروع مشترك بين (الشركة الطبية العربية العالمية القابضة) و(شركة بي جي اي المناهل هيلث للخدمات الطبية) لتقديم خدمات الفحوص المخبرية السريرية والمعلومات الحيوية للمستشفيات والمراكز البحثية والعيادات في القطاعين العام والخاص.	1	مشروع مشترك بين (جورجيو ارمانى اس بي ايه) و (شركة الرباعيات للصناعة والتجارة المحدودة) لتوزيع منتجات جورجيو أرمانى.
2	إنشاء مشروع مشترك بين كل من (مجموعة د.سليمان الحبيب الطبية) و(شركة تمكين للموارد البشرية) لتقديم خدمات الرعاية الطبية المنزلية.	2	إنشاء شركة مشروع مشترك بين كل من (شركة بوتيجا فينيتا نيدرلاندز. بي في) و(شركة الرباعيات للصناعة والتجارة القابضة المحدودة).
3	مشروع مشترك بين (شركة دافيتا إنك) و(شركة ميدترونيك) للأجهزة الطبية، في مجال رعاية الكلى.	3	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة الهلال الاستثمارية) و(شركة جاهز الدولية لتقنية نظم المعلومات) لبيع الملابس الرياضية عبر الإنترنت من خلال تطبيق إلكتروني.

القطاع	الصناعة التحويلية
1	إنشاء مشروع مشترك بين شركة (سامي للأنظمة الدفاعية المحدودة) وشركة (إم بي دي آيه انترناشونال ليمتد).
2	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة سي دي أي إنرجي برودكتس) و(شركة حلول الثقة الصناعية)، لتصنيع وتصميم وبيع وتسويق منتجات البوليمر.
3	إنشاء مشروع مشترك بين (الشركة العربية السعودية للإستثمارات الصناعية) وإحدى شركات (سيه هولدينجز) لإنتاج الأنابيب الفولاذية السلسلة غير القابلة للصدأ.
4	إنشاء مشروع مشترك بين كل من (الشركة السعودية للصناعات العسكرية للأنظمة الجوية المحدودة) و(شركة أيرباص السعودية المحدودة).
5	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة سنابل للاستثمارات المباشرة) و(شركة روبرتيت أس أي) لصناعة الزيوت العطرية من الورد الطائفي.
6	إنشاء مشروع مشترك بين كل من (شركة سامي للأنظمة الدفاعية) و(شركة لوكهيد مارتن أسبانيا إس إيه).
7	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة السعودية للصناعات العسكرية) و(شركة نورثروب جرومان العربية).
8	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة متسوبيشي) و(شركة تويوبو كو) لإنتاج وتصنيع وبيع المواد الوظيفية في اليابان وخارجها.
9	إنشاء مشروع مشترك بين (الشركة العربية للوازم الطبية) و(شركة بي جي اي المناهل هيلث للخدمات الطبية).

القطاع	النقل والتخزين
1	إنشاء مشروع مشترك بين (شركة هيلمان العربية السعودية المحدودة) و(الشركة الكيميائية للاستثمار التجاري) لتخزين وتوزيع ونقل وشحن مستلزمات الرعاية الصحية.

جدول رقم (16) طلبات التركيز التي وافقت عليها الهيئة خلال عام 2022 م مصنفة بحسب القطاع

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
1	شركة طيبة للاستثمار	شركة مدينة المعرفة	الأنشطة العقارية	استحواذ (شركة طيبة للاستثمار) على % 11.47 من (شركة مدينة المعرفة)
2	شركة ولاء للتأمين التعاوني	شركة ساب للتكافل		اندماج شركة ساب للتكافل في شركة ولاء للتأمين التعاوني
3	كوفيا كوبيريشنز	بارتنر آر آي		استحواذ شركة (كوفيا) على شركة (بارتنر ري)
4	الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام ش م ع	شركة رويال آند صن آلاينس للتأمين	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	استحواذ (الشركة الوطنية للتأمين على الحياة والعام ش م ع) على كامل شركة (رويال آند صن آلاينس للتأمين)
5	ليدجيت ليميتد	شركة إنتجرو انشورنس بروكرز هولدينجز ال تي دي		استحواذ مجموعة AUB (عبر شركتها التابعة (ليدجيت ليميتد)) على كامل رأس مال شركة (إنتجرو انشورنس بروكرز هولدينجز ال تي دي)
6	الزامل للتنمية والتطوير	إتقان كابيتال		استحواذ شركة (الزامل للتنمية والتطوير) على كامل شركة (إتقان كابيتال)
7	"رايموند توماس داليو روبرت باول برنس"	بريدجيوتر أسوسييتس هولدينجز إنك		إعادة هيكلة شركة (بريدجيوتر أسوسييتس هولدينجز إنك) لتصبح شركة ذات مسؤولية محدودة مع انتقال السيطرة المنفردة لـ (رايموند توماس داليو) إلى سيطرة مشتركة من قبل مجلس الإدارة التشغيلي الجديد
8	شركة موني جرام انترناشونال إنك	شركة موبايوس ميرجر سب إنك		اندماج (شركة موني جرام انترناشونال إنك) مع (شركة موبايوس ميرجر سب إنك)
9	شركة فاليو للتمويل الإستهلاكي	شركة ربع للخدمات التجارية		استحواذ (شركة فاليو للتمويل الإستهلاكي) على حصة % 35 من (شركة ربع للخدمات التجارية)

ويوضح الجدول
التالي عمليات
الاندماج والاستحواذ
التي وافقت عليها
الهيئة خلال عام
1444/1443 هـ
(2022م)



م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
17	شركة أوليفر وایمان	شركة بوز ألین		شراء شركة أوليفر وایمان لأعمال الاستشارات الإدارية الخاصة بشركة بوز ألین في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
18	زهیر بن فايز وعبدالله المغذوي	إس إن سي لافالان إینترناشیونال إنك وزهیر فايز للاستشارات الهندسية		استحواذ زهیر بن فايز وعبدالله المغذوي على 50% من شركة إس إن سي – لافالان إینترناشیونال إنك وزهیر فايز للاستشارات الهندسية
19	شركة بیوكون لیمتد	شركة فیاترپس		استحواذ (شركة بیوكون لیمتد) على كامل محفظة البدائل الحيوية الخاصة بـ (شركة فیاترپس) من خلال شركتها الفرعية (بیوكون بیولوجیکس لیمتد)
20	شركة جلوپال انفراستراكتشر سولیوشنز إنك	شركة هیل إینترناشیونال إنك		استحواذ (شركة جلوپال انفراستراكتشر سولیوشنز إنك)على كامل الحصص في (شركة هیل إینترناشیونال إنك)
21	ألیك للهندسة والمقاولات ذ.م.م	شركة الهدف للإنشاءات الهندسية – ذ م م	البناء والتشیید	استحواذ ألیك للهندسة والمقاولات ذ.م.م على كامل رأس مال شركة الهدف للإنشاءات الهندسية – ذ م م
22	شركة سیکا إینترناشونال ای جی	ال اس اف 11		استحواذ شركة ال اس اف 11 بشكل غیر مباشر (من خلال شركتها الفرعية المملوكة لها بالكامل (سیكا إینترناشونال ای جی)) على كامل الحصص في شركة ال اس اف 11
23	شركة الزاهد القابضة مجموعة حسین لینگاوی القابضة	شركة البیوت العربية المحدودة		استحواذ شركة الزاهد القابضة ومجموعة حسین لینگاوی القابضة على 52% من حصص شركة البیوت العربية المحدودة
24	شركة الزاهد القابضة مجموعة حسین لینگاوی القابضة	شركة عبر للمقاولات		استحواذ شركة (التیمیي لأصحابها علي ومحمد عبد الله التیمیي) على 50% من شركة (عبر للمقاولات)
25	شركة إس إم إس صندوق التور	كايفر ايسولیرتیكنيك		استحواذ (شركة إس إم إس) و(صندوق التور) على حصة 50% من شركة (كايفر ايسولیرتیكنيك)

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
10	الشركة الكیمیائیة السعودیة القابضة	إیلی لیللی وشركائه		استحواذ الشركة الكیمیائیة السعودیة القابضة على حقوق صرف دواء سیالیس (Cialis) في المملكة العربية السعودیة من شركة إیلی لیللی وشركائه
11	شركة فیفندی إس إي	شركة لاغاردير إس أیه		استحواذ (شركة فیفندی إس إي) على 45.13% من(شركة لاغاردير إس أیه)
12	شركة مونسترلاب لتقنية المعلومات	شركة المسوقون الریادیون للتجارة		شراء (شركة مونسترلاب لتقنية المعلومات) أنشطة الاستشارات الإدارية الخاصة بـ (شركة المسوقون الریادیون للتجارة) في المملكة العربية السعودیة
13	شركة إیجیس للهندسة	”شركة دبلیو ام ای للاستشارات الهندسية شركة دبلیو ام ای للاستشارات الهندية الخاصة المحدودة دبلیو ام ای السعودیة مختلطة شركة دبلیو ام ای الاستشارية إل إل سی“	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	استحواذ شركة إیجیس للهندسة على شركات دبلیو ام ای
14	هال إنفستمنت بی في	روپال بوسکالیس ویستمینستر إن في		استحواذ شركة (هال إنفستمنت بی في) على كامل شركة (روپال بوسکالیس ویستمینستر إن في)
15	جی بی مورقان تشایس هولدنجز ال ال سی	جلوبال شیرز ببلک لمتد		استحواذ جی بی مورقان تشایس هولدنجز ال ال سی على كامل حصص شركة جلوپال شیرز ببلک لمتد
16	ار بی إم إینترناشونال إنك	جی في ٢ فیدا فرنسا		استحواذ ار بی إم إینترناشونال إنك (من خلال شركتها التابعة RPOW S.A.S (France)) على كامل حصص شركة جی في 2 فیدا فرنسا.

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
36	مجموعة (د. سليمان الحبيب الطبية)	(شركة تمكين للموارد البشرية)		استحواذ مجموعة (د. سليمان الحبيب الطبية) على %25 من (شركة تمكين للموارد البشرية)
37	شركة إي أم بيدكو ليميتد	شركة إليمنت ماتيريالز تكنولوجي جروب ليميتد		استحواذ (شركة إي أم بيدكو ليميتد) على كامل (شركة إليمنت ماتيريالز تكنولوجي جروب ليميتد)
38	شركة مسار النمو للاستثمار	شركة سلس للتجارة والتسويق		استحواذ شركة مسار النمو للاستثمار على (%40 من حصص شركة سلس للتجارة والتسويق
39	شركة آليماك جروب مانجمنت ايه. بي	شركة تي اي ديفيلوبمنت اس. ايه		استحواذ (شركة آليماك جروب مانجمنت ايه. بي) على كامل (شركة تي اي ديفيلوبمنت اس. ايه)
40	شركة كيان الفرص المحدودة	شركة الجزيرة لتأجير السيارات		استحواذ (شركة كيان الفرص المحدودة) على %56.1 من رأس مال (شركة الجزيرة لتأجير السيارات)
41	شركة الفلاح للسيارات	شركة الفلاح لتأجير السيارات		استحواذ (شركة الفلاح للسيارات)على كامل الحصص في (شركة الفلاح لتأجير السيارات)
42	فيترا يو اس إي انفستمنت، ال ال سي	جافيلون أفريكلتشر انفستمنت، إنك	الزراعة والحراجه وصيد الأسماك	استحواذ فيتيرا على خط أعمال من شركة جافيلون
43	شركة إوروس بيد ريستريكتد لمتد	شركة يوني فروتي انفستمنتس لمتد		استحواذ (شركة إوروس بيد ريستريكتد لمتد) على %70 من (شركة يوني فروتي انفستمنتس لمتد)
44	شركة لويس دريفوس ملبورن	شركة إيميرالد جراين الخاصة المحدودة		استحواذ (شركة لويس دريفوس ملبورن) على %100 من رأس المال السهمي لـ (شركة إيميرالد جراين الخاصة المحدودة)
45	اجريماتكو ليمتد	شركة (الآلات والمواد الزراعية المحدودة)		استحواذ شركة (اجريماتكو ليمتد) على %٧٥ من أسهم شركة (الآلات والمواد الزراعية المحدودة)
46	شركة سقالة للرعاية الصحية	شركة ألفا فارما	الصناعة التحويلية	استحواذ (شركة سقالة للرعاية الصحية) على%٥١ من (شركة ألفا فارما)
47	شركة دواء ريستركتد ليمتد	شركة فارما ستراتجي بارتنيز		استحواذ (شركة دواء ريستركتد ليمتد) على كامل رأس المال المصدر لـ (شركة فارما ستراتجي بارتنيز)

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
26	شركة اس تي اس إنترناشونال	شركة الخدمات الفنية الخاصة المتحدة	البناء والتشييد	استحواذ شركة (اس تي اس إنترناشونال) على %51 من (شركة الخدمات الفنية الخاصة المتحدة)
27	شركة أديس السعودية المحدودة	مجموعة شركة سي دريل منصة الحفر القابضة المحدودة	التعدين واستغلال المحاجر	استحواذ (شركة أديس السعودية المحدودة) على ثماني شركات تمتلك 7 منصات حفر بحرية من (مجموعة شركة سي دريل منصة الحفر القابضة المحدودة)
28	كي سي ايه ديوتاغ ليميتد	سايبيم انترناشونال بي في		استحواذ شركة (كي سي ايه ديوتاغ ليميتد) على %100 من أعمال الحفر الأرضية لشركة (سايبيم انترناشونال بي في)
29	شركة بي ايه اي سيستمز تكنولوجي سلوتشين & سيرفسز اينك	شركة بي اي اس إنفست اس.ايه. ار.ال	التعليم	استحواذ (الشركة الوطنية للتربية والتعليم) على كامل حصص (شركة السلام للتعليم والتدريب)
30	الشركة الوطنية للتربية والتعليم	شركة السلام للتعليم والتدريب		استحواذ (شركة الخليج للتدريب والتعليم) على %60 من حصص (شركة مدارس الفيصلية الأهلية)
31	شركة الخليج للتدريب والتعليم	شركة مدارس الفيصلية الأهلية		استحواذ شركة ال اس اف 11 بشكل غير مباشر (من خلال شركتها الفرعية المملوكة لها بالكامل (سيكا إنترناشونال إي جي)) على كامل الحصص في شركة ال اس اف 11
32	ثيتا بيدكو المحدودة	مجموعة ارينا ايفنتس	الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	استحواذ شركة الزاهد القابضة ومجموعة حسين لينجاوي القابضة على %52 من حصص شركة البيوت العربية المحدودة
33	سبيد بيدكو إس إيه آر إل	كيوي في إف إس		استحواذ شركة (التميمي لأصحابها علي ومحمد عبد الله التميمي) على %50 من شركة (عبر للمقاولات)
34	ريف تكنولوجي ميدل ايست ليمتد	ايكون هولدكو ليمتد		استحواذ (شركة إس إم إس) و(صندوق التور) على حصة %50 من شركة (كايفر ايسوليرتيكنيك)
35	شركة ريبلز كيتوبي السعودية لخدمات الإعاشة	شركة موارد البركة التجارية المحدودة		استحواذ (شركة ريبلز كيتوبي السعودية لخدمات الإعاشة) على كامل حصص الشركاء في (شركة موارد البركة التجارية المحدودة)

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
60	شركة بيرميرا	شركة كيدريون اس.بي.ايه	الصناعة التحويلية	استحواذ (شركة بيرميرا) على حصة %39.3 من (شركة كيدريون اس.بي.ايه)
61	شركة أرلا	شركة دانيا للتسويق		استحواذ (شركة أرلا) على (شركة دانيا للتسويق)
62	التراد يو كي ليميتد	هاوك نيوكو ليميتد		استحواذ (التراد يو كي ليميتد)على (هاوك نيوكو ليميتد)
63	شركة عبدالله هاشم للمعدات والغازات الصناعية	مصنع إيرليكيد الخفرة للغازات الشركة السعودية المحدودة للهيليوم		استحواذ (شركة عبدالله هاشم للمعدات والغازات الصناعية) على (مصنع إيرليكيد الخفرة للغازات) و(الشركة السعودية المحدودة للهيليوم)
64	آلفا لافال ان. في	شركة ان. في. ديسميت باليسترا جروب اس. ايه		استحواذ آلفا لافال ان. في على شركة ان. في. ديسميت باليسترا جروب اس. ايه بالكامل
65	الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية "دسر"	بيكر بيترولايت السعودية المحدودة		استحواذ (الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية "دسر") على %49 من شركة (بيكر بيترولايت السعودية المحدودة)
66	تريليوم بمبس إيتالي إس.بي.إيه	تي ام بي اس بي -تيرموميكانيا بومبي		استحواذ شركة (تريليوم بمبس إيتالي إس.بي.إيه) على شركة (تي ام بي اس بي - تيرموميكانيا بومبي)
67	يونيلين بي في	شركة لينتكس وايكلاذيني		استحواذ (يونيلين بي في) على (شركة لينتكس وايكلاذيني)
68	كيربي للمقاولات	الشركة السعودية لتصنيع المباني الحديدية		استحواذ شركة (كيربي للمقاولات) على أصول من (الشركة السعودية لتصنيع المباني الحديدية)
69	مصنع حديد نجد	مصنع بلاستيك الأولى		استحواذ مصنع حديد نجد على كامل مصنع بلاستيك الأولى
70	شركة سامي للفضاء والطيران المحدودة	الشركة السعودية لمساندة الطائرات العمودية		استحواذ شركة سامي للفضاء والطيران المحدودة على %٥١ من الشركة السعودية لمساندة الطائرات العمودية
71	شركة مجموعة الحرمين الصناعية	شركة بي آر سي للصناعات المتنوعة المحدودة		استحواذ (شركة مجموعة الحرمين الصناعية) على كامل أسهم (شركة بي آر سي للصناعات المتنوعة المحدودة)
72	شركة بيكر هيوز يو كي	شركة براش هولد كو ا ليميتد		استحواذ (شركة بيكر هيوز يو كي)على كامل رأس مال (شركة براش هولد كو ا ليميتد)

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
48	شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه	الشركة العربية الكيماوية لاتكس المحدودة	الصناعة التحويلية	استحواذ (شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه) على %50 من (الشركة العربية الكيماوية لاتكس المحدودة)
49	شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه	الشركة العربية الكيماوية البوليستايرين		استحواذ (شركة إبراهيم الجفالي وإخوانه) على %50 من (الشركة العربية الكيماوية البوليستايرين)
50	سينثومر بي إل سي	إيستمان للكيماويات ميدلبورغ بي في		استحواذ (سينثومر بي إل سي) على قسم من (إيستمان للكيماويات ميدلبورغ بي في)
51	شركة ايلوباك اي اس اي	شركة طببعة لصناعة عبوات السوائل المحدودة.		استحواذ شركة ايلوباك اي اس اي على كامل رأس المال المصدر لشركة طببعة لصناعة عبوات السوائل المحدودة.
52	شركة إينيوس كوربوريشون	شركة جاي أس أر كوربوريشون		استحواذ (شركة إينيوس كوربوريشون) على كل ما يتعلق بأعمال الإيلاستومر من (شركة جاي أس أر كوربوريشون)
53	شركة كارجوتيك كوربوريشن	شركة كوني كرينز ش.ع.م		اندماج (شركة كارجوتيك كوربوريشن) مع (شركة كوني كرينز ش.ع.م).
54	ريكورداتي إندوستريا شيمكا إي فارماسوتيك إس. بي. اي	(إي يو إس اي فارما (المملكة المتحدة) المحدودة)		استحواذ شركة (ريكورداتي إندوستريا شيمكا إي فارماسوتيك إس. بي. اي) على كامل حصص شركة (إي يو إس اي فارما (المملكة المتحدة) المحدودة)
55	كليد يونيون دي بي ليمتد	اس بي اكس فلو العربية السعودية		استحواذ شركة (كليد يونيون دي بي ليمتد) على كامل شركة (اس بي اكس فلو العربية السعودية)
56	شركة محمد سعيد تمر و شركة خالد أحمد الجفالي	الشركة العربية للمستحضرات الدوائية (أديما)		استحواذ شركة محمد سعيد تمر وشركة خالد أحمد الجفالي على%32.3 من الشركة العربية للمستحضرات الدوائية (أديما)
57	شركة تيمبر سيرفيسيوز ايمبريسارياليس اس ايه	شركة ال اس اف اكس فلافيم توبكو اس ال		استحواذ (شركة تيمبر سيرفيسيوز ايمبريسارياليس اس ايه) على كامل رأس مال (شركة ال اس اف اكس فلافيم توبكو اس ال)
58	شركة (اف ال اس)	شركة (ثايسنكروب مايننج تكنولوجيز جي ام بي اتش)		استحواذ شركة (اف ال اس) على %١٠ من رأس مال شركة (ثايسنكروب مايننج تكنولوجيز جي ام بي اتش)
59	كارغيل فيلوسيتي هولدينجز ليمتد	إيقويس يو كي توبكو ليمتد		استحواذ كارغيل فيلوسيتي هولدينجز ليمتد على إيقويس يو كي توبكو ليمتد

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
84	شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	شركة إجادة للنظم المحدودة	المعلومات والاتصالات	استحواذ شركة الراجحي المصرفية للاستثمار على شركة إجادة للنظم المحدودة
85	شركة إيميرسون اليكتروك كو.	شركة اسبين تكنولوجي		اندماج (شركة إيميرسون اليكتروك كو.) مع (شركة اسبين تكنولوجي)
86	تيك هولدينج ليميتد	نور انترنت		استحواذ شركة (تيك هولدينج ليميتد) على %62 من رأس مال شركة (نور انترنت)
87	اوراكل	سيرنر		استحواذ شركة (اوراكل) عن طريق إحدى شركاتها التابعة على كامل أسهم شركة (سيرنر)
88	شركة ام بي سي للحلول الإعلانية	شركة الوسائل الوطنية للدعاية والإعلان		استحواذ (شركة ام بي سي للحلول الإعلانية) على كامل رأس مال (شركة الوسائل الوطنية للدعاية والإعلان)
89	شركة فرص التقنيات للاستثمار	دبدوب هولدينجز ليميتد		استحواذ شركة فرص التقنيات للاستثمار على(70%) من شركة دبدوب هولدينجز ليميتد
90	ازنتيو سوفتوير الخاصة المحدودة	المسار للحلول و البرمجيات		استحواذ شركة (ازنتيو سوفتوير الخاصة المحدودة) على بعض أصول شركة (المسار للحلول و البرمجيات)
91	شركة مستقبل التجزئة لتقنية المعلومات	شركة التطبيقات الدولية التجارية		استحواذ شركة (مستقبل التجزئة لتقنية المعلومات) على %62 من أسهم شركة (التطبيقات الدولية التجارية)
92	شركة فياسات إنك	شركة كونيك توبكو ليمتد		استحواذ شركة فياسات إنك على كامل حصص شركة كونيك توبكو ليمتد
93	شركة المراجعة المرنة للتمويل	شركة المدفوعات الرقمية التقنية للمالية		استحواذ شركة المراجعة المرنة للتمويل على ٨٠٪ من حصص شركة المدفوعات الرقمية التقنية للمالية
94	شركة مايكروسوفت كوربوريشن	أكتيفجن بليزارد إنك		استحواذ شركة (مايكروسوفت كوربوريشن) على كامل أسهم شركة (أكتيفجن بليزارد إنك)

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
73	بيكر هيوز ال ال سي	تي كيو أكويزيشن إنك	الصناعة التحويلية	استحواذ (بيكر هيوز ال ال سي) على كامل حصص (تي كيو أكويزيشن إنك)
74	شركة التصنيع وخدمات الطاقة "طاقة"	شركة المنصوري للخدمات البترولية ذ.م.م.		استحواذ (شركة التصنيع وخدمات الطاقة "طاقة")على كامل الحصص في (شركة المنصوري للخدمات البترولية ذ.م.م.)
75	شركة والسن	شركة ميغ اس. إيه		استحواذ (شركة والسن) على %85.032 من (شركة ميغ اس. إيه)
76	شركة كلايتون، دوبليير آند رايس فوند اكس آي	شركة روبر إنداستريال برودكتس انفستمنت كومباني		استحواذ (شركة كلايتون، دوبليير آند رايس فوند اكس آي) على %51 من (شركة روبر إنداستريال برودكتس انفستمنت كومباني)
77	بيكر هقز اوفر فيلد اوبيريشنز ال ال سي	اكسيس اي اس بي هولدينج ليميتد		استحواذ شركة بيكر هقز اوفر فيلد اوبيريشنز ال ال سي على كامل الحصص في الشركات التابعة لشركة اكسيس اي اس بي هولدينج ليميتد
78	شركة الاستثمارات الدوائية	الشركة السعودية لصناعات التكنولوجيا الطبية الحيوية		استحواذ (شركة الاستثمارات الدوائية) على %52.60 من (الشركة السعودية لصناعات التكنولوجيا الطبية الحيوية)
79	شركة هيتاشي	شركة سينتليك		استحواذ (شركة هيتاشي) على (شركة سينتليك)
80	دبليو إم جي جلوبال فينتشرز المحدودة	قنوات ميوزيك المحدودة	الفنون والتسلية والترفيه	استحواذ شركة (دبليو إم جي جلوبال فينتشرز المحدودة) على كامل رأس مال شركة (قنوات ميوزيك المحدودة)
81	شركة سافي اي سبورتس انفستمنت ليمتيد	شركة فيس إت ليمتيد, و شركة		استحواذ (شركة سافي اي سبورتس انفستمنت ليمتيد) على (شركة فيس إت ليمتيد) و(شركة ام تي جي اي سبورتس هولدينج اي بي)
82	شركة مكلارن ريسينج ليميتد	ام تي جي اي سبورتس هولدينج اي بي		استحواذ (شركة مكلارن ريسينج ليميتد) على ١٠٠٪ من (شركة مرسيدس بنز فورميلا اي ليميتد)
83	شركة أودي إيه جي	شركة ساوبر هولدنج ايه جي		استحواذ (شركة أودي إيه جي)على ٧٥٪ من (شركة ساوبر هولدنج ايه جي)

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
104	شركة اسري جلوبل انك	شركة اسري العربية السعودية	المعلومات والاتصالات	استحواذ شركة (اسري جلوبل انك) على ٧٥٪ من أسهم شركة (اسري العربية السعودية)
105	شركة أوبن تكست البريطانية القابضة المحدودة	شركة مايكرو فوكس انترناشونال بي ال سي		استحواذ (شركة أوبن تكست البريطانية القابضة المحدودة) على كامل رأس المال المصدر لـ (شركة مايكرو فوكس انترناشونال بي ال سي)
106	شركة زين فنتشر القابضة ذ.م.م وشركة الاتصالات المتنقلة السعودية	المحتوى الترفيهي للتجارة		استحواذ شركة (زين فنتشر القابضة ذ.م.م) وشركة (الاتصالات المتنقلة السعودية) على 60٪ من أسهم شركة (المحتوى الترفيهي للتجارة)
107	شركة أكسنتشر	انسبيرج ال ال سي		استحواذ شركة أكسنتشر على كامل الحصص في شركة انسبيرج ال ال سي
108	شركة تالس برايفت ليمتد	شركة اير إنديا ليمتد	النقل والتخزين	استحواذ شركة (تالس برايفت ليمتد) على كامل رأس مال شركة (اير إنديا ليمتد)
109	شركة ديوتشه بوست ايه جي	شركة جي إف هيلبراند قروب ايه جي		استحواذ (شركة ديوتشه بوست ايه جي) - عبر إحدى شركاتها - على(شركة جي إف هيلبراند قروب ايه جي)
110	شركة بي دي بي إنترميديت ا، إنك	شركة بي إس أي إس سي إس ميرج، إنك..		اندماج (شركة بي دي بي إنترميديت 1، إنك) و(شركة بي إس أي إس سي إس ميرج، إنك..)
111	شركة باركر هانيفين	شركة ميجيت بي إل سي		استحواذ شركة باركر هانيفين على شركة ميجيت بي إل سي
112	روبرت بوش الدولية القابضة اي جي	مجموعة البرو اي جي		استحواذ شركة (روبرت بوش الدولية القابضة اي جي) على 100% من أسهم (مجموعة البرو اي جي)
113	مصنع الخليج للأغذية	شركة سنام الخليجية		اندماج (مصنع الخليج للأغذية) و(شركة سنام الخليجية)
114	شركة الجذور الراسخة للنقلیات المحدودة	شركة التنمية لما وراء البحار المحدودة		استحواذ (شركة الجذور الراسخة للنقلیات المحدودة) على ٧٠٪ من (شركة التنمية لما وراء البحار المحدودة)

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
95	شركة آمدوكس ديفيلوبمنت ليمتد	شركة ماغنيت توبكو ليمتد	المعلومات والاتصالات	استحواذ (شركة آمدوكس ديفيلوبمنت ليمتد) على (شركة ماغنيت توبكو ليمتد)
96	شركة ويجو بي تي اي ال تي دي	شركة كليرتريب ام اي ايه اف زي ال ال سي		استحواذ شركة (ويجو بي تي اي ال تي دي) على كامل شركة (كليرتريب ام اي ايه اف زي ال ال سي)
97	شركة الامارات للكيبل التلفزيوني والوسائل المتعددة شركة سيقما او ا ريستركند ليمتيد	شركة بلايكو هولدينجز ليمتيد		استحواذ كل من (شركة الامارات للكيبل التلفزيوني والوسائل المتعددة) و(شركة سيقما او 1 ريستركند ليمتيد) على 54.4٪ من أسهم (شركة بلايكو هولدينجز ليمتيد)
98	شركة انفنيجيت هولدنق ليميتد	شركة ستارلينك دي إم سي سي سي		استحواذ شركة (انفنيجيت هولدنق ليميتد) على 100٪ من أسهم شركة (ستارلينك دي إم سي سي سي)
99	الشركة العربية لخدمات الانترنت والاتصالات	شركة جيزة العربية للأنظمة المحدودة شركة جيزة للأنظمة (ش.م.م)		استحواذ الشركة العربية لخدمات الانترنت والاتصالات على 34٪ من شركة جيزة العربية للأنظمة المحدودة و 89.49٪ من شركة جيزة للأنظمة (ش.م.م)
100	ماجوريل قروب	اي اس تي نتوركس بي في		استحواذ شركة (ماجوريل قروب) على شركة (اي اس تي نتوركس بي في)
101	شركة ألفابت إنك	شركة مانديانت إنك		استحواذ (شركة ألفابت إنك) على كامل حصص (شركة مانديانت إنك)
102	بريورا هولدينج ليمتد	موبيليتي تيليكوم انترناشونال هولدينج ليمتد		استحواذ شركة (بريورا هولدينج ليمتد) على 95٪ من أسهم شركة (موبيليتي تيليكوم انترناشونال هولدينج ليمتد)
103	تربل اي تي كوربوريت بي في	كود دي أزور		استحواذ شركة (تربل اي تي كوربوريت بي في) على شركة (كود دي أزور) بالكامل

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
123	شركة (كارير)	شركة (توشيبا كارير)		استحواذ شركة (كارير) على ٥٥% من أسهم شركة (توشيبا كارير)
124	شركة هوشيزاكي أوروبا القابضة بي في	مجموعة بريما اس بي اي والشركة التابعة لها (فينيما)		استحواذ (شركة هوشيزاكي اوروبا القابضة بي في)على كامل رأس مال (مجموعة بريما اس بي اي) والشركة التابعة لها (فينيما)
125	شركة أبوظبي الوطنية للطاقة شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك"	شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"		استحواذ (شركة أبوظبي الوطنية للطاقة) " طاقة" على 43% من (شركة أبوظبي لطاقة المستقبل) " مصدر" ، و استحواذ (شركة بترول أبوظبي الوطنية) "أدنوك" على 24% من نفس الشركة، في صفقة تتضمن إنشاء مشروع مشترك بين هذه الشركات المعنية.
126	شركة سينسينا للأعمال الصناعية والإنشاءات المعدنية	شركة ماريتايم اندستريال سيرفسرز العربية المحدودة		استحواذ (شركة سينسينا للأعمال الصناعية والإنشاءات المعدنية) على كامل أسهم (شركة ماريتايم اندستريال سيرفسرز العربية المحدودة)
127	شركة التدوير المعدني للخدمات البيئية	شركة فرز وإعادة للخدمات البيئية		استحواذ (شركة التدوير المعدني للخدمات البيئية) على حصة 60% من (شركة فرز وإعادة للخدمات البيئية)
128	شركة إدارة الزيوت للخدمات البيئية	شركة تجميع الزيوت لنقل النفايات		استحواذ (شركة إدارة الزيوت للخدمات البيئية) على حصة 27.8% من (شركة تجميع الزيوت لنقل النفايات)
129	سولف لإدارة المنشآت	مقاييس الدقة		استحواذ شركة (سولف لإدارة المنشآت) على 70% من شركة (مقاييس الدقة)
130	شركة زنك القابضة ار اس سي المحدودة	شركة زاخر البحرية العالمية القابضة	أنشطة الخدمات الأخرى	استحواذ (شركة زنك القابضة ار اس سي المحدودة) على كامل رأس مال (شركة زاخر البحرية العالمية القابضة)
131	شركة بوتشيني بيدكو بي في	شركة إكاتيرا بي في		استحواذ (شركة بوتشيني بيدكو بي في) على كامل رأس مال (شركة إكاتيرا بي في)
132	ألبيك بوليستر	عمان هولدينق يو كاي لمتد		استحواذ (ألبيك بوليستر)على (عمان هولدينق يو كاي لمتد)

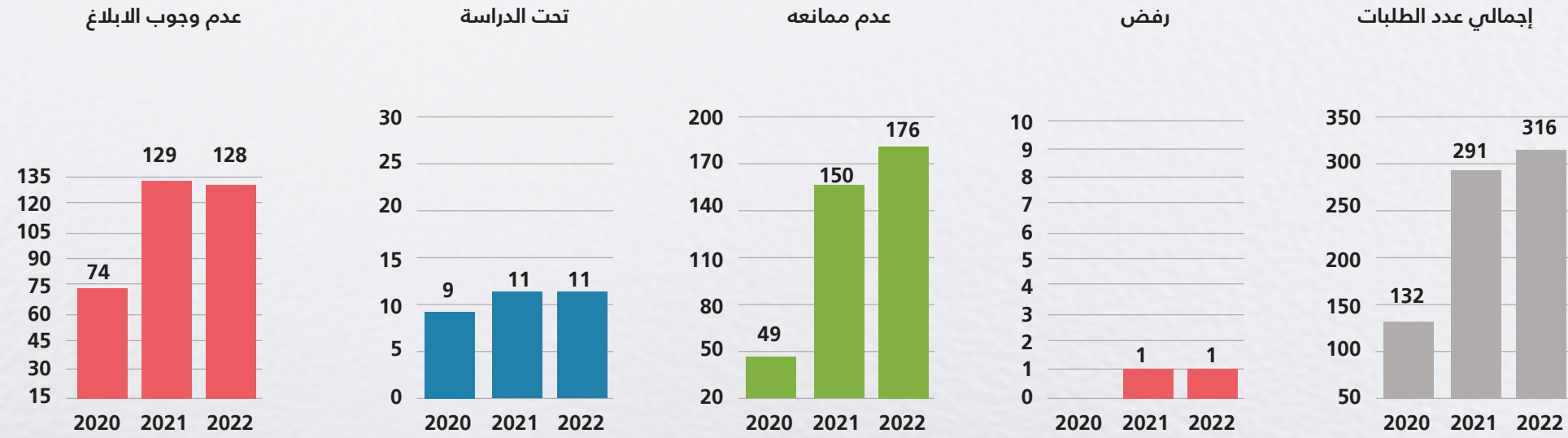
م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
115	شركة إس إم بي سي أفياشن كابيتال ليمتد	شركة جوسهوك مانجمنت ليمتد	النقل والتخزين	استحواذ (شركة إس إم بي سي أفياشن كابيتال ليمتد) على كامل حصص (شركة جوسهوك مانجمنت ليمتد)
116	شركة تايسون انترناشيونال هولدنچ	شركة تصنيع الأغذية الممتازة المحدودة شركة التنمية الزراعية المحدودة		استحواذ (شركة تايسون انترناشيونال هولدنچ) على 60% من (شركة تصنيع الأغذية الممتازة المحدودة) و15% من(شركة التنمية الزراعية المحدودة)
117	فرونت لاين المحدودة	يوروناف إن في		استحواذ (شركة فرونت لاين المحدودة) على كامل الحصص في (شركة يوروناف إن في)
118	شركة أرامكس ش.م.ع	شركة أكسس يو أس إيه شيبينغ إل سي		استحواذ (شركة فرونت لاين المحدودة) على كامل الحصص في (شركة يوروناف إن في)
119	بي دي بي جلوبال سيرفسييس بي.في	بي دي بي كانو الدولية المحدودة		استحواذ (بي دي بي جلوبال سيرفسييس بي.في) على 100% من (بي دي بي كانو الدولية المحدودة)
120	شركة الجميح للمياه والطاقة	شركة الشقيق العربية للماء والكهرباء المحدودة	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء وإمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	استحواذ شركة الجميح للمياه والطاقة على كامل رأس المال المصدر من أسهم شركة الشقيق العربية للماء والكهرباء المحدودة
121	شركة سيفيرن جلوكون هولدنچز	سيرتيكس اندستريز انك سبارتاك برودكت انك فالف تكنولوجي انك ام سي اي جروب بي ال سي		استحواذ شركة سيفيرن جلوكون هولدنچز ليمتد على كامل حصص: سيرتيكس اندستريز انك سبارتاك برودكت انك فالف تكنولوجي انك ام سي اي جروب بي ال سي
122	بويج اس.ايه	أكوانس اس.ايه.اس		استحواذ شركة (بويج اس.ايه) على 100% من رأس مال شركة (أكوانس اس.ايه.اس)

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركز
142	استحواذ (شركة انوفا السعودية للرعاية الصحية) على كامل حصص (شركة الخليجية للعناية الموحدة)	شركة الخليجية للعناية الموحدة		استحواذ (شركة انوفا السعودية للرعاية الصحية) على كامل حصص (شركة الخليجية للعناية الموحدة)
143	شركة جي 3 أباريل جروب ليمتد	كارل لاغرفيلد القابضة بي فيه		استحواذ شركة جي 3 أباريل جروب ليمتد على 80.76% من أسهم كارل لاغرفيلد القابضة بي فيه
144	شركة كيرينغ إس آيه	شركة ماوي جيم إنك		استحواذ شركة (كيرينغ إس آيه) على 92.6% من أسهم شركة (ماوي جيم إنك)
145	تريد كوربوريشن انترناشيونال روفينسا إس. ايه	كيميك كوزموسيل إي. ايه. دي سي.في		استحواذ شركة (روفينسا إس. ايه) مع الشركة التابعة لها بالكامل (تريد كوربوريشن انترناشيونال) على كامل رأس مال شركة (كيميك كوزموسيل إي. ايه. دي سي.في)
146	شركة العربية للعود	شركة النخبة للعود		استحواذ (شركة العربية للعود) على كامل الحصص في (شركة النخبة للعود)
147	شركة برنتاق العربية السعودية المحدودة	شركة العزاز للكيماويات		استحواذ (شركة برنتاق العربية السعودية المحدودة) على كامل أعمال التوزيع لـ(شركة العزاز للكيماويات)
148	شركة فور الهلال التجارية	شركة اتحادات أبيان المحدودة		استحواذ (شركة فور الهلال التجارية) على أصول من (شركة اتحادات أبيان المحدودة)
149	شركة بوستن ساينتفك الخليجية للتجارة شركة شخص واحد	شركة فاروق ومأمون تمر وشركاؤهما		استحواذ شركة (بوستن ساينتفك الخليجية للتجارة شركة شخص واحد) على بعض أصول شركة (فاروق ومأمون تمر وشركاؤهما)
150	شركة الخبير المالية	شركة المجتمع جدة للأدوية		استحواذ (شركة الخبير المالية) على حصة 49% من (شركة المجتمع جدة للأدوية)
151	شركة النحاس للتجارة	شركة رائد عبدالفتاح النحاس شركة ماهر عبدالفتاح النحاس		دمج شركتي رائد عبدالفتاح النحاس وشركة ماهر عبدالفتاح النحاس في شركة النحاس للتجارة

م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركز
133	دبليو اس بي قلوبل انك	شركة أميك فوستر ويلر انرجي بارتنرز آند انجنيرينغ		استحواذ (دبليو اس بي قلوبل انك) على (شركة أميك فوستر ويلر انرجي بارتنرز آند انجنيرينغ) بالكامل
134	شركة اتش سي 1 انفيستمنتس	شركة سكون العالمية القابضة		استحواذ (شركة اتش سي 1 انفيستمنتس) على 81.81% من (شركة سكون العالمية القابضة)
135	شركة سي دي آند آر ماديسون يو كي بידكو ليمتد	شركة اوه إس سي قروب انترناشونال ليميتد		استحواذ (شركة سي دي آند آر ماديسون يو كي بیدكو ليمتد) على كامل حصص (شركة اوه إس سي قروب انترناشونال ليميتد)
136	شركة دراية المالية	شركة حلا بستانني التجارية	أنشطة خدمات الإقامة والطعام	استحواذ شركة دراية المالية على نسبة 30% من شركة حلا بستانني التجارية
137	شركة مسار النمو للاستثمار	الشركة السعودية للنظم الصحية		استحواذ شركة مسار النمو للاستثمار على 40% من حصص الشركة السعودية للنظم الصحية.
138	شركة كيتوبي	شركة أوج للاستثمار		استحواذ (شركة كيتوبي) على كامل الحصص في (شركة أوج للاستثمار)
139	شركة التأمينات للمشاريع الاستثمارية المحدودة	شركة المجموعة السعودية للرعاية الطبية	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	استحواذ شركة (التأمينات للمشاريع الاستثمارية المحدودة) على 52.97% من شركة (المجموعة السعودية للرعاية الطبية)
140	مستشفى الدكتور سليمان عبدالقادر فقيه	شركة رنا للخدمات الطبية		استحواذ شركة (مستشفى الدكتور سليمان عبدالقادر فقيه) على حصة 60.56% من شركة (رنا للخدمات الطبية)
141	شركة امانات القابضة	شركة تنمية الإنسان		استحواذ (شركة امانات القابضة) على حصة 60% من (شركة تنمية الإنسان)



م	المنشأة الدامجة / المستحوذة	المنشأة المندمجة / المستحوذ عليها	القطاع	نوع التركيز
152	شركة الخليج للإستثمار الإسلامي	شركة عالم الساحة		استحواذ (شركة الخليج للإستثمار الإسلامي) على ٥١% من (شركة المسواك لطب الأسنان)
153	شركة سي إس إل	شركة فيفور فارما		استحواذ (شركة سي إس إل) على كامل حصص (شركة فيفور فارما)
154	الشركة الطبية العربية العالمية القابضة	شركة العناية المبتكرة القابضة المحدودة		استحواذ الشركة الطبية العربية العالمية القابضة على (51%) من حصص شركة العناية المبتكرة القابضة المحدودة
155	شركة دلة للخدمات الطبية	شركة المركز الطبي الدولي		استحواذ (شركة دلة للخدمات الطبية) على حصة 18.98% من (شركة المركز الطبي الدولي)
156	شركة مسار النمو للاستثمار	شركة شفاء العربية الطبية		استحواذ (شركة مسار النمو للاستثمار) على نسبة 85% من رأس مال (شركة شفاء العربية الطبية)



شكل رقم (15) طلبات التركيز الاقتصادي للاعوام 2020-2022م

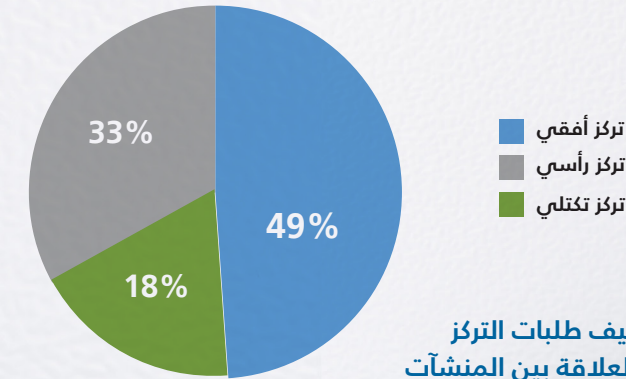
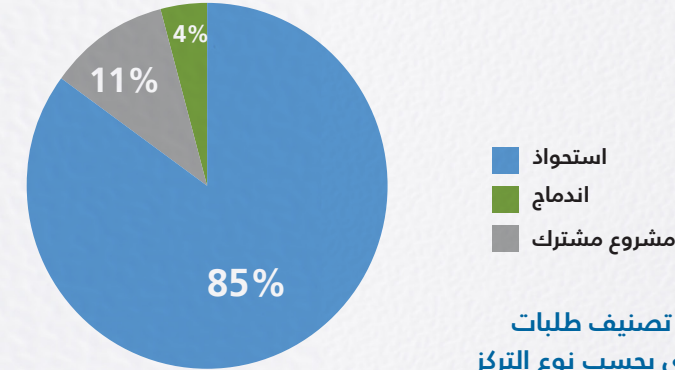


نوع التركيز بحسب العلاقة بين المنشآت

شكلت التركيزات الأفقية ما نسبته 49% من طلبات التركيز الاقتصادي بإجمالي 87 طلبًا من أصل 176 طلبًا، و58 طلب تركيز تكتلي شكلت 33% من إجمالي الطلبات، في مقابل 31 طلب تركيز رأسي شكلت 17% من إجمالي الطلبات.

نوع التركيز

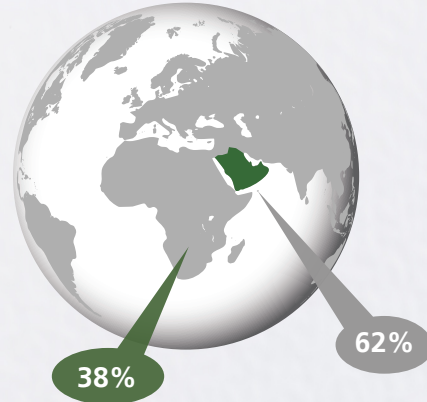
بلغ عدد طلبات الاستحواذ 149 طلبًا من أصل 176 طلبًا تشكل 85% من طلبات التركيز الاقتصادي الواردة للهيئة العامة للمنافسة، و20 طلبًا لمشاريع مشتركة و7 طلبات اندماج.



طلبات التركز الاقتصادي لعام 2022م بحسب التوزيع الجغرافي

بلغت نسبة الطلبات للتركز الاقتصادي في عام 1443هـ/1444هـ (2022م) للمنشآت التي يكون فيها الطرف المستحوذ/الدامج محلياً 38% من مجموع الطلبات، في حين بلغت نسبة طلبات الاستحواذ من المنشآت الأجنبية 62%، وتشمل طلبات لمنشآت أجنبية ترغب في الاستحواذ أو إنشاء مشاريع مشتركة مع شريك محلي أو بين منشآت أجنبية لها وجود أو تأثير في السوق المحلي.

طلبات التركز الاقتصادي لعام 2022م
بحسب التوزيع الجغرافي

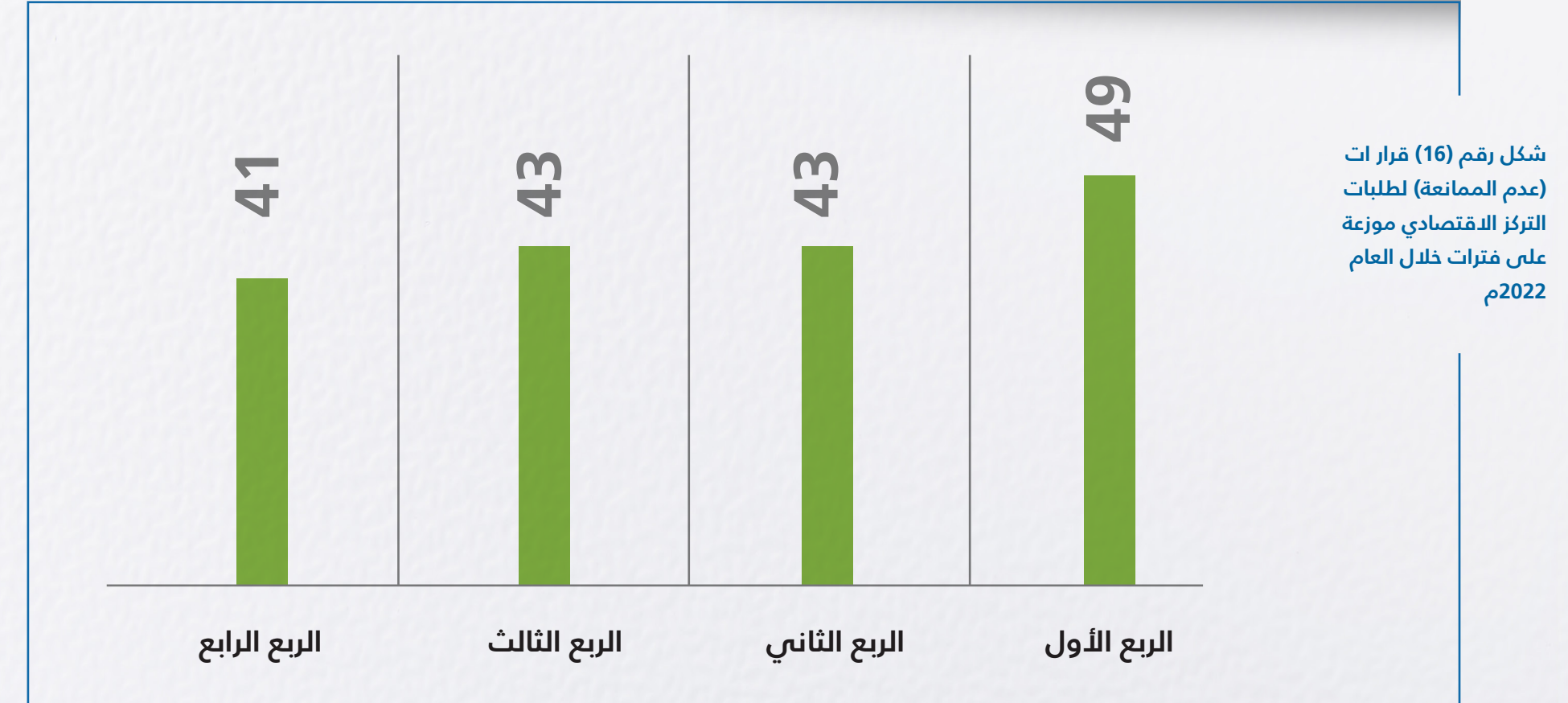


شكل رقم 18 مقارنة بين
طلبات التركز الاقتصادي
المحلية والدولية

تصدرت الشركات من الدول التالية قائمة
طلبات التركز الاقتصادي لعام 2022م



شكل رقم 17 أعلى ثلاث
دول من ناحية عدد طلبات
التركز لاستحواذ منشآت
أجنبية



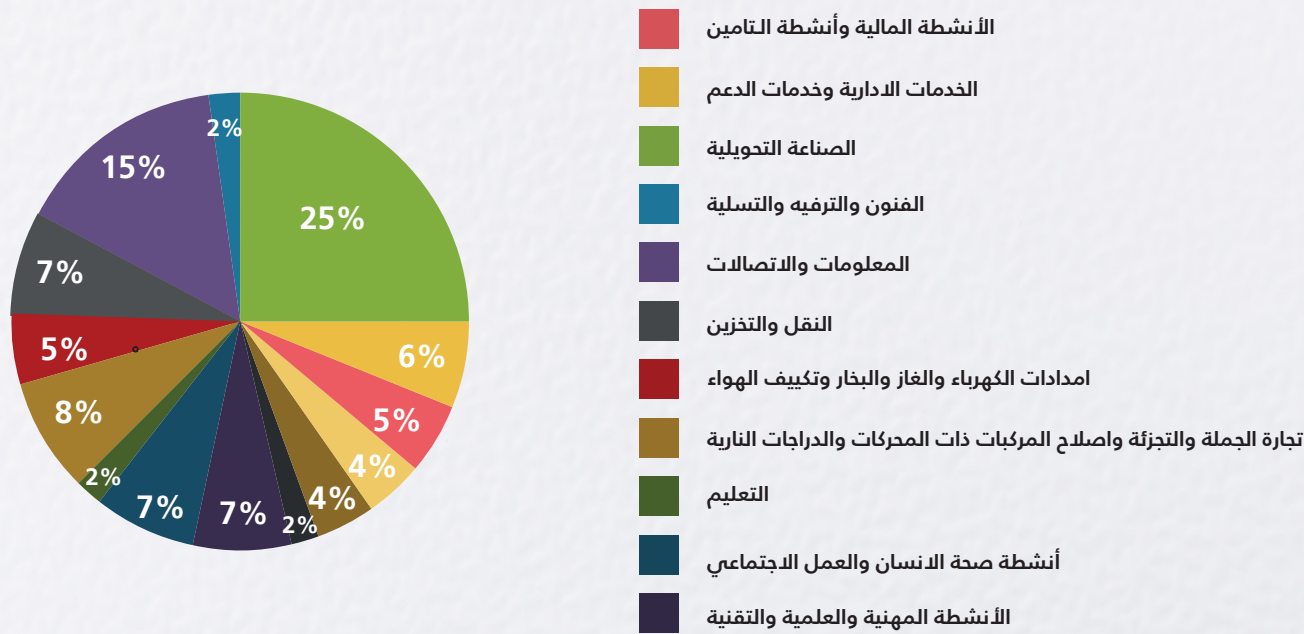
قائمة التركزات التي رُفضت أو أُجيزت بشروط خلال عام 2022م

الجدول (17) أبرز طلبات التركز التي رفضت للعام 1443/1444هـ (2022 م)

القطاع	قطاع الغاز
حالة الطلب	رفض
الصفقة	استحواذ شركة الغاز والتصنيع الأهلية على 55% من شركة الناقل الافضل للغاز " شركة شخص واحد"
تاريخ القرار	2022-06-16
الاستنتاجات	تُعَدّ شركة الغاز والتصنيع الأهلية في الوقت الحالي محتكرة لسلسلة إمداد الغاز في مراحل التخزين والتعبئة والتوزيع والبيع بالجملة، وتمتلك لو أُجيزت الصفقة بسبب وضعها المهيمن القدرة والحافز «عالي الاحتمال» على التأثير في سلسلة إمداد التوزيع والبيع بالتجزئة، وذلك من خلال إقصاء منافسي شركة الناقل الأفضل في سوق توزيع غاز البترول المسال بوسائل منها: رفع أسعار الرسوم المفروضة، أو خفض جودة الخدمات والمنتجات المقدمة، أو التفضيل في المعاملات المالية، أو غير ذلك من الوسائل. خلصت الهيئة من خلال دراستها ومقارنتها لسلاسل إمداد الغاز المسال في عينة كبيرة من دول العالم إلى توجه هذه الدول إلى تحرير القطاع وفتح مجال المنافسة في جميع سلاسل الإمداد الثلاث، وإلى الحد أو المنع من التكامل الرأسي في هذا القطاع تعزيزاً للمنافسة وتحقيقاً للرفاهية العامة للمستهلك والتوزيع الأمثل للموارد في الاقتصاد الوطني، وهو ما يتناسق مع رؤية وتوجه وزارة الطاقة في المملكة. كذلك انتهت الهيئة من خلال مقابلاتها وتحقيقاتها مع «الأطراف الثالثة» المنافسين لشركة الناقل الأفضل إلى وجود مخاوف كبيرة لديهم من تبعات إتمام هذه الصفقة. وتحرص هيئات المنافسة على بقاء المنافسة حية في الأسواق والحد من موانع الدخول إليها، وتوصلت الهيئة في تحليلها لموانع الدخول المترتبة على نفاذ صفقة التركز الاقتصادي إلى نتيجتين محتملتين: الأولى: ترى الهيئة أن امتلاك شركة الغاز والتصنيع لبيانات المنافسين التي تقوم الشركة بالحصول عليها من تجار التجزئة المنافسين لشركة الناقل الأفضل مثل (مواقع وجودهم، وطاقاتهم الاستيعابية، وقدراتهم المالية والتشغيلية، وغيرها) قد يؤدي إلى توظيف هذا المخزون من البيانات في الحد من نمو وتوسع الشركات المنافسة لشركات الناقل الأفضل المستحوذ عليها، أو السبق والتفاعل السريع مع أي تحول في نموذج الأعمال الذي يقوم به أي من المنافسين لهذه الشركة. الثانية: ترى الهيئة أن خلق كيان مهيمن ومتكامل رأسياً في معظم مراحل سلسلة الإمداد نتيجة لهذه الصفقة سيزيد من صعوبة دخول منافسين أو مستثمرين جدد في سوق توريد غاز البترول المسال، وهو ما قد يصعب من إمكانية نجاح توجه وزارة الطاقة في المستقبل القريب لفتح المنافسة في سلاسل الإمداد. كذلك انتهت دراسة الهيئة إلى أن الكفاءات المحتملة من الصفقة المتضمّنة في وجهة نظر أطراف التركز يمكن أن تتحقق من دون إتمام الصفقة، وأن الأضرار المحتملة على المنافسة أكبر من الفائدة المرجوة منها في حال إتمامها.

تصنيف التركزات الاقتصادية المجازة بحسب القطاعات لعام 2022 م

كانت أبرز التركزات الاقتصادية التي فُحصت خلال العام في سوق تقنية المعلومات، وسوق الصيدليات، وسوق الأنشطة المتعلقة بالنفط والغاز. وتسعى الهيئة إلى تحديد السوق المعنية لطلبات التركز وفق أضيق نطاق لتقييم حالة السوق بشكل دقيق ومعرفة الآثار المترتبة عليه نتيجةً للصفقة محل الدراسة، وقد ورد للهيئة خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م) عدد من طلبات التركز الاقتصادي التي تنشط في أسواق جديدة، ومن أبرزها سوق خدمات المدفوعات الرقمية، وسوق الطيران، وسوق خدمات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وسوق تصنيع الذخائر، وسوق العطور الشرقية والعود، وسوق الشاي، وسوق إنتاج الأغاني العربية.



6.2.3

دعم السياسات

جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار

تحرص الهيئة العامة للمنافسة على حماية المنافسة العادلة في سوق السلع والخدمات في المملكة العربية السعودية والمساهمة بفاعلية مع الهيئات الحكومية في إرساء قواعد المنافسة المشروعة، واقتراح سياسات عامة تصحيحية، بشأن المسائل المتعلقة بضمان تحقيق المنافسة العادلة في الأسواق مستندة إلى نتائج دراسات السوق القطاعية، وتشجيع الأجهزة الحكومية المعنية على تبنيها ودعمها لضمان انعكاس مبادئ المنافسة العادلة على السياسات والقوانين والتشريعات المنظمة للأسواق المختلفة.

وتعمل إدارة دعم السياسات في الهيئة على أن تصبح الهيئة أكثر كفاءة وفاعلية في تقديم المشورة إلى الجهات التنظيمية في المسائل المتعلقة بالمنافسة من خلال مراجعة مسودات اللوائح والسياسات التي لها أثر ملموس في المنافسة واقتراح التعديلات الضرورية لتعزيز المنافسة ورفع درجة الوعي بمبادئها في الأجهزة الحكومية للدفع باتجاه دعم التعديلات التنظيمية الهادفة إلى منع الممارسات الاحتكارية وتحسين أداء هياكل الأسواق.



كذلك تعمل الإدارة في الهيئة على تعزيز التعاون وتعميق التفاهم مع مختلف الجهات التنظيمية القطاعية من أجل إقامة نقاط تواصل وتأمين المشاركة والدعم من الهيئات الحكومية ذات الصلة بشأن التغييرات التي تقترحها الهيئة العامة للمنافسة على اللوائح أثناء إعداد دراسات السوق، وتبادل البيانات وطلب الملاحظات من الجهات التنظيمية المسؤولة بخصوص دراسات السوق التي أجريت وتوعية الجهات التنظيمية القطاعية بأهمية نظام المنافسة ودور الهيئة واختصاصاتها. وقد أنهت الهيئة دراستين عن المنافسة في قطاع التأمين الصحي، وقطاع بيع السيارات وخدمات ما بعد البيع وقطع غيار السيارات، وردت تفاصيلهما في تقريرها السنوي للعام 2021م، وتوصلت فيهما إلى مجموعة من النتائج والتوصيات اللازمة لمعالجة تشوهات الأسواق.

أولا

مخرجات وتوصيات دراسة هيكل قطاع التأمين الصحي وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة

أعدت الهيئة العامة للمنافسة دراسة عن «هيكل قطاع التأمين الصحي وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة»، وأجرت تقييماً مفصلاً للقطاع بغرض الوقوف على التحديات الهيكلية والتنظيمية والسلوكية التي يواجهها وتقديم التوصيات اللازمة، ورُفعت مخرجات الدراسة إلى المقام السامي الكريم بتاريخ يوليو 2022م، وأحيلت إلى لجنة مختصة بهيئة الخبراء تتضمن ممثلي جميع الجهات الوطنية ذات العلاقة بمخرجات الدراسة، وتمثلت توصيات الهيئة للتحديات المحتملة في قطاع التأمين الصحي في ما يلي:

التحديات المحتملة للمنافسة في سوق التأمين	التوصيات
قيود تنظيمية على نوع أو فئة الاستثمارات لشركات التأمين	النظر في مراجعة متطلبات الاستثمار الأساسية لشركات التأمين داخل المملكة، والسماح بمرونة إضافية لشركات التأمين الصحي فيما يتعلق بالاستثمارات التي تُجرى عبر الأسواق العالمية، وشروط الاستثمار في البنوك المعتمدة والسندات الحكومية. وضع مبادئ توجيهية ومعايير واضحة لقبول حالات الخروج عن متطلبات أو شروط الاستثمار الأساسية وسياسة تنويع الاستثمار لشركات التأمين؛ إذ سيساهم ذلك في تعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ للمستثمرين.
تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الثابت على شركات التأمين	اعتماد نظام متطلبات رأس المال القائم على المخاطر(Risk-Based Capital (RBC)) وتطبيقه في المملكة.
احتساب الزكاة على أساس قاعدة الأصول الكاملة	فرض سقوف على وعاء الزكاة المستخدم في احتساب الالتزام الزكوي على شركات التأمين على غرار الأنظمة المتعلقة بأنشطة التمويل
شمول الحد الأدنى من الاستحقاقات الإلزامية لبوليصات التأمين الصحي لخدمات قد تكون غير ضرورية	إعادة تقييم الحد الأدنى من الاستحقاقات المطلوبة على بوليصات التأمين للسماح بمزيد من التمايز بين المنتجات تنظيم حملات توعية لإعلام شركات التأمين الصحي والمستهلكين بإمكانية تقديم بوليصات تأمين صحي تكميلية دون أن تشمل الحد الأدنى من متطلبات التغطية

الجدول (18) التحديات والتوصيات لدراسة «هيكل قطاع التأمين الصحي وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة»

التحديات المحتملة للمنافسة في سوق التأمين	التوصيات
عدم التفاوض بشأن الأسعار فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية في القطاع العام (نتيجة للمادة 11) (القاضية بتحمل جهة الضمان الصحي المقابل المالي للخدمات المقدمة في المؤسسة الصحية العامة للمرضى المؤمن عليهم)	مراجعة التأثيرات الناجمة عن المادة (11) بعد مرور 3 سنوات، والنظر في إتاحة فرص التفاوض حول الأسعار بين منشآت الرعاية الصحية للقطاع العام وشركات التأمين الصحي في القطاع الخاص
التأخير في مشاركة سجل بيانات المطالبات من قبل شركات التأمين، إضافة إلى عدم دقة تلك البيانات.	تحسين عملية تبادل بيانات المطالبات بين شركات التأمين من خلال تعجيل التنفيذ الكامل لمنصة نفيس (NPHIES) فرض غرامات مالية على شركات التأمين في حال التأخر في مشاركة سجل بيانات المطالبات، أوعدم دقتها من خلال وظائف الكشف الآلي في إطار منصة النظام الموحد
نقص الأطباء العاملين المستقلين (أطباء الرعاية الصحية الأولية)، والاندماج الرأسي لمقدمي الرعاية الصحية وخدمات التأمين، ومكافآت الأطباء القائمة على الحوافز	إنفاذ اللوائح التنظيمية التي تشترط متابعة رحلة المريض التي يحددها مجلس الضمان الصحي والتي تتضمن الحصول على استشارة رعاية صحية أولية مستقلة قبل إجراء إحالة أخرى إلى أخصائي التشجيع والتحفيز على إنشاء منشآت جديدة مستقلة للرعاية الصحية الأولية السماح لشركات التأمين الصحي بإقامة منشآت الرعاية الصحية الأولية بشرط ضمان الوصول المتكافئ للمرضى سن اللوائح التي تنظم دفع المكافآت للأطباء تحسين معايير الأخلاقيات المهنية مع فرض قيود أوضح على المكاسب المالية غير المشروعة المتأتية عن ممارسة مهنة الطب إنشاء نظام لقياس وتقييم الجودة وتصنيف المستشفيات والأطباء ومقدمي خدمات الرعاية الصحية على أساس جودة النتائج والمخرجات الطبية

التوصيات	التحديات المحتملة للمنافسة في سوق السيارات
مراقبة التمثيل الحصري للموزع المحلي لعلامات تجارية متعددة باعتبارها عمليات اندماج أو استحواذ قد تخل بالمنافسة.	ملكية الموزعين الحصريين متعددة في السوق المحلية.
التنسيق بين الجهات ذات العلاقة لرصد أي ممارسات مخلة بالمنافسة في نتائج المناقصات العامة التي يمثل فيها أي موزع سيارات عدة علامات تجارية.	
نشر دليل إرشادي بشأن القيود والاتفاقيات الرأسية لتخفيف احتمالية إساءة الوضع المهيمن.	احتمالية إساءة للقيود الرأسية بين الشركات المصنعة والموزعين ومراكز الإصلاح المستقلة.
إعداد «مدونة قواعد سلوك لخدمات ما بعد البيع»، تتضمن المبادئ التوجيهية بشأن سلوك الشركات المصنعة للمعدات الأصلية والموزعين فيما يتعلق بحقوق المستهلكين أثناء فترة سريان الضمان، واستخدام قطع الغيار الأصلية و/أو المتطابقة، وإجراء أعمال الصيانة والإصلاح لدى الموزع للسيارات من العلامات التجارية الأخرى، ومشاركة المعلومات الفنية والتدريب وتسهيل الحصول على المعدات والأدوات لمراكز الإصلاح المستقلة.	تعزيز وعي المستهلك بشأن اللائحة الصادرة في عام 2014م التي تمنح الحق في إصلاح سيارته عند مركز صيانة مستقل.
تعديل المادة (4/10) في اللائحة الفنية لقطع غيار السيارات بما يسمح لموردي قطع الغيار باستيراد قطع غيار تحمل علامة الشركات المصنعة للمعدات الأصلية من أي طرف، والسماح للمورّد بالجمع بين أنشطة توريد قطع الغيار الأصلية وتوريد قطع الغيار ذات الجودة المطابقة.	القيود المفروضة على استيراد وبيع قطع الغيار التي تحمل علامة الشركات المصنعة للمعدات الأصلية.
المنظر في جدوى إلزام جميع الكيانات التي تمارس أنشطة استيراد السيارات الجديدة بمعايير (CAFE).	عدم خضوع المستوردين المستقلين للسيارات لللائحة المعيار السعودي لاقتصاد الوقود للشركات (CAFE)، في حين يخضع الموزعون التابعين المعتمدين للشركات المصنعة للمعيار.
الاستعداد والتحضير للسياسات الاقتصادية والصناعية المستقبلية.	صياغة السياسات الصناعية الخاصة بتطوير تجمع صناعات السيارات في المملكة؛ لضمان مواءمتها مع مبادئ سياسة ونظام المنافسة.

الجدول (19)
التحديات
والتوصيات
لدراسة
«الوضع الراهن
للمنافسة
في قطاع
السيارات»

التحديات المحتملة للمنافسة في سوق التأمين	التوصيات
إطار التفاوض الثنائي الخاصة بأسعار خدمات الرعاية الصحية بين مقدم خدمات التأمين ومقدمي الرعاية الصحية	دراسة تنفيذ نظام تفاوض بين شركات التأمين الصحي ومقدمي خدمات الرعاية الصحية على أساس نظام الترميز الطبي القائم على مجموعات التشخيص المتشابهة (DRGs) وضع آلية لتحديد النطاق السعري للتفاوض على الأسعار المبني على نظام الترميز الطبي في الفترات الأولى من التطبيق على أن تلغى لاحقاً بعد أن تتمتع السوق بفهم أفضل لآليات الدفعات القائمة على أساس نظام الترميز. متابعة جودة النتائج والمخرجات الصحية

ثانيًا مخرجات وتوصيات دراسة هيكل قطاع بيع السيارات وخدمات مابعد البيع وقطع غيار السيارات بالمملكة

أعدّت الهيئة العامة للمنافسة دراسة عن «هيكل قطاع بيع السيارات وخدمات مابعد البيع وقطع غيار السيارات بالمملكة»، وأجرت تقييمًا مفصلاً للقطاع بغرض الوقوف على التحديات الهيكلية والتنظيمية والسلوكية التي يواجهها القطاع وتقديم التوصيات اللازمة. وُفّعت مخرجات الدراسة إلى المقام السامي الكريم، وأحيلت إلى لجنة مختصة بهيئة الخبراء تشتمل على ممثلي جميع الجهات الوطنية ذات العلاقة بمخرجات الدراسة. وتمثلت توصيات الهيئة للتحديات المحتملة في قطاع السيارات في ما يلي

7.2.3

تطوير البيئة التشريعية

جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار

تهدف الهيئة العامة للمنافسة إلى الإسهام في إعداد وصياغة التشريعات والسياسات المنظمة لسلوك الأفراد والمنشآت في كل ما يتعلق بنظام المنافسة، وتعزيز دور الأبحاث في دفع عجلة التنمية ودعم الاقتصاد مع إيجاد حلولٍ مستدامةٍ للمشكلات التي يواجهها المستهلكون في مجال المنافسة. وعلى مدار عام 1443/1444 هـ (2022م) دأبت الهيئة على إنجاز أعمالها بما يحقق مستهدفات إستراتيجيتها وما تسعى إليه وفقًا لرؤيتها ورسالتها؛ لضمان

تحقيق المنافسة العادلة وخلق أسواق ذات بيئةٍ تنافسيّةٍ عالية. وفي إطار تطوير البيئة التنظيمية، عملت الهيئة العامة للمنافسة على مراجعة الأنظمة واللوائح والسياسات، ورصد التوافقات مع أنظمة المنافسة ولوائحها وفقًا لأبرز الممارسات المحلية والدولية؛ إذ جرت دراسة ما يزيد على (12) من الأنظمة واللوائح ومشروعاتهما، والمشاركة في اللجان بهيئة الخبراء. ومن أبرز الأنظمة والقواعد ومشروعاتهما التي قُدمت بشأنها توصيات لتعزيز المنافسة ما يلي

الأنظمة

- | | | | |
|----|--|-----|--|
| 1. | مشروع نظام المعاملات التجارية | 9. | مشروع اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني |
| 2. | مشروع نظام الوكالات التجارية واتفاقيات التوزيع | 10. | مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات |
| 3. | مشروع نظام الاستثمار | 11. | مشروع تنظيمات المنافسة في منصات المحتوى الرقمي |
| 4. | مشروع لائحة مكاتب المحاماة الأجنبية | 12. | مشروع اللائحة التنفيذية لنظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية. |
| 5. | مشروع نظام حماية المستهلك | 13. | اللوائح الاقتصادية للطيران المدني |
| 6. | مشروع اللائحة التنفيذية لنظام مقدمي خدمة حجاج الخارج | | |
| 7. | مشروع اللائحة التنفيذية لنظام البريد | | |
| 8. | مشروع تنظيمات منصات المحتوى الرقمي | | |

وكان للهيئة خلال عام 1443/1444 هـ (2022م) عدد من الإصدارات والمشاريع المهمة الهادفة لتحسين البيئة الاقتصادية وزيادة الإيضاحات لنظام المنافسة للأطراف المشاركة في السوق، من مستهلكين ومنشآت وجهات رقابية، وهي

1 - الدليل الإرشادي لإساءة استغلال لوضع المهيمن

2 - المعجم العربي للمنافسة

3 - مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي

1 - الدليل الإرشادي لإساءة استغلال الوضع المهيمن

أصدرت الهيئة العامة للمنافسة الدليل الإرشادي في تقدير إساءة استغلال الوضع المهيمن بهدف إيضاح نهج الهيئة في التعامل مع صور إساءة استغلال المنشآت لوضعها المهيمن، والإطار العام لتحليل السلوك الذي قد يُشكل إساءةً للوضع المهيمن. كذلك تهدف الهيئة إلى رفع مستوى الشفافية وتمكين المنشآت والأفراد من فهم آلية إنفاذ النظام وما يترتب عليهم من واجبات الامتثال له؛ إذ يوضح الدليل الإرشادي في تقدير إساءة استغلال الوضع المهيمن خمس نقاط رئيسة تتمثل في سلوكيات المنشآت والأفراد الواقعة ضمن اختصاص نظام المنافسة، وآليات تقييم ما إذا كان لمنشأة أو مجموعة من المنشآت مركز مهيمن في السوق المعنية أو جزءاً منها، وآليات تقييم السلوك المعين المرتكب من المنشأة المهيمنة الذي قد يشكل انتهاكاً لنظام المنافسة، إضافة إلى الإعفاءات التي قد تنطبق بموجب نظام المنافسة بحق المنشآت المعنية، والإجراءات العامة التي تتبعها الهيئة فيما يتعلق بسلوكيات إساءة استغلال الوضع المهيمن المحتمل وقوعها.

ويتألف الدليل من الفصول الآتية

- الفصل الأول: التمهيد، ويشمل الإطار التنظيمي لمعايير دراسة إساءة استغلال الوضع المهيمن.
- الفصل الثاني: النهج العام للنظر في مخالفات إساءة استغلال الوضع المهيمن.
- الفصل الثالث: معايير تقدير الوضع المهيمن.
- الفصل الرابع: صور إساءة استغلال الوضع المهيمن.
- الفصل الخامس: الاستثناءات والإعفاءات.
- الفصل السادس: إجراءات التقصي والتحقيق في مخالفات إساءة استغلال الوضع المهيمن



2 - المعجم العربي للمنافسة

انطلاقاً من دور الهيئة العامة للمنافسة في نشر ثقافة المنافسة وإجراء الدراسات والبحوث وغيرها من النشاطات التوعوية والعلمية في مجال المنافسة استناداً إلى الفقرة (3) من المادة الثالثة من تنظيم الهيئة العامة للمنافسة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (55) وتاريخ 1439/1/20هـ، أصدرت الهيئة «المعجم العربي للمنافسة» الذي يهدف أولاً إلى تسهيل التصور العام لنظام المنافسة وسياساته ورفع الوعي بالمنافسة في المملكة العربية السعودية والعالم العربي، ويهدف ثانياً لتوحيد المعنى وتقريب النصوص النظامية ومصطلحاتها بين الناطقين باللغة العربية. ويشتمل المعجم على أبرز المصطلحات الواردة في قوانين المنافسة في مجموعة دول العشرين (G20)، ومن ضمنها نظام المنافسة السعودي.

وقد عرّف المعجم (183) مصطلحاً من أبرز المصطلحات الواردة بأنظمة المنافسة.



3 - مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي

إيماناً بأهمية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل تشريعي، انطلاقاً من دورها المحوري على الصعيدين الإقليمي والدولي، أصبحت الحاجة ملحة إلى تضافر الجهود والإمكانات نحو وحدة اقتصادية متكاملة، باستلهاام الدور والمسؤولية التاريخية التي تضطلع بها دول المجلس على المستويين الإقليمي والدولي. وانطلاقاً من رؤية خادم الحرمين الشريفين حفظه الله في الدورة السادسة والثلاثين (الرياض -ديسمبر2015م) المتضمنة في فقرتها العاشرة «استكمال المنظومة التشريعية الاقتصادية»، ومنها قانون (نظام) المنافسة، تبنت الهيئة العامة للمنافسة دور قيادة مبادرة مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي، كذلك أعدّت دراسة المقارنات المعيارية لأحكام مشروع قانون المنافسة الخليجي.

وقد راعى مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي أهمية الحفاظ على البيئة التنافسية وإنفاذ أحكامه وفقاً لأفضل التجارب الدولية. وفي واقع الأمر، راعى مشروع القانون مرونة إنفاذه بشكل يتناسب مع السياسات الداخلية والخارجية لكل دولة، وجعل لكل منها الحق في وضع القواعد والشروط التي تتناسب مع أهدافها ورؤيتها السياسية والاقتصادية.

ونتيجةً لجهود الهيئة، جاء قرار لجنة التعاون التجاري (أصحاب المعالي وزراء التجارة بدول المجلس) باجتماعها رقم (63) المنعقد بتاريخ 19 أكتوبر 2022م، القاضي بـ«الموافقة على مبادرة المملكة العربية السعودية بإعداد مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي،».

مخرجات المبادرة

أولا | مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي الموحد

أحكام عامة

- التعريفات
- الهدف من القانون (النظام)
- نطاق السريان

الجهة المختصة

- الجهة المختصة بإنفاذ القانون (النظام)
- أبرز صلاحيات السلطة المختصة

الممارسات

- حظر الاتفاقات -وما في حكمها- المقيدة للمنافسة
- حظر إساءة استغلال الوضع المهيمن





ثانياً | دراسة المقارنات المعيارية لأحكام مشروع قانون (نظام) المنافسة الخليجي:

هي دراسة تحليلية تضمنت مقارنة أبرز التجارب الدولية في قوانين المنافسة ذات العلاقة بأحكام المشروع، وأخذت بالاعتبار القوانين (الأنظمة) المحلية لدول المجلس والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وقد جاءت الدراسة في (7) فصول اشتملت على

- الفصل الأول: أحكام عامة.
- الفصل الثاني: الاتفاقيات.
- الفصل الثالث: إساءة استغلال الوضع المهيمن.
- الفصل الرابع: التركيز الاقتصادي.
- الفصل الخامس: التحقيق.
- الفصل السادس: الاختصاص القضائي.
- الفصل السابع: العقوبات والتدابير.



التركز الاقتصادي

- وجوب التقدم بطلب الموافقة على التركيز الاقتصادي
- أشكال البت في طلب الموافقة على التركيز الاقتصادي
- الحالات التي يجوز فيها إتمام التركيز الاقتصادي

الإعفاء، التسوية، المصالحة

- الجهة المختصة بإنفاذ القانون (النظام)
- أبرز صلاحيات السلطة المختصة

تلقي الشكاوى والبلاغات

- تلقي البلاغات في شأن مخالفات أحكام القانون (النظام)
- صلاحيات مأموري الضبط والمحققين
- مخالفة عرقلة أداء مأمور الضبط والمحقق أو حجب المعلومات
- سرية معلومات المنشآت

الإجراءات الوقائية والتدابير

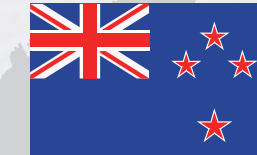
- الإجراءات الوقائية
- التدابير
- أحكام عامة في شأن الإجراءات الوقائية والتدابير

الدعوى، والعقوبات

- تحريك الدعوى
- العقوبات الأصلية
- التظلم من القرار أو الحكم الصادر بالعقوبة
- إعلان العقوبات النهائية

أحكام ختامية

- اللائحة التنفيذية
- تفسير أو اقتراح تعديل القانون (النظام)
- إجراءات نفاذ القانون (النظام)



وقد اشتملت
الدراسة في كل
فصل من فصولها
على مقارنات
مرجعية لأفضل
التجارب في أنظمة
المنافسة الدولية،
وشملت دولاً
ومنظمات متعددة
مثل:

شكل رقم
(20) الدول
المعيارية
لدراسة مشروع
قانون (نظام)
المنافسة
الخليجي

8.2.3

شكاوى الأفراد والمنشآت

جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار

نظرة عامة إلى الشكاوى والمبادرات

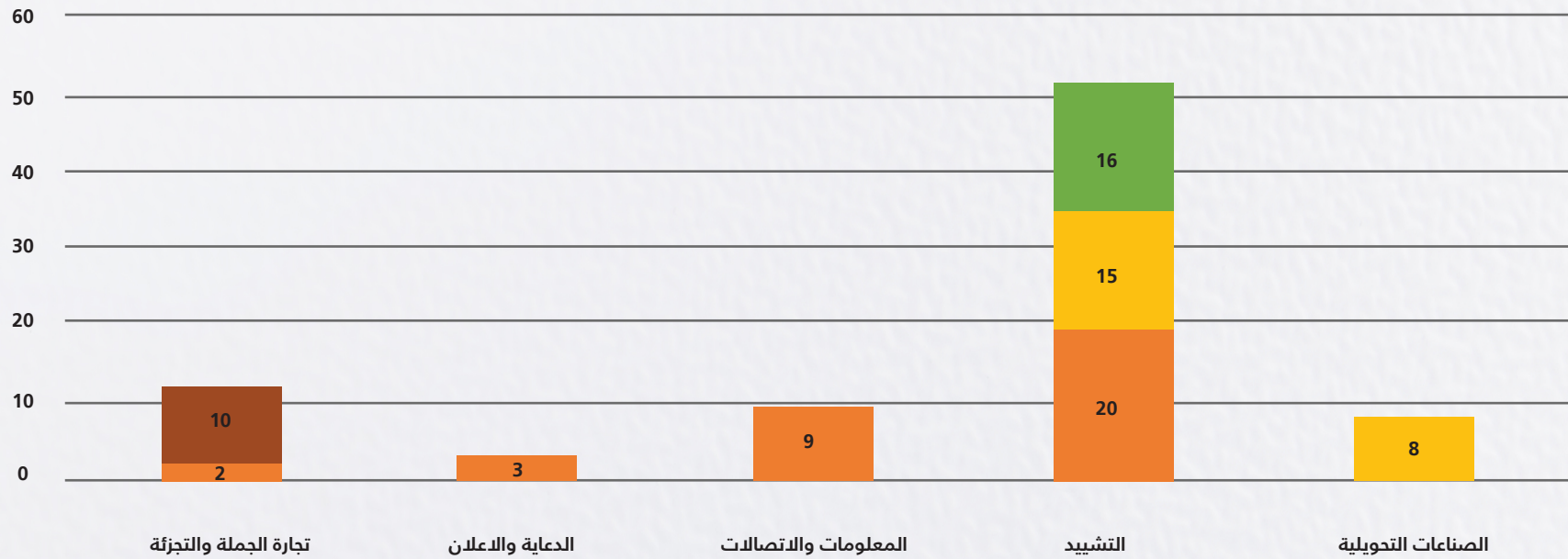
سعت الهيئة منذ إنشائها إلى رفع مستوى وعي فئات المجتمع كافة بأهمية تقديم الشكاوى عند وجود أي شبهة مخالفة لنظام المنافسة، كذلك أتاحت تقديم الشكاوى من خلال موقعها الإلكتروني لجميع فئات المجتمع إيماناً منها بالدور الرئيس للمنشآت والأفراد في المساهمة في الرقابة على الأسواق وتعزيز دور الهيئة في ضبط الممارسات والسلوكيات المخالفة.

وتلقت الهيئة في عام 1443/1444هـ (2022م) عددًا من الشكاوى، إضافةً إلى مبادراتها لدراسة أسواق بعض السلع والخدمات. وبلغ عدد هذه الشكاوى والمبادرات منذ نشأة الهيئة (642) شكوى ومبادرة في قطاعات اقتصادية مختلفة كقطاع المعلومات والاتصالات، وقطاع التشييد، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، وقطاع أنشطة خدمات الإقامة والطعام، وقطاع أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية وغيرها.

وتعالج الهيئة هذه الشكاوى والمبادرات وفقاً لمعايير محددة؛ إذ نصت الفقرة (2) من المادة الثالثة والثلاثين من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسة على أن «للهيئة منح الأولوية لمباشرة الشكاوى والبلاغات ذات الضرر الجسيم أو الأثر الأكبر في المنافسة، وفقاً لمعايير يقرها المجلس»..

وفي ضوء المعايير المرجعية لفحص الشكاوى، تتعامل الهيئة مع الشكاوى والبلاغات وفق المعايير الآتية

- 1 - أقدمية الشكاوى.
- 2 - الإحالة من الجهات الرقابية.
- 3 - قوة توافر الدلائل أو المؤشرات على وجود الضرر المتحقق أو المحتمل.
- 4 - الطبيعة العاجلة للقضية، ومن ذلك: تقدم المنشأة بأدلة تكشف شركاءها في المخالفة، أو أثر الممارسة في نشاط حالّ في السوق أو جزء مهم منها.
- 5 - الأثر الاقتصادي في التركيز السوقي وهيكل السوق والأسواق الجديدة.
- 6 - تكرار انتهاك المخالف لنظام المنافسة، أو سبق الإصرار والترصد.
- 7 - خطورة الممارسة على الصحة العامة أو الأمن السلعي والخدمات الأساسية.
- 8 - عوائق دخول المنافسين الجدد إلى السوق محل الممارسة.
- 9 - أثر معالجة الممارسة في التنمية الاقتصادية ونمو الأسواق ذات الصلة، وإسهامها في إجمالي الناتج المحلي.
- 10 - مدى ما يرتبه الجزاء من أثر توعوي للعموم أو رادع من وقوع آخرين في المخالفة.



الشكل ر قم (22) عدد أنواع القرارات والإجراءات المتخذة بحق المنشآت مصنفة (بحسب تصنيف آيزك4)

وقد باشرت الهيئة (126) شكوى ومبادرة جديدة، منها (117) شكوى مقدمة عبر المنصة الإلكترونية (منافسة)، و(4) إحالات من هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، و(5) مبادرات.



الشكل ر قم (21) أعمال الشكاوى والمبادرات خلال عام 1443 هـ / 1444 هـ (2022م)

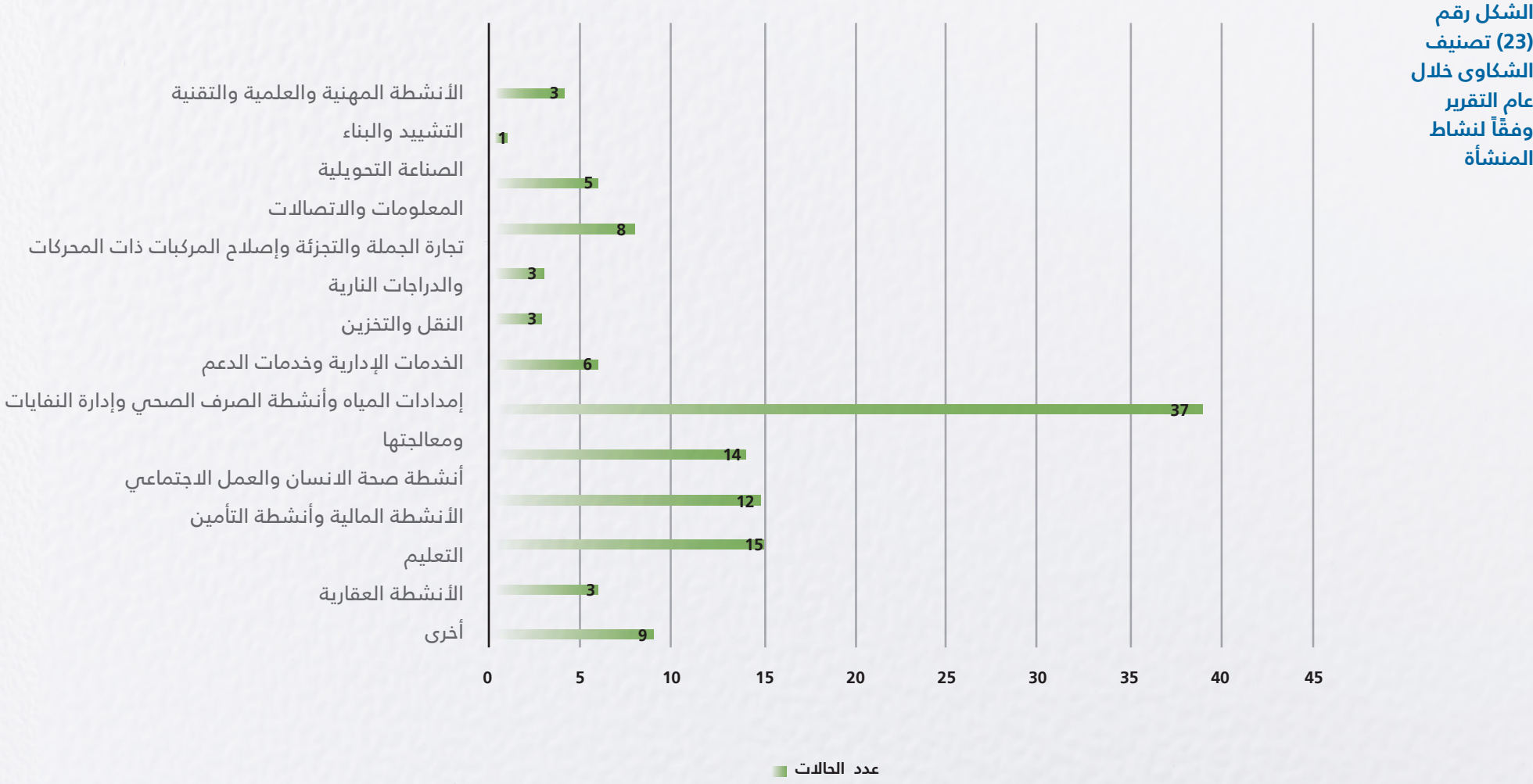
وُدُرسَت (114) شكوى- ما نسبته 90.4% من إجمالي الشكاوى الواردة في عام التقرير-دراسةً أوليةً وُقيمت قانونياً، ونتج عن ذلك صدور قرارات مجلس الإدارة باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في (12) حالة أظهرت المؤشرات القانونية والاقتصادية اشتغالها على ممارسات مناهضة للمنافسة، كذلك نتج عنها صدور قرارات بحفظ (90) شكوى بناءً على مسببات لكل حالة؛ كـ (عدم الاختصاص، أو عدم استنادها إلى أدلة فعلية، أو عدم ثبوت مخالفة لأحكام النظام).

وبالتزامن مع معالجة الشكاوى الواردة، باشرت الفرق المختصة بالهيئة عددًا من القضايا التي سبق أن صدر حيالها قرارات باتخاذ إجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق في (54) قضية، وترتب عليها زيارة أو استدعاء ما يقرب من (118) منشأة، وانتهت نتائج التحقيقات في (22) قضية بحق (83) منشأة وفقاً للشكل التالي:

القطاع/النشاط	نسبة الشكاوى/ المبادرات (%)
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	4.6%
التشييد والبناء	11.6%
الصناعة التحويلية	11.6%
المعلومات والاتصالات	10.8%
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	30.2%
النقل والتخزين	4.6%
الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	2.3%
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	2.3%
أنشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي	6.2%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	4.6%
التعليم	0.77%
الأنشطة العقارية	3.1%
أخرى	6.9%
المجموع	100%

الجدول رقم
(20) تصنيف
الشكاوى
الواردة للهيئة
بحسب القطاع/
النشاط في عام
1444/1443 هـ
(2022م)

ويتضمن المخطط التالي مقارنة بين الشكاوى وفقاً لنشاط المنشأة خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م) (بحسب تصنيف آيزك4)



عمليات البحث والتقصي والتحقيق في شكاوى مخالفات نظام المنافسة

تُمثل عمليات البحث والتقصي وجمع الاستدلالات والتحقيق في مخالفات نظام المنافسة إحدى أهم أدوات الهيئة لتحقيق المنافسة العادلة وتوفير مناخ استثماري على أسس التنافس المشروع. وفي سبيل ذلك، أجرت الهيئة عدداً من التعديلات الجوهرية على إجراءاتها الداخلية بما ينعكس إيجاباً على جودة العمل وتطلعات المسؤولين، ومن ذلك

- 1 أتمتة محاضر عمليات الضبط والتحقيق، وشمل ذلك مُستندات سماع الأقوال والتحقيق والضبط وتسليم المستندات.
- 2 أرشفة مُستندات عمليات الضبط والتحقيق إلكترونياً، وشمل ذلك المحاضر، والمستندات المضبوطة، ومرفقات الشكوى، وخطابات الزيارة.
- 3 التنسيق مع عددٍ من الجهات المتخصصة لعقد عددٍ من الدورات التدريبية لمأموري الضبط والمحققين.

شكل رقم (24) ملخص أنشطة الضبط والمحققين خلال عام 1443/1444هـ (2022م)

- (299) عملية استقصاء ميدانية، - بمعدل (4) ساعات لكل جولة، و بإجمالي (1196) ساعة عمل.	- نتج عنها تقييد (119) محضر سماع أقوال، - و(56) محضر استجواب، - و(49) محضر ضبط، - و(101) محضر آخر.	- حُقق مع (136) منشأة، - وُجّه الاتهام لـ (33) منشأة، - الموافقة على دراسة طلب التسوية بحق (16) منشأة، - حُفظت القضية بحق (34) منشأة. وما زال التحقيق جاريًا مع البقية.
---	---	---

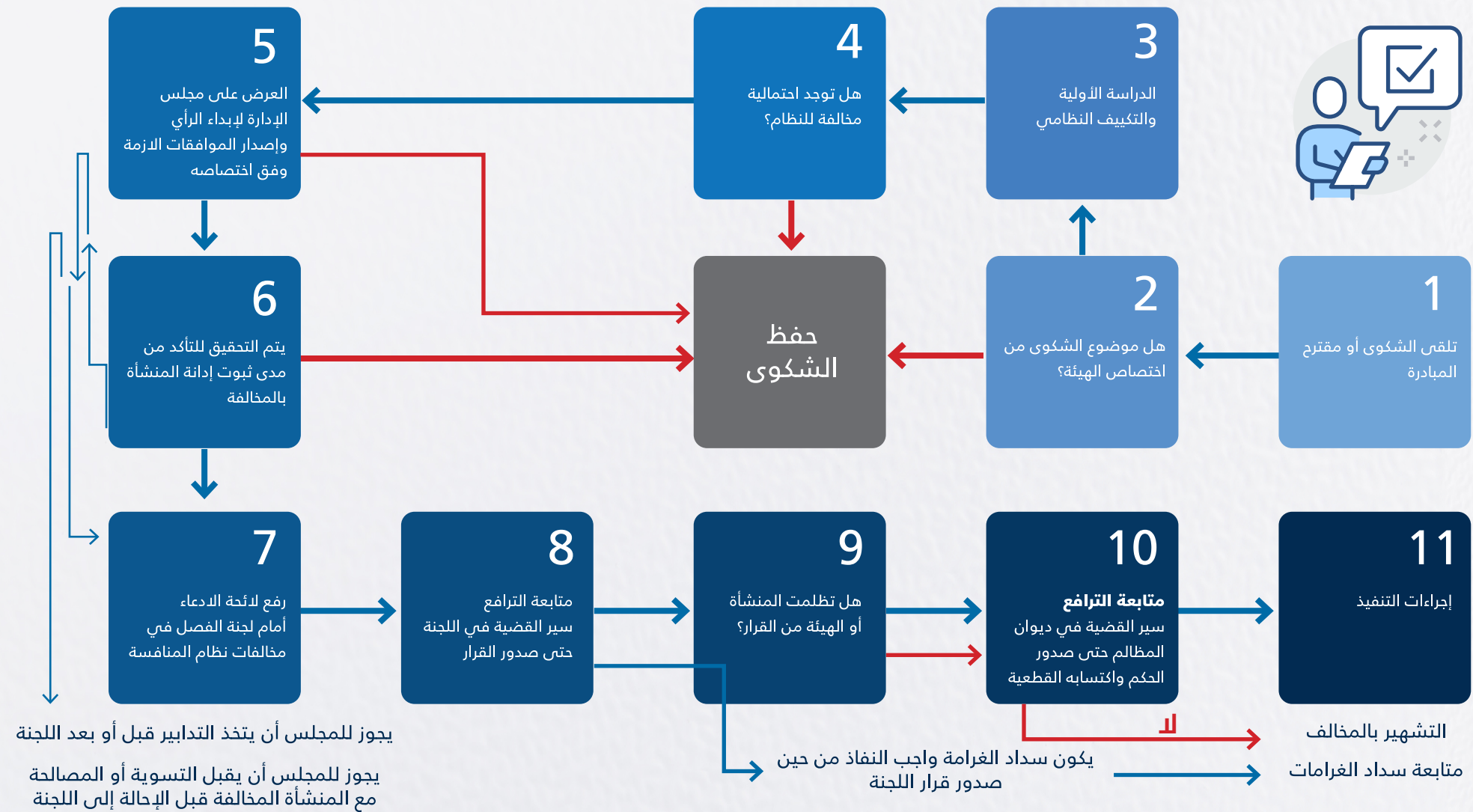
الأنشطة والعمليات الميدانية لإنفاذ أعمال التقصي والتحقيقات والجولات الميدانية خلال عام 2022م مقارنةً بعام 2021م:

شكل رقم (25) عمليات التقصي والتحقيقات التي نفذها مأمورو الضبط القضائي والمحققون



الجدول رقم (21) المعايير المتبعة ونسبة الإنجاز لعمليات الشكاوى والبلاغات التشغيلية	م	منجزات المستهدفات التشغيلية للعام 2022م
	1	أنهت الهيئة دراسة ما نسبته 91.3% من الشكاوى الواردة لها خلال مدة لا تتجاوز (60) يوم عمل، وهي متوسط المدة اللازمة لإجراء الدراسة الأولية في شكاوى وبلاغات الاحتكار، وذلك من تاريخ تلقي الشكاوى حتى تاريخ رفع التوصية إلى أمانة سر مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة.
	2	عالجت الهيئة ما نسبته 88,88% من قضايا المخالفات المتوسطة والصغيرة ذات المسار القصير المحدد لها تسعون يوماً لإنهائها، وهي متوسط المدة اللازمة لإجراء التحقيقات السريعة في قضايا الاحتكار الصغيرة أو العاجلة وفقاً للممارسات الدولية، وذلك من تاريخ بدء التحقيقات إلى تاريخ رفع النتائج إلى أمانة سر مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة.
	3	عالجت الهيئة ما نسبته 100% من القضايا الكبيرة ذات المسار الطويل خلال 12 شهراً، وهي متوسط المدة اللازمة لإجراء التحقيقات الموسعة في قضايا الاحتكار الكبيرة وفقاً للممارسات الدولية، وذلك من تاريخ بدء التحقيقات إلى تاريخ رفع النتائج إلى أمانة سر مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة.

مسار الشكاوى والبلاغات في الهيئة منذ تلقيها حتى انتهاء إجراءات التنفيذ أو الحفظ
شكل رقم (26) مسار الشكاوى والبلاغات



المخالفة	نسبة الانتشار التراكمية لعام 2021م	نسبة الانتشار التراكمية لعام 2022م	أسباب الانتشار
الاتفاق بين المنشآت على التحكم بأسعار السلع.	56.25%	45.76%	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - سعي المنشآت إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - سعي المنشآت المخالفة إلى إخراج المنافسين وبخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
إساءة استغلال الوضع المهيمن من خلال فرض اشتراطات خاصة على عمليات البيع والشراء.	15%	11%	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - وجود نسبة تركز عالية في كثير من القطاعات أسهمت في سهولة قيام المنشآت المهيمنة بتلك الممارسة. - سعي المنشأة إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - سعي المنشأة المخالفة إلى المحافظة على وضعها المهيمن وتوسيع حصتها السوقية. - سعي المنشأة إلى وضع عوائق تمنع دخول المنافسين المحتملين إلى السوق.
الاتفاق بين المنشآت على تقاسم الأسواق.	2.5%	3.38%	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - سعي المنشآت إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - سعي المنشآت المخالفة إلى إخراج المنافسين وبخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
إساءة استغلال الوضع المهيمن من خلال إرغام عملاء على عدم التعامل مع منافس.	1.25%	5%	- سعي المنشآت إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - وجود نسبة تركز عالية في بعض القطاعات أسهمت في سهولة قيام المنشآت المهيمنة بتلك الممارسة. - سعي المنشأة المخالفة إلى إخراج منافسيها من السوق وتحجيم حصص المنافس السوقية.
إساءة استغلال الوضع المهيمن من خلال إرغام عملاء على عدم التعامل مع منافس.	15%	26.2%	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - لزيادة احتمال فوز المنشأة بالمنافسة بأعلى سعر ممكن. - عدم البناء الصحيح لكراسة الشروط والمواصفات، مما يجعل احتمالية التواطؤ عالية. - ضعف إلمام الموظفين المختصين في الجهات الحكومية بأساليب كشف الدلائل على ارتكاب المخالفات، مما يسهّل على المنشآت تكرار ارتكاب بعض المخالفات. - إدارة وكيل لعدد من المنشآت المتنافسة بشكل متزامن في نفس التوقيت.
أخرى	10%	8.47	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة.

ويتضمن الجدول التالي بيانًا تفصيليًا لأكثر المخالفات انتشارًا، ونسب انتشارها.

جدول رقم (22) المخالفات الأكثر شيوعًا لدى المنشآت المشمولة بإجراءات التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق وأسباب انتشارها لعام 1443/1444 هـ (2022م)

المخالفة	نسبة الانتشار التراكمية لعام 2021م	نسبة الانتشار التراكمية لعام 2022م	أسباب الانتشار
الاتفاق بين المنشآت على التحكم بأسعار السلع.	56.25%	45.76%	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - سعي المنشآت إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - سعي المنشآت المخالفة إلى إخراج المنافسين وبخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
إساءة استغلال الوضع المهيمن من خلال فرض اشتراطات خاصة على عمليات البيع والشراء.	15%	11%	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - وجود نسبة تركز عالية في كثير من القطاعات أسهمت في سهولة قيام المنشآت المهيمنة بتلك الممارسة. - سعي المنشأة إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - سعي المنشأة المخالفة إلى المحافظة على وضعها المهيمن وتوسيع حصتها السوقية. - سعي المنشأة إلى وضع عوائق تمنع دخول المنافسين المحتملين إلى السوق.
الاتفاق بين المنشآت على تقاسم الأسواق.	2.5%	3.38%	- عدم إلمام بعض المنشآت بأحكام نظام المنافسة. - سعي المنشآت إلى تعظيم أرباحها دون النظر في المحظورات النظامية. - سعي المنشآت المخالفة إلى إخراج المنافسين وبخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

للحصول على شهادة من الفئة (أ)، يجب على المنشأة اتباع الآتي

- 1 - تبني دليل الامتثال كإحدى سياسات المنشأة الداخلية.
- 2 - حضور ورشة عمل خاصة بالامتثال.
- 3 - تدريب الموظفين على ثقافة الامتثال لنظام المنافسة من خلال التعاون مع مراكز التدريب أو منصات تثقيفية خارجية.
- 4 - إنهاء التقييم الذاتي على موقع الهيئة وإنهاء متطلباته.

للحصول على الشهادة من الفئة (ب)، يجب على المنشأة اتباع الآتي

- 1 - تضمين أحكام دليل الامتثال في سياسات المنشأة الداخلية.
- 2 - حضور ورشة عمل خاصة بالامتثال.
- 3 - إنهاء التقييم الذاتي على موقع الهيئة وإنهاء متطلباته.

للحصول على الشهادة من الفئة (ج)، يجب على المنشأة اتباع الآتي

- 1 - تعميم دليل الامتثال ونظام المنافسة على جميع الموظفين والمتابعة معهم للإجابة عن استفساراتهم.
- 2 - إنهاء التقييم الذاتي على موقع الهيئة وإنهاء متطلباته.

للحصول على الشهادة من الفئة (د)، يجب على المنشأة اتباع الآتي

- 1 - حضور ورشة عمل خاصة بالامتثال مقدمة من قبل الهيئة.

9.2.3

الامتثال

جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار

في إطار سعي الهيئة إلى دعم امتثال المنشآت لنظام المنافسة ولائحته التنفيذية، أعدت الهيئة برامج متنوعة تشجع المنشآت على تبني برامج للامتثال وزيادة وعي موظفيها بثقافة المنافسة من خلال التعاون مع مراكز التدريب والمتابعة مع المنشأة للإجابة عن استفساراتها والتقييم الذاتي لها على موقع الهيئة، ومنح المنشآت الممثلة شهادات عن كل برنامج امتثال حصلت عليه، وتستهدف الهيئة تحفيز وحث المنشآت على إعداد برامج الامتثال بما يتناسب مع كل منشأة وفق الخصائص المحددة التي تتسم بها وبيئتها التنافسية في الأسواق؛ إذ تحتاج كل منشأة إلى إجراء تحليلها الخاص، والنظر في أفضل نهج امتثال قد تتبعه، وقد سعت الهيئة إلى المبادرة بتحفيز مجموعة من المنشآت من خلال تقديم ورش العمل وإبداء المعونة والمشورة للمنشآت الساعية لإعداد برامج امتثال تتناسب معها.

التدابير

تقوم الهيئة بحماية السوق والحفاظ على رفاهية المستهلك ، ومن الأدوات التي تستعين بها في هذا الشأن إصدار قرارات التدابير استناداً إلى المادة (الواحدة والعشرين) من نظام المنافسة لتكليف المنشأة المخالفة لإحدى مواد نظام المنافسة بتعديل أوضاعها وإزالة المخالفة؛ بهدف رفع الضرر الحالّ على المنشآت الأخرى المتضررة من تلك الممارسات لضمان بقائها في السوق، أو رفع الضرر عن المستهلكين أو إزالة موانع وعوائق الدخول. وتنقسم التدابير إلى قسمين

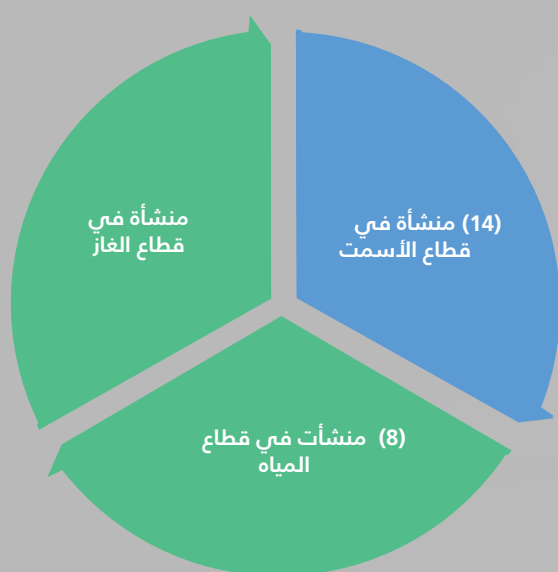
1

التدابير (الاحترازية) التي تصدر بحق منشأة- قبل صدور قرار من لجنة الفصل بمخالفات نظام المنافسة بمعاقبتها، والتي أوضحتها الفقرة (1) من المادة (الواحدة والعشرين) من النظام.

2

التدابير (الاحترازية) التي تصدر بحق منشأة- بعد صدور قرار من لجنة الفصل بمخالفات نظام المنافسة، والتي أوضحتها الفقرة (2) من المادة (الواحدة والعشرين) من النظام.

وقد أصدر مجلس إدارة الهيئة قرارات التدابير لعام (2022م) بحق مجموعة من المنشآت بلغت 23 منشأة في عدّة قطاعات



م	القطاع	نوع التدابير
1	منشآت عاملة قطاع الإسمنت	بعد صدور قرار اللجنة
2	منشأة عاملة بقطاع الغاز	بعد صدور قرار اللجنة
3	منشآت عاملة بقطاع المياه	قبل صدور قرار اللجنة

شكل رقم (27)
بيانات قرارات
التدابير لعام
1443هـ/1444هـ
(2022م)

التسوية

تُعَدّ التسوية أداة ودية مرنة لحل النزاع بين الهيئة والمنشآت المخالفة، وتُقبل طلبات تسوية المخالفات لأحكام نظام المنافسة قبل إصدار مجلس إدارة الهيئة قرار تحريك الدعوى الجزائية، وهو طلب يترتب على قبوله عدم تحريك دعوى جزائية ضد المنشأة المخالفة، وذلك نظير مبلغ مالي تتحمله المنشأة بالإضافة إلى اشتراطات سلوكية أخرى تُفرض عليها لقبول الطلب. وانطلاقاً من دور الهيئة في المحافظة على البيئة التنافسية لقطاع الأعمال في إطار من العدالة والشفافية للسوق المحلية، وإصدار القواعد والإجراءات المنظمة لذلك، قامت الهيئة بالأعمال التالية

طلبات التسوية لعام 1443هـ/1444هـ (2022 م)

جدول رقم (25) تصنيف طلبات التسوية الواردة للهيئة

نوع الطلب	عدد الطلبات
مجموع طلبات التسوية الموافق عليها وتم إبرام الاتفاقية	10
طلبات قيد الإجراء	42

إحصائية لأعمال لجنة التسوية لعام (2022)	
32	الاجتماعات الداخلية
9	الاجتماعات مع المنشآت
14	تقارير جسامة المخالفة والظروف المشددة والمخففة
14	التقارير المالية
5	مذكرات مرفوعة إلى مجلس الإدارة
10	اتفاقيات التسوية
97. 4,964,871 ريال	إجمالي مبالغ التسوية المتفق على سدادها في عام 2022
75. 1,722,579 ريال	المبالغ المحصلة خلال العام

جدول رقم (24) أعمال لجنة التسوية لعام 1443هـ/1444هـ (2022م)

دعم استمرارية الأعمال لدى المنشآت

عُمل (12) برنامجاً للامتنثال في (11) قطاعاً هي:

جدول رقم (23) القطاعات التي أقامت بها الهيئة برامج امتثال خلال عام 1443هـ/1444هـ (2022م)

*الامتنثال المباشر: تقديم ورشة عمل موجهة للمنشأة تتضمن الوسائل الممكنة لها للامتنثال لنظام المنافسة. *الامتنثال بالوسائل البديلة: إجراءات تبادر الهيئة باتخاذها لحث منشأة ما على الامتنثال لنظام المنافسة.

م	القطاع	البرنامج
1	الاتصالات	امتنثال مباشر
2	إدارة المرافق	امتنثال مباشر
3	الفنادق	امتنثال مباشر
4	الغازات والزيت	امتنثال مباشر
5	التسويق الصناعي	امتنثال مباشر
6	العسكري	امتنثال مباشر
7	البتروكيماويات	امتنثال مباشر
8	تعبئة المياه	امتنثال بالوسائل البديلة
9	مواد البناء والمقاولات	امتنثال بالوسائل البديلة
10	الأدوية	امتنثال بالوسائل البديلة
11	الخدمات البيئية	امتنثال بالوسائل البديلة



نشاط المنشأة	نوع المخالفة	مقدار الغرامة (ريال)
الخدمات الطبية	اتفاقيات التحكم في الأسعار وتقاسم الأسواق، واستغلال وضع مهيمن	10,000,000
الخدمات الطبية	التواطؤ في العطاءات	14,200,000
قطاع الأعلاف	استغلال الوضع المهيمن باشتراط عدم التعامل مع منافس	20,000,000.00
التشغيل والصيانة	التواطؤ في العطاءات	218,000.00
المقاولات العامة	التواطؤ في العطاءات	24,256,327.00
نظم المعلومات الجغرافية والاستشارات الهندسية	التواطؤ في العطاءات	2,112,000.00
قطاع النظافة والصيانة	التواطؤ في العطاءات	30,000.00
المعلومات والاتصالات	التواطؤ في العطاءات	6,300,000.00
قطاع المياه	الاتفاق على تحديد أو اقتراح السلع وبدل الخدمات وشروط البيع أو الشراء وما في حكمها، وتقسيم الأسواق لبيع السلع والخدمات أو شرائها وتخصيصها وفق مراكز البيع ونوعية العملاء	1,800,000.00
تجارة الجملة التجزئة	التواطؤ في العطاءات	81,500.00
تقنية المعلومات	التواطؤ في العطاءات	1,274,839.00
الاستشارات الهندسية	التواطؤ في العطاءات	2,825,736.00

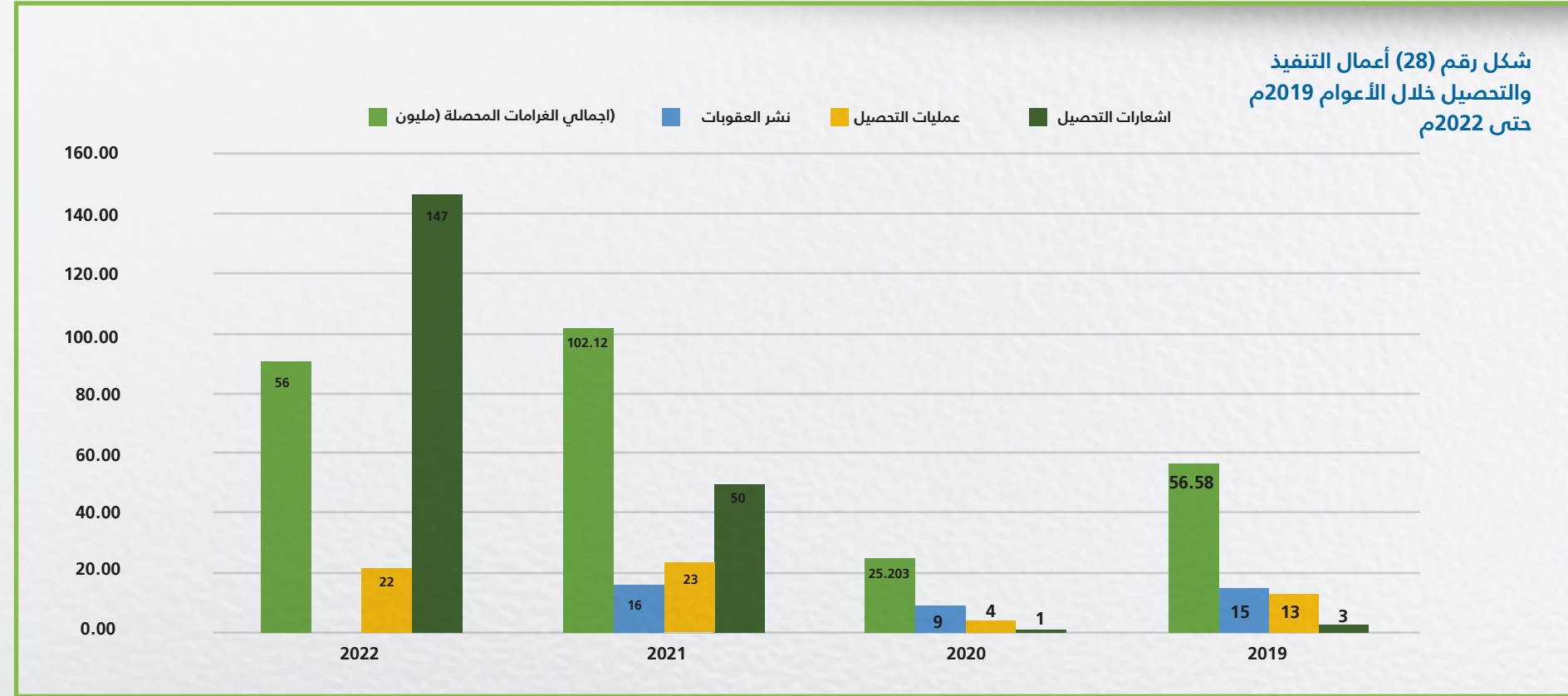
شكل رقم (28) أعمال التنفيذ والتحصيل
خلال الأعوام 2019م حتى 2022م

10.2.3

الأحكام القضائية والعقوبات

جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار

صدر للهيئة عددٌ من القرارات والأحكام النهائية خلال العام المُنصرم 1443/1444هـ (2022م). واستنادًا إلى المادةِ (التاسعة عشرة) من نظام المنافسة، أوقعت العقوبة بحق المخالفين لنظام المنافسة بعد اكتسابها الصفة النهائية، ويجري استكمال الإجراءات النظامية بحق المنشآت في القضايا الأخرى التي ما زالت قيد النظر أمام المحكمة الإدارية أو محكمة الاستئناف الإدارية. ويبين الجدول التالي تفاصيل تلك القرارات والأحكام.



11.2.3

التنفيذ وتحصيل الغرامات

جهود الهيئة في تعزيز المنافسة ومكافحة الاحتكار

تقوم الهيئة إعمالاً لاختصاصاتها بتنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة، والأحكام القضائية الصادرة من المحكمة المختصة. وفي ما يلي إحصائية لأبرز ما اتخذته الهيئة بشأن تنفيذ تلك القرارات والأحكام المتضمنة تحصيل الغرامات المالية ونشر العقوبات ضد المخالفين.



وتوزع النقاط التالية أنشطة إشعارات تحصيل الغرامات المالية مقارنةً بالعام السابق

1

إصدار (147) إشعاراً بتحصيل غرامات مالية خلال عام (2022م) مقارنةً بـ (50) إشعارًا خلال عام (2021م)، وذلك بارتفاع نسبته (194%).

2

تنفيذ (23) عملية تحصيل خلال عام (2022م)، وذلك بالتساوي مع (23) عملية خلال عام (2021م).

3

عدم نشر أي عقوبة لعام (2022م) مقارنةً بـ (16) عقوبة نشر ضد المنشآت المخالفة الصادر بشأنها قرارات/ أحكام نهائية خلال عام (2021م).

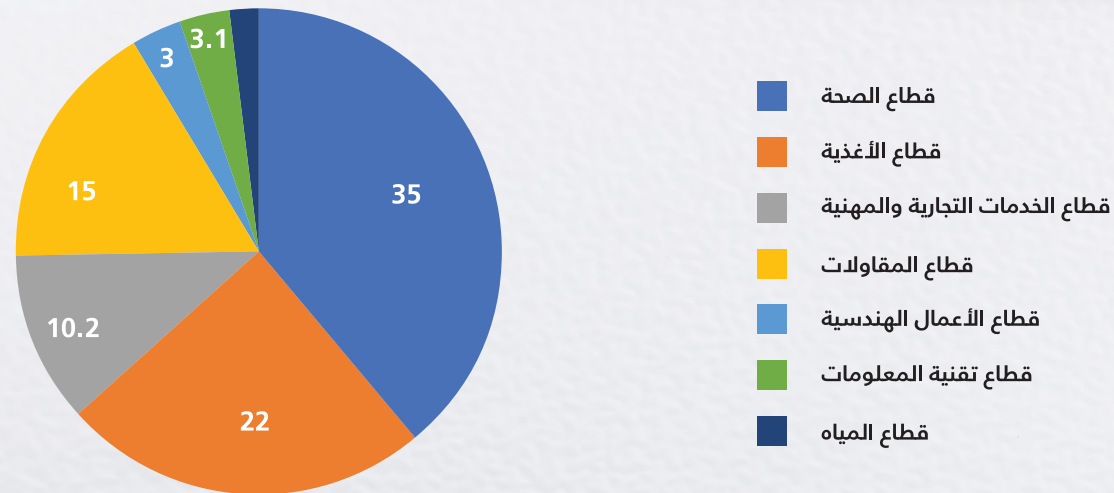
4

تحصيل غرامات مالية بمبلغ (90,566,313.70) (تسعين مليونًا وخمسمئة وستة وستين ألفًا وثلاث مائة وثلاثة عشر ريالًا) خلال عام (2022م) مقارنةً بمبلغ (102,120,000) (مئة ومليونين ومئة وعشرين ألف ريال) خلال عام (2021م) بانخفاض نسبته (11.3%).

إجمالي مبالغ الغرامات المحكوم بها لصالح الهيئة

بلغ مجموع مبالغ الغرامات المالية الصادرة بناءً على قرارات اللجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة بحق المخالفين لأحكام نظام المنافسة لعام 2022م مبلغاً قدره 89,850,482 (تسعة وثمانون مليونًا وثمان مئة وخمسون ألفًا وأربعمئة واثنتان وثمانون ريالًا)، ولم تكتسب تلك القرارات كافة صفة القطعية، بل ما زال باب التظلم متاحًا للمنشآت خلال ثلاثين يومًا يومًا من تاريخ إبلاغ المخالف بالقرار، أو استئناف حكم المحكمة الإدارية الأولى أمام محاكم الاستئناف خلال ثلاثين يومًا من تاريخ الإبلاغ بالحكم، وذلك وفقًا لأحكام نظام المنافسة ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم، ويبيّن الشكل تفاصيل مبالغ الغرامات.

شكل رقم (29) إجمالي مبالغ الغرامات لعام 2022م بحسب القطاع (مليون ريال)





3-3

البيئة الداخلية والعمليات الإدارية

يقدم هذا الباب شرحاً تفصيلياً للمهام المتعلقة بالبيئة الداخلية، التي نفذتها الهيئة خلال سنة التقرير، وتشمل التزامات الهيئة العامة للمنافسة بتنفيذ الأوامر والتعاميم السامية، والأداء المالي للهيئة، والقرارات الإدارية والتنظيمية الداخلية، وأبرز المستهدفات في التحول الرقمي، وما يتعلق بالقوى العاملة، وبرامج التدريب والتطوير خلال سنة التقرير.

جدول رقم (27) الأوامر والتعاميم وما تم بشأنها

رقم الخطاب	الأوامر الملكية والقرارات والتعاميم	ما تم بشأنها
(106831) بتاريخ 1444/5/11هـ	حول إكمال اللازم بمشروع مذكرة تعاون بين الهيئة العامة للمنافسة وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بجمهورية مصر العربية	وُقعت مذكرة التعاون مع جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2022-10-30م
(106399) بتاريخ 1444/1/5هـ	حول توجيه الهيئة العامة للمنافسة بالتنسيق مع الهيئة العامة للغذاء والدواء، ومجلس الضمان الصحي؛ لدراسة قطاعات الأدوية والمنتجات الصحية والتأمين	أعدّت الهيئة دراستين لقطاع (الأدوية) وقطاع (التأمين الصحي) وأثر سلوك المنشآت العاملة فيها على المنافسة) خلال العامين (2020م) و (2022م) وذلك بالتعاون والشرائة مع عدد من الجهات ذات العلاقة.
(106306) بتاريخ 1443/12/18هـ	حول توجيه الهيئة العامة للمنافسة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لدراسة وضع المنافسات التجارية التي تعوق نفاذ منشآت القطاع الخاص إلى الأسواق	نسقت الهيئة مع الجهات ذات العلاقة وأعدّت تقريراً تضمن تقييماً لمستوى المنافسة في القطاعات التنموية، وأبرز المعوقات أمام نفاذ منشآت القطاع الخاص إلى الأسواق، والتوصيات والحلول المقترحة، وزُفعت للمقام السامي الكريم.



1.3.3

الأوامر والتعاميم وما تم بشأنها

رقم الخطاب	الأوامر الملكية والقرارات والتعاميم	ما تم بشأنها
(106451) بتاريخ 1444/1/23هـ	حول التوجيه بالمشاركة في دراسة طلب توقيع اتفاقية لتطوير موارد البيانات والمعلومات بين كل من وزارة الداخلية، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وشركة عِلْم للأمن المعلومات.	أعدّت الهيئة دراسة عن أثر العقود طويلة الأجل في المنافسة، ورفعتها إلى هيئة الحكومة الرقمية بصفتها الجهة ذات الاختصاص، ومن ثم قدّمت هيئة الحكومة الرقمية ثلاثة مقترحات استنادًا إلى مرثيات الجهات ذات العلاقة ومن ضمنها الهيئة، ودرست الهيئة المقترحات وقدمت مرثياتها بشأنها.
(105945) بتاريخ 1443/8/26هـ	حول التوجيه للهيئة بدراسة نظام المنافسة واقتراح التعديلات اللازمة؛ لتضمين أحكام تطبّق على الممارسات الضارة التي تحصل خارج المملكة، وأحكام تكفل للهيئة معاقبة المنشآت التي ترفض مشاركة المعلومات.	يجري إنفاذ التوجيه الكريم؛ إذ يراجع الفريق المختص بالهيئة مسودة تعديلات النظام لرفعها بحسب الأنظمة واللوائح.
(106301) بتاريخ 1443/12/18هـ	التوجيه للهيئة العامة للمنافسة بالاستعجال بالرفع عن الدراسة التفصيلية والشاملة حول قطاع السيارات التي شرعت الهيئة في إعدادها.	رُفع التقرير التفصيلي الذي أعدّته الهيئة العامة للمنافسة إلى المقام السامي الكريم، وقد تضمّن دراسة حول قطاع بيع السيارات وخدمات ما بعد البيع وقطع غيار السيارات وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة. وناقشت هيئة الخبراء الدراسة التفصيلية مع الجهات ذات العلاقة، وأعدّت مذكرة بشأن توصيات الدراسة. وصدرت توجيهات كريمة باعتماد وسرعة تنفيذ مجموعة من التوصيات المقترحة من الهيئة العامة للمنافسة، وبدأت الهيئة ممثلة في إدارة دعم السياسات إعداد خطة لمتابعة تنفيذ تلك التوصيات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

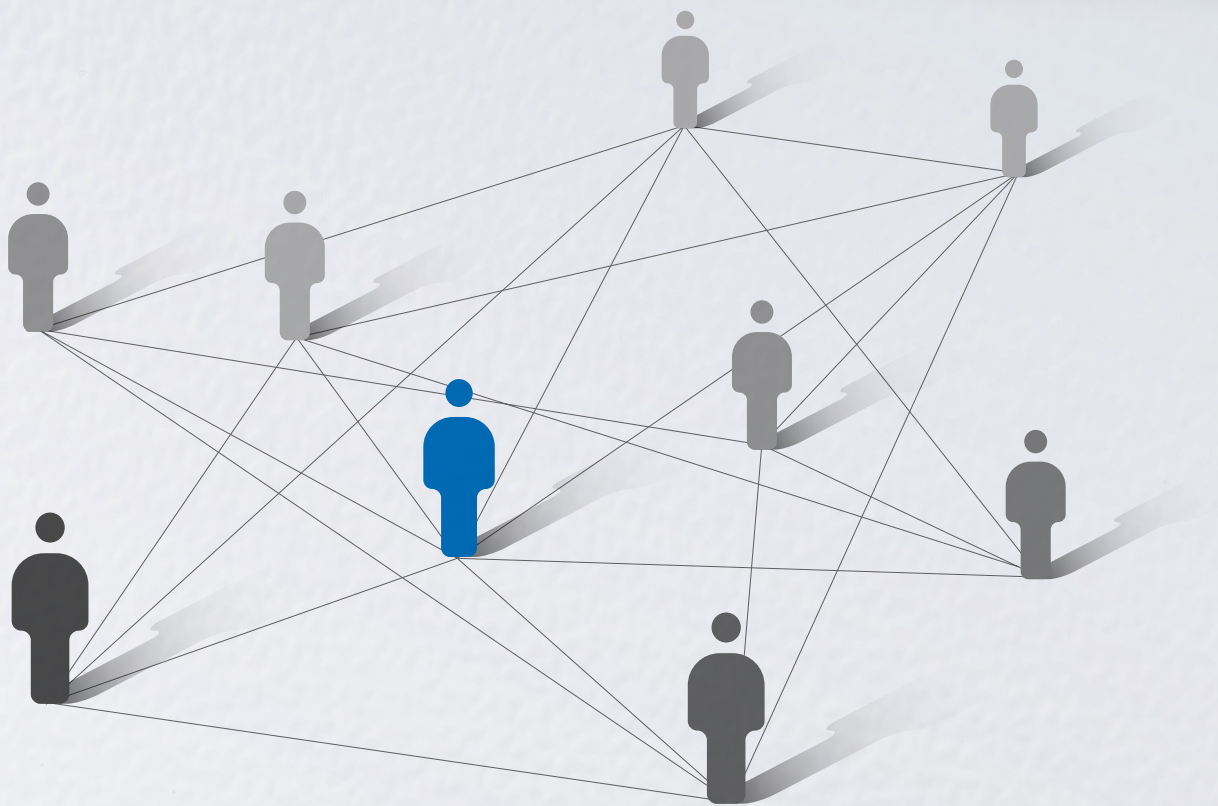
رقم الخطاب	الأوامر الملكية والقرارات والتعاميم	ما تم بشأنها
(106831) بتاريخ 1444/5/11هـ	حول توجيه وزارة التجارة بالمشاركة مع الجهات ذات العلاقة (ومن ضمنها الهيئة العامة للمنافسة)؛ لدراسة التغيرات الحاصلة للمدخلات العلفية، والسلع الغذائية، وعلاقة ذلك بالتكلفة والسعر والجودة، وتأثيرها في المستهلكين.	قامت الهيئة العامة للمنافسة بالتعاون مع وزارة التجارة ووزارة البيئة والمياه والزراعة بدراسة وتحليل الاتجاهات السعرية في الأسواق المحلية للمدخلات العلفية (الذرة، فول الصويا، الشعير) والسلع الغذائية (الدواجن، اللحوم، البيض، الحليب ومشتقاته)، ورُفع التقرير للمقام السامي الكريم
(106399) بتاريخ 1444/1/5هـ	حول التوجيه بالمشاركة في فريق عمل لدراسة مقترح شركة المراعي المتعلق بدعم وحماية المنتج المحلي من الحليب وأغذية الأطفال.	تعاونت الهيئة مع وزارة البيئة والمياه والزراعة والجهات ذات العلاقة في دراسة وتحليل أثر مقترحات شركة المراعي في المنافسة العادلة، وقدّمت مرثياتها حيال ذلك.
(106306) بتاريخ 1443/12/18هـ	حول التوجيه للهيئة العامة للمنافسة والبنك السعودي المركزي بتسهيل إجراءات التركز الاقتصادي في قطاع التأمين للأطراف المدرجة في السوق المالية بالتنسيق مع هيئة السوق المالية.	أعدّت الهيئة بالشراكة مع البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية آلية مقترحة للمساهمة في الإسراع بالبت في طلبات الاندماج في قطاع التأمين، ووقعت عليها الأطراف ذات العلاقة.



رقم الخطاب	الأوامر الملكية والقرارات والتعاميم	ما تم بشأنها
(106171) بتاريخ 1443/11/8هـ	توجيه المقام الكريم بإبداء المرنثبات حيال ما تضمّنه قرار مجلس الشورى رقم (37/223) المشتمل على عدد من المتطلبات: 1- إعداد إستراتيجية وطنية للمنافسة 2- تطوير سياسات وآليات لطلبات المصالحة والتسوية. 3- التنسيق مع وزارتي التجارة والاستثمار واتحاد الغرف؛ لتطوير برامج توعية بشأن نظام المنافسة. 4- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ لتطوير سياسات بهدف دراسة الحالات التي ترد من جهات حكومية	1- عملت الهيئة العامة للمنافسة على مشروع مقترح السياسة الوطنية للمنافسة استجابة للتوجيه الكريم، والمشروع في مراحله الأخيرة. 2- عقدت الهيئة اجتماعات بهيئة الخبراء، وأُعيدَ محضر بما قامت به الهيئة في هذا الصدد. 3- أطلقت الهيئة حملات توعية بالتعاون مع (وزارة التجارة، وزارة الاستثمار)، ونسقت ورش عمل خاصة بنظام المنافسة وأحكامه مع (اتحاد الغرف) 4- عقدت الهيئة اجتماعات بهيئة الخبراء، وأُعيدَ محضر بما قامت به الهيئة في هذا الصدد.
(106808) بتاريخ 1444/5/4هـ	تعميم بالموافقة على حوكمة منح المكافآت التشجيعية لمن يساعد على الكشف عن مخالفة أي من الأحكام النظامية	لا ينطبق؛ لكون النظام لم ينص على منح مكافأة مالية، ولكن سُرّاعى عند تعديل النظام أن يُنص فيه على منح مكافأة للمبلّغين وفقاً لمعايير محددة مع الأخذ بعين الاعتبار التوجيه الكريم المعمم برقم (31593) تاريخ 1444/5/3هـ

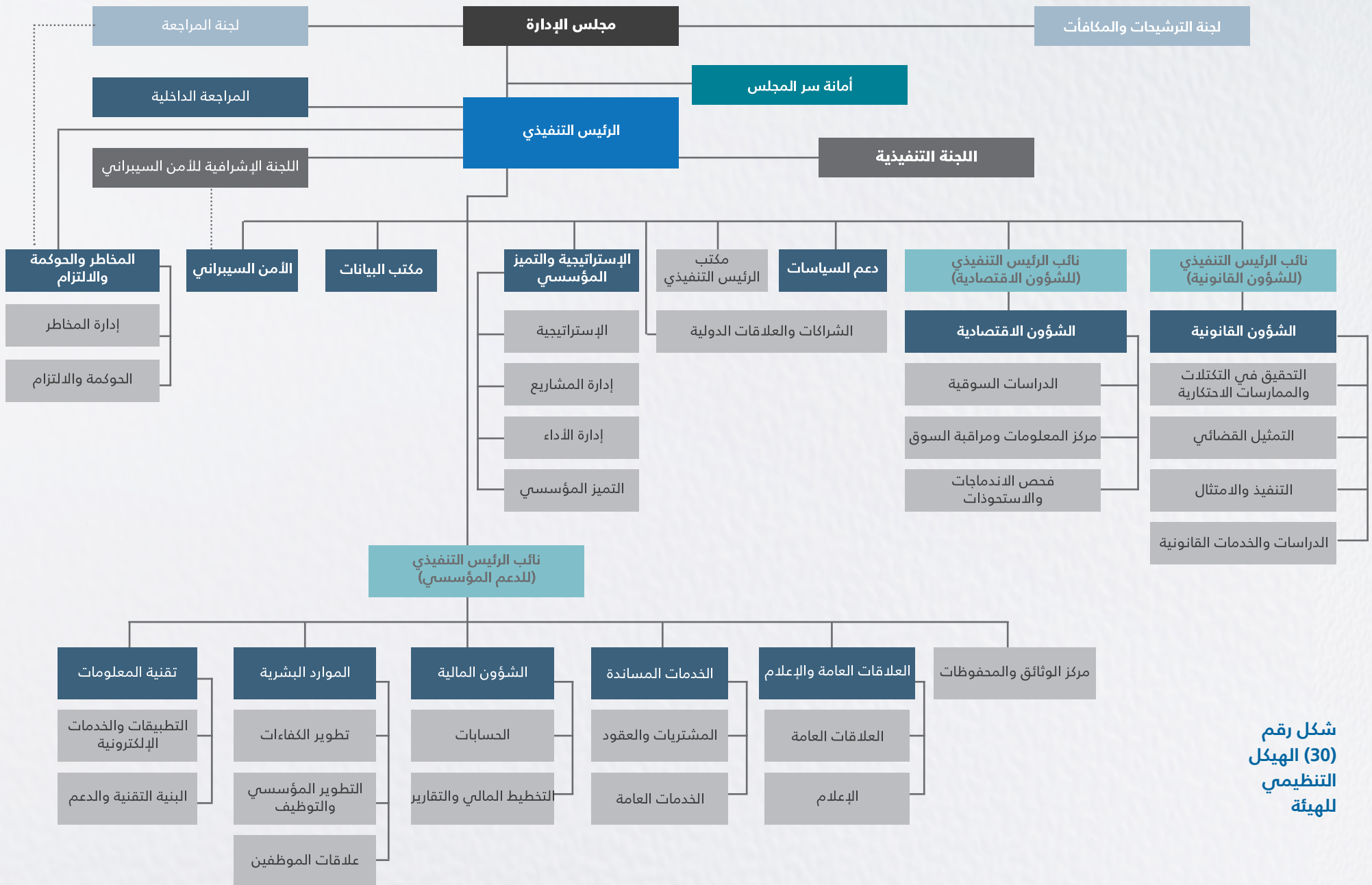
2.3.3

الهيكل التنظيمي



يوضح الشكل
التالي الهيكل
التنظيمي
للهيئة:

شكل رقم
(30) الهيكل
التنظيمي
للهيئة



جدول رقم (28) أعداد القوى العاملة خلال الأعوام (2019م – 2022م)

السنة	عدد الموظفين	نسبة الزيادة عن العام السابق
2019	43	23 %
2020	65	51 %
2021	81	24.6 %
2022	98	21 %

وحرصت الهيئة خلال السنوات الماضية على مواكبة رؤية 2030 وما تشمله من متطلبات لتطوير مشاركة المرأة الوظيفي وتمكينها في شتى المجالات، ويبين الجدول التالي نسب الموظفين خلال السنوات الماضية

جدول رقم (29) تطور نسب توظيف المرأة ضمن القوى العاملة في الهيئة خلال الأعوام (2019م – 2022م)

السنة	نسبة المرأة العاملة	نسبة الزيادة عن العام السابق
2019	20.90 %	50 %
2020	17.74 %	22 %
2021	26.10 %	42 %
2022	26.2 %	-

3.3.3 القوى البشرية والتطوير الوظيفي

التوظيف

عملت إدارة الموارد البشرية خلال السنوات الماضية على استقطاب الكفاءات المؤهلة لمواكبة احتياجات الهيئة المتزايدة ومهامها المتعددة، وحرصت خلال عمليات البحث والمقابلات الشخصية على تحقيق معايير التميز.

ويبين الجدول التالي تزايد أعداد القوى العاملة خلال السنوات الأربع الماضية، ويشير إلى تضاعف الأعداد بما يوائم الخطط الإستراتيجية للهيئة، ويوضح أعداد الموظفين الفعلية خلال السنوات المشار إليها

أبرز جهات التدريب والمعاهد

جدول رقم (31) أبرز الجهات التدريبية الدولية

الجهة التدريبية
Informa
Meirc
Euromoney Learning
Harvard Business School Online
Euro Training
(London Business Training & Consulting (LBTC
KOEING
BMC Training
Oxford Centre
London Corporate Training
University of Cambridge

التدريب التعاوني

حرصت الهيئة كذلك على تفعيل برامج التدريب التعاوني لتحقيق مستهدفات المجتمع الأكاديمي لتأهيل الطلاب والطالبات لسوق العمل؛ فدربت الهيئة خلال العام 1443/1444هـ (2022م) 10 طلاب وطالبات من مختلف الجامعات المحلية، وذلك لإكسابهم خبرة العمل ومساعدتهم على إتمام متطلبات التخرج.

ونفذت الهيئة برامجها بالتعاون مع الجامعات والمراكز والمنظمات المتخصصة، ومن أبرزها شبكة المنافسة العالمية (ICN)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والبنك الدولي، وغيرها من المعاهد والجامعات الرائدة. كذلك عملت على بناء وتطوير علاقاتها المؤسسية مع منظمات وشبكات المنافسة الدولية؛ من خلال الحضور والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات والاجتماعات السنوية.

انطلاقاً من حرص الهيئة على تأهيل الكوادر العاملة في الإدارات الفنية والإدارات المساندة بإلحاقهم بالبرامج التدريبية في أفضل المراكز محلياً وإقليمياً ودولياً لتطوير مهاراتهم ورفع جودة أدائهم، تبنت عدداً من البرامج التطويرية خلال العام 1443/1444هـ (2022م).

جدول رقم (30) البرامج التدريبية المنفذة خلال الأعوام (2020م – 2022م)

السنة	عدد البرامج التدريبية	عدد البرامج التدريبية الخارجية والافتراضية	عدد البرامج التدريبية الداخلية
2020	44	36	8
2021	352	132	220
2022	1,035	688	347



بيئة العمل المادية في الهيئة

أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية دليلًا إرشاديًا لبيئة العمل المادية، يصف المعايير والمواصفات القياسية لضمان بيئة عمل فاعلة لكل من منسوبي المؤسسة والمستفيدين من خدماتها، ويغطي الدليل 331 عنصراً. وسعيًا من الهيئة لإيجاد بيئة عمل مادية محفزة، درست العناصر المطبقة من الدليل بالهيئة، فوجدت بأن (91%) من إجمالي العناصر مطبقة بالهيئة، وتُعدّ الهيئة خطة لتنفيذ العناصر المتبقية لتحسين بيئة العمل المادية وعددها (25) عنصراً، بالتفصيل التالي:

جدول رقم (32) بيئة العمل المادية في الهيئة

عدد العناصر التي يغطيها الدليل	عدد العناصر المطبقة بالهيئة	عدد العناصر القابلة للتحسين	عدد العناصر التي لا تنطبق على الهيئة
331	276	25	30

جدول رقم (33) مصروفات الهيئة خلال السنة المالية 2022م مقارنة بالعام المالي 2021م

البرنامج	الاعتماد الأساسي 2021 م	الاعتماد بعد التعديل 2021 م	الاعتماد الأساسي 2022 م	الاعتماد بعد التعديل 2022 م	نسبة التغير بين العامين للاعتمادات بعد التعديل
تعويضات العاملين	46,682,903	42,568,045	40,159,503	54,327,448	+ 28%
تعويضات العاملين	33,317,097	39,963,258	40,313,144	45,341,893	+ 13%
تعويضات العاملين	80,000,000	82,531,303	80,472,647	99,669,341	+ 21%

مصروفات الهيئة العامة للمنافسة

بلغت مصروفات الهيئة العامة للمنافسة لعام التقرير مبلغاً قدره (93,342,937.99) ثلاثة وتسعون مليوناً وثلاثمائة واثنتان وأربعون ألفاً وتسعمائة وسبعة وثلاثون ريالاً وتسع وتسعون هلة بنسبة صرف بلغت (94%) من اعتمادات الميزانية موزعة على النحو الآتي:

- بلغ إجمالي مصروفات باب تعويضات العاملين (50,296,088.47) خمسين مليوناً ومائتين وستة وتسعين ألفاً وثمانية وثمانين ريالاً وسبعاً وأربعين هلة لا غير، بنسبة تعادل 93% من اعتمادات تعويضات العاملين.
- بلغ إجمالي مصروفات السلع والخدمات والمصروفات الأخرى والبرامج والأصول غير المالية (43,046,849.52) ثلاثة و أربعين مليوناً وستة وأربعين ألفاً وثمان مائة وتسعة وأربعين ريالاً واثنين وخمسين هلة، بنسبة تعادل 95%.

4.3.3 الأداء المالي

اعتمادات الميزانية

بلغت ميزانية الهيئة للعام المالي 1443/1444هـ (2022م) مبلغاً قدره (80,472,647) ثمانون مليوناً وأربعمائة واثنتان وسبعون ألفاً وستمائة وسبعة وأربعون ريالاً، وأجريت تعديلات على الميزانية خلال السنة المالية لتكون الاعتمادات بعد التعديل مبلغاً قدره (99,669,341) تسعة وتسعون مليوناً وستمائة وتسعة وستون ألفاً وثلاثمائة وواحد وأربعون ريالاً ، موزعة على النحو الآتي:

جدول رقم (35) الإيرادات المباشرة وغير المباشرة للهيئة خلال العام المالي 2022م

المبلغ	نوع الإيراد	تصنيف الإيراد
58,902,532.40	رسوم الخدمات العامة (المقابل المالي لدراسة التركزات الاقتصادية)	مباشر
80,697,257.10	الغرامات المفروضة بموجب نظام المنافسة	غير مباشر
157,500	إيراد بيع الكراسيات	
68,419.56	الإيرادات المتنوعة غير المصنفة في مكان آخر	
1,722,550.02	جزاء وغرامات مفروضة بموجب أنظمة الجهة (حصيلة التزامات المنشآت المالية لاتفاقيات التسوية)	
141,548,259.08 ريال	الإجمالي	

جدول رقم (34) مقارنة المنصرف الفعلي من عام 2022م بما يقابله من عام 2021م

نوع النفقة	2021م	2022م	نسبة التغير
تعويضات العاملين	30,639,606.39	50,296,088.47	+ 64%
السلع والخدمات	29,076,049.53	43,046,849.52	+ 48%
الإجمالي	59,715,655.92	93,342,937.99	+ 56%

إيرادات الهيئة

بلغ إجمالي الإيرادات المباشرة وغير المباشرة للعام المالي 1443/1444هـ (2022م) مبلغًا قدره (141,548,259.08) مائة وواحد وأربعون مليوناً وخمسمائة وثمانية وأربعون ألفاً ومائتان وتسعة وخمسون ريالاً وثمانى هللات ، وتبيّن الجداول أرقام (35-37) تفاصيل هذه الإيرادات

مبادرة تحول الهيئة لأساس الاستحقاق المحاسبي

نبذة عن مشروع التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي

يُعدّ مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وبناء المركز المالي للدولة داعماً لإحدى ركائز رؤية المملكة 2030 المعنية بتحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية ضمن برنامج تحسين نظام المحاسبة الحكومية ومعايير التدقيق المحاسبي ، وهو من المبادرات المنبثقة عن برنامج التحول الوطني التي تتبناها وزارة المالية ممثلةً في وكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات، وامتداداً لما تسعى إليه الوزارة من تطوير وبناء شراكة مع القطاعين العام والخاص بالمملكة؛ ذلك أن المشروع سيساعد على توفير معلومات مكتملة ودقيقة وملائمة عن المركز المالي، ونتائج الأنشطة والتدفقات النقدية للجهات، وتعزيز الرقابة على الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات، وتطوير الإدارات المالية في الجهات الحكومية ودعم اتخاذ القرارات.

أهداف التحول لأساس الإستحقاق المحاسبي

1. تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال مشاركة المعلومات مع المجتمع وزيادة التركيز لتعزيز الرقابة.
2. تحسين قدرات المملكة في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمالية في القطاع العام، كذلك مساعدة التقارير المالية على المقارنة على مستوى دولي.
3. نظام مالي متكامل وموحد للمعايير المحاسبية بالقطاع العام ولإعداد التقارير المالية والإحصائية مجمعة على مستوى الدولة، حتى تكون مبنية على هيكل حسابات وسياسات مالية ومحاسبية موحدة.
4. دعم اتخاذ القرارات وتوفير معلومات أدق وأشمل لتعزيز عمليات التخطيط وصنع قرار أفضل فيما يتعلق بالمخاطر والفرص والوصول إلى معلومات مالية دقيقة عن تكاليف الخدمات الحكومية والتزاماتها المستقبلية.
5. حصر جميع أصول والتزامات الجهات الحكومية، وبالتالي إظهار المركز المالي للجهات بشكل مستقل والمركز المالي للدولة بشكل موحد.

جدول رقم (36) نسبة الإيراد الفعلي من المقدر للعام 2022م

نوع النفقة	الإيراد المقدر	الإيراد الفعلي	نسبة زيادة الإيرادات الفعلية عن المقدرة
الغرامات المفروضة بموجب نظام المنافسة	40,000,000.00	80,697,257.10	102%
رسوم الخدمات العامة (المقابل المالي لدراسة التركزات الاقتصادية)	25,000,000.00	58,902,532.40	136%
رسوم بيع الوثائق والأنظمة	150,000.00	157,500	5%
الإيرادات الأخرى	0	68,419.56	---
جزاء وغرامات مفروضة بموجب أنظمة الجهة (حصيلة التزامات المنشآت المالية لاتفاقيات التسوية)	2,700,000.00	1,722,550.02	64-%
الإجمالي	67,850,000	141,548,259.08	109%

جدول رقم (37) نسبة المنصرف الفعلي من المعتمد للعام 2022م

نوع النفقة	اعتمادات الميزانية بعد التعديل	المنصرف الفعلي	نسبة الصرف من الميزانية المعتمدة
تعويضات العاملين	54,327,448	50,296,088.47	93%
السلع والخدمات	45,341,893	43,046,849.52	95%
الإجمالي	99,669,341	93,342,937.99	94%

نفذت الهيئة خلال عام 1443/1444 هـ (2022م) 94 عملية، تشمل مشاريع وعقودًا تهدف إلى زيادة كفاءة العمل، وتحقيق أهداف الهيئة الإستراتيجية.

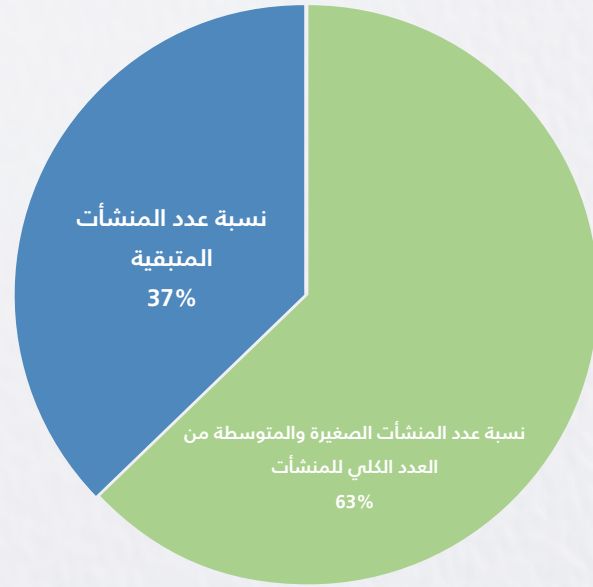
5.3.3 العقود والمشاريع

جدول رقم (38) أبرز المشاريع والعقود الرئيسة لعام 1443/1444هـ (2022م)

اسم العقد /التعميد	الجهة المتعاقد معها	قيمة العقد/التعميد	نسبة الصرف على المشروع	نوع العقد	نوع المشروع
مشروع تطوير منصة إدارة التغيير والدعم الفني ومراقبة البنية التقنية (إعادة طرح)	شركة دار بيتا لتكنولوجيا المعلومات	1,023,765.65	100 %	تقني	تشغيلي
مشروع الرصد الإعلامي للهيئة العامة للمنافسة	شركة حلول الأنظمة المرنة للإتصالات	460,000	79 %	إعلامي	تشغيلي
توسعة بيئة السحابة الخاصة للهيئة العامة للمنافسة	شركة دار بيتا لتكنولوجيا المعلومات	3,764,504.30	83 %	تقني	رأسمالي
تنظيم مؤتمر للهيئة العامة للمنافسة 2022م	مؤسسة تقنية بلا حدود لتنظيم المعارض والمؤتمرات	379,500	100 %	إعلامي	تشغيلي
مشروع توسعة أجهزة النسخ الاحتياطي وجدار الحماية	فرع الشركة السعودية للحاسبات الإلكترونية المحدودة	1,791,664.35	0 %	تقني	رأسمالي

اسم العقد /التعميد	الجهة المتعاقد معها	قيمة العقد/التعميد	نسبة الصرف على المشروع	نوع العقد	نوع المشروع
بناء السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة العلاقات العامة والإعلام للهيئة العامة للمنافسة	شركة هناك الحل للخدمات التجارية	1,005,100	61 %	إعلامي	تشغيلي
منافسة تطوير نظام إدارة الإستراتيجية والمشاريع	شركة المنهج للتقنية	1,887,942.37	0 %	استشارات	تشغيلي
مشروع إدارة مخاطر الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال	فرع شركة ارنست ويونغ للنظم والتقنية	2,870,630	0 %	استشارات	تشغيلي
دراسة هيكل قطاع البناء والتشييد في المملكة وأثر سلوك المنشآت العاملة فيه على المنافسة	شركة ارثر دي لتل العربية السعودية	5,000,000	0 %	استشارات	تشغيلي

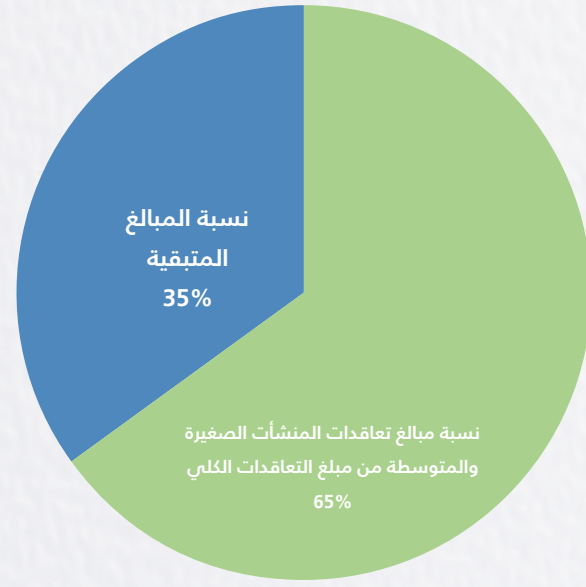
شكل رقم (34) حصة التعاقد مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمنشآت الأخرى (بمقياس العدد)



نسبة عدد املنشآت الصغيرة واملتوسطة من العدد الكلي للمنشآت

نسبة عدد املنشآت املتبقية

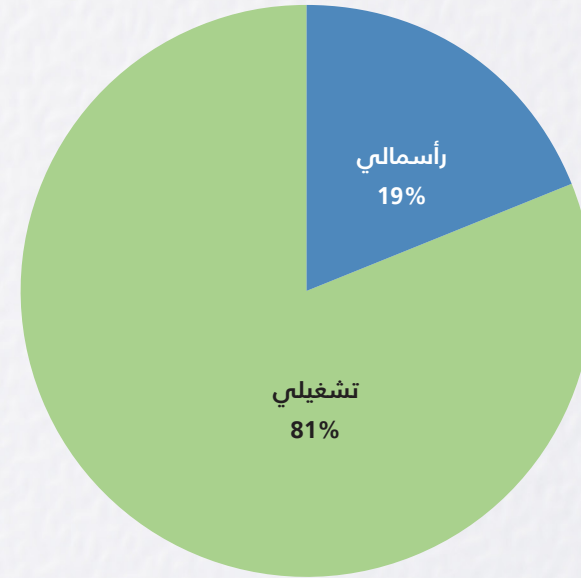
شكل رقم (33) حصة مبالغ التعاقدات مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مجموع مبالغ تعاقدات الهيئة (بمقياس القيمة)



نسبة مبالغ تعاقدات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مبلغ التعاقدات الكلي

نسبة املبالغ املتبقية

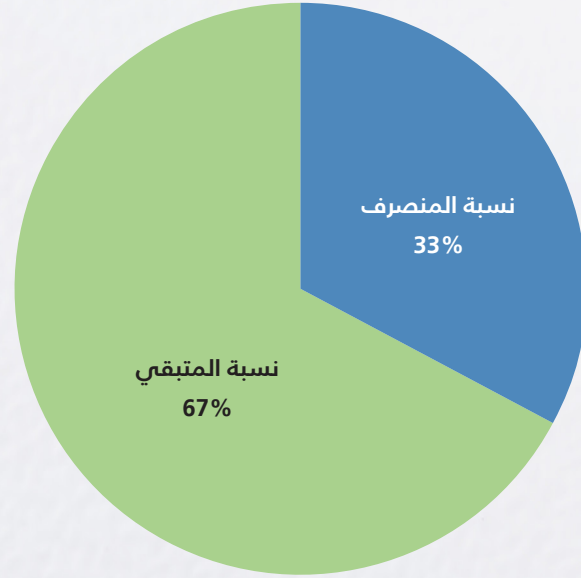
شكل رقم (32) نسبة المشاريع الرأسمالية مقارنة بالتشغيلية



رأس مالي

تشغيلي

شكل رقم (31) نسبة الصرف من القيمة الإجمالية للمشاريع



نسبة المنصرف

نسبة المتبقي

جدول رقم (39) أبرز المنصات التي طُورت خلال العام

اسم المنصة	الهدف من المنصة	الفئة المستهدفة	نسبة الاكتمال	عدد الطلبات المعالجة من خلال المنصة
المنصة الإلكترونية لمكافحة التواطؤ في العطاءات والمنافسات	منصة إلكترونية تهدف إلى توضيح أساليب التواطؤ والأشكال الشائعة لممارسته، وكيفية كشفه، إضافة إلى خصائص القطاعات المعرضة للتواطؤ، وتقديم عددًا من الخدمات الإلكترونية للجهات الحكومية	الجهات الحكومية	100%	12 طلباً إلكترونياً
منصة لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة	منصة لأتمتة جميع أعمال لجنة الفصل وأمانتها، ومنها رفع لائحة الدعوى وعقد الجلسات إلكترونياً واستقبال الطلبات من الأطراف.	أعضاء لجنة الفصل وأمانتها والأطراف المتعاملة مع اللجنة	90%	لا يوجد
منصة الاتصالات الادارية (مراسل)	منصة تسمح للهيئة بإرسال واستقبال المعاملات الواردة للهيئة والصادرة منها.	منسوبي الهيئة	100%	380 طلباً إلكترونياً
منصة متابعة المهام	منصة تهدف إلى متابعة إنجاز المهام والتنبيه عند التأخر في إنجازها.	منسوبي الهيئة	80%	30 مهمة
منصة إيفاء	منصة تهدف إلى متابعة الديون لصالح الدولة، وهي منصة تابعة لمركز المعلومات الوطني، وقد قامت الهيئة بالربط الإلكتروني مع المنصة من خلال أنظمة التنفيذ الإلكترونية الداخلية.	الإدارة القانونية	95%	3 طلبات تنفيذ
منصة دعم	منصة تهدف إلى استقبال طلبات الدعم الفني وإدارة الأصول التقنية، وقياس مستوى رضا مقدم الطلب عند إتمامه بهدف رفع جودة تقديم الخدمات	منسوبي الهيئة	100%	562 طلباً

6.3.3 برامج التحول الرقمي

يُعدّ تطبيق التحول الرقمي في المنظمات الحكومية عاملاً من عوامل النجاح في إنجاز الأعمال والنهضة التقنية الحديثة. ، علاوة على أنها تمثل رحلة مميزة لكل مؤسسة . وانطلاقاً من رؤية المملكة العربية السعودية 2030م ، وضعت الهيئة العامة للمنافسة أهدافاً إستراتيجية لتطبيق عملية التحول الرقمي.

ويبيّن الجدول التالي أبرز المنصات التي طُورت خلال العام



منصة ذكاء الأعمال وبناء المؤشرات

تتطلب طبيعة أعمال الهيئة إنشاء مخزن إلكتروني للبيانات يغذى من الأجهزة الحكومية والجهات المزودة للبيانات الإحصائية؛ وذلك لجمع البيانات المختلفة وتوفير الأدوات اللازمة لإدارتها وحوكمتها وإيجاد الآلية المناسبة للتحديث والتأكد من موثوقية مصادرها وصحتها وضبط جودتها؛ لتمكين الهيئة من دراسة الأسواق وفحص طلبات التركيز الاقتصادي، وتسهيل عمليات التحقيق في القضايا القانونية، والرصد المبكر لعمليات التواطؤ في المنافسات الحكومية.

أ الجهات التي رُبط معها للحصول على البيانات

ب الجهات الجاري الربط معها

- a. الهيئة العامة للإحصاء.

b. وزارة المالية.

c. وزارة التجارة.

d. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

e. وزارة الصناعة.
- a. قواعد بيانات يورومونيتز

b. هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

ويبين الجدول التالي أبرز الخدمات الإلكترونية التي طُورت خلال العام

جدول رقم (40) أبرز الخدمات الإلكترونية التي طُورت خلال العام

اسم الخدمة	الفئة المستهدفة	الهدف من الخدمة	الأثر المترتب من الخدمة
تطوير خدمة الالتزام (التحقق من الامتثال)	المنشآت	خدمة تتيح للمنشأة التقدم لطلب برنامج امتثال لأحكام نظام المنافسة لرفع مستوى امتثال المنشآت والحصول على اعتماد من الهيئة لبرامج المنشأة.	سهولة تنفيذ برامج الامتثال للمنشآت
خدمة الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية	منسوبو الهيئة	خدمة للإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية تُقدّم داخلياً، وتتيح للمستخدم الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية.	تمكين منسوبي الهيئة من الإسهام في كشف المخالفات الإدارية والمالية – إن وجدت-
خدمة الابتعاث	أفراد	تتيح للمرشحين من خارج الهيئة التقدم على فرص الابتعاث المتاحة من قبل الهيئة.	تسهيل البت في طلبات الابتعاث
إجراء تطوير وتحسين على خدمات الإعفاء	المنشآت	إجراء تطوير وتحسين خدمة الإعفاء بما يتيح للمنشآت الراغبة التقدم بطلبها، و تشمل: (خدمات الحصول على إعفاء - تمديد طلب الإعفاء - الاعتراض على إعفاء قائم).	تمكين المنشآت من طلب خدمات الإعفاء بكل يسر وسهولة دون مراجعة الهيئة.

جاهزية المؤشر	اسم المؤشر
متوافر بالبيئة الفعلية	الشركات الفائزة بحسب المنطقة
متوافر بالبيئة الفعلية	معدل إيرادات المنشآت المتوسطة-الصغيرة
متوافر بالبيئة الفعلية	حجم المنشآت المتوسطة-الصغيرة
متوافر بالبيئة الفعلية	التغير السعري في قيمة العقارات خلال فتره زمنية معينة
متوافر بالبيئة الفعلية	متوسط أسعار السلع والخدمات
متوافر بالبيئة الفعلية	السلع التي انخفضت أسعارها
متوافر بالبيئة الفعلية	السلع التي زادت أسعارها
متوافر بالبيئة الفعلية	التغيير السعري في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة
متوافر بالبيئة الفعلية	عدد طلبات التركز الاقتصادي
متوافر بالبيئة الفعلية	مجموع إيرادات المنشآت المشاركة في التركز الاقتصادي
متوافر بالبيئة الفعلية	رأس مال المنشآت المشاركة في التركز الاقتصادي
متوافر بالبيئة الفعلية	متوسطات الإنجاز للطلبات بحسب نوع الخدمة
متوافر بالبيئة الفعلية	عدد الطلبات الاقتصادية التي تجاوزت المتوسط الزمني بحسب الخدمة
متوافر بالبيئة الفعلية	عدد الطلبات الاقتصادية التي تجاوزت المتوسط الزمني بحسب الموظف
متوافر بالبيئة الفعلية	عدد طلبات التركز الاقتصادي التي تجاوزت مدة ٧٥ يومًا منذ بدء المدة النظامية
متوافر بالبيئة الفعلية	عدد طلبات التركز الاقتصادية التي تجاوزت ٧٥ يومًا منذ بدء التقديم

ث- الأثر الإيجابي من إطلاق نظام ذكاء الأعمال

- بناء قاعدة بيانات عن الأسواق لقياس مستوى المنافسة فيها.
- تحسين دقة وموثوقية البيانات والاستفادة منها في دعم اتخاذ القرار وتحسين مخرجات الدراسات والتقارير .
- تفعيل سرعة الحصول على البيانات التي تحتاج إليها الهيئة وضمان كونها بيانات محدثة.
- بناء مؤشرات أداء الأسواق.

ت قائمة المؤشرات المخطط بنائها بناؤها من البيانات المتوافرة

جدول رقم
(41) قائمة
المؤشرات
المخطط بناؤها
من البيانات
المتوافرة

اسم المؤشر	جاهزية المؤشر
عدد الشركات المنشأة عبر السنوات	متوافر بالبيئة الفعلية
الشركات بحسب الحجم	متوافر بالبيئة الفعلية
توزيع الشركات بحسب المناطق	متوافر بالبيئة الفعلية
العدد الكلي لمنسوبي المصنع	جاهز-البيئة التجريبية
متوسط العائد	جاهز-البيئة التجريبية
عدد الأنشطة	جاهز-البيئة التجريبية
عدد المنتجات	جاهز-البيئة التجريبية
الكمية المرخصة للأنشطة	جاهز-البيئة التجريبية
التكلفة النهائية للمنتج	جاهز-البيئة التجريبية
نسبة العائد لأعلى خمسة مصانع	جاهز-البيئة التجريبية
الحصص السوقية	جاهز-البيئة التجريبية
نسبة التركز	جاهز-البيئة التجريبية
إجمالي عدد المنافسات	متوافر بالبيئة الفعلية
عدد الشركات المقدّمة للمنافسات	متوافر بالبيئة الفعلية
إجمالي الترسيات	متوافر بالبيئة الفعلية
التوزيع الجغرافي للمنافسات	متوافر بالبيئة الفعلية
عدد المنافسات والمشاركات بحسب الجهة والمنطقة	متوافر بالبيئة الفعلية
شركات لم تقع الترسية عليها	متوافر بالبيئة الفعلية
منافسات يحتمل وجود تواطؤ بها (ملاك مشتركون - متنافسون لم يفوزوا مطلقًا في البيانات التاريخية)	متوافر بالبيئة الفعلية
الشركات الفائزة بحسب الجهة	متوافر بالبيئة الفعلية

مستوى رضا المستفيدين من الخدمات الإلكترونية المقدمة من الهيئة

لغرض التحسين المستمر ورفع نضج الخدمات المقدمة من الهيئة للمستفيدين، يتم رصد وقياس مستوى الرضا عن الخدمات المقدمة من الهيئة من خلال الاستبانات عند التقديم لكل خدمة مقدمة من قبل الهيئة، وبلغ مستوى رضا المستخدمين الخارجيين عن هذه الخدمات درجة (4.8 من 5)، ما يمثل نسبة رضا قدرها (96%)

النشاط	العدد عام 2020	العدد عام 2021	العدد عام 2022
عدد الخدمات الإلكترونية الداخلية	1	20	29
عدد الخدمات الإلكترونية الخارجية	2	6	20
عدد الأنظمة والمنصات الإلكترونية	8	14	18
عدد المستفيدين من الخدمات الإلكترونية الخارجية	52	251	1493
عدد طلبات نظام دعم	غير متوافر	غير متوافر	1189
عدد الطلبات الخدمات الخارجية (منصة منافسة)	غير متوافر	565	2262
عدد الطلبات الخدمات الداخلية	غير متوافر	1025	3026

جدول رقم (43)
مقارنة أرقام
وإحصائيات تقنية
المعلومات خلال
الأعوام 2020
-2022 م

المؤشر	النتيجة
المعايير المستمدة من القرارات والأوامر السامية والتعاميم	88.33%
معايير التحول الرقمي	35.77%
النتيجة المكافئة	48.87%

جدول رقم (44)
إنجازات الهيئة
ضمن متطلبات
قياس التحول
الرقمي الحكومي
العاشر.

قياس التحول الرقمي العاشر الصادر عن هيئة الحكومة الرقمية

يهدف قياس التحول الرقمي إلى المساهمة في تطوير الحكومة الرقمية بالمملكة العربية السعودية وتحسين أداء وفاعلية الجهات الحكومية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين بما يتوافق مع التوجهات العالمية في التحول الرقمي، ويشارك في تحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 عبر تمكين الجهات الحكومية من تحديد مدى التزامها بالمعايير الأساسية للتحول الرقمي، ! من خلال

- 1 رفع مستويات التزام الجهات الحكومية بالأوامر والقرارات المتعلقة بالتحول الرقمي.
- 2 تحقيق متطلبات التحول الرقمي بالتطبيق الأمثل لمعايير التحول الرقمي.
- 3 تطوير الحكومة الرقمية.
- 4 تحسين أداء وفاعلية الجهات الحكومية.
- 5 الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.
- 6 المساهمة في تقدم المملكة في المؤشرات الدولية.

وحققت الهيئة العامة للمنافسة في قياس التحول الرقمي العاشر نتيجة بلغت (48.87%) بتقدم ملحوظ عن نتائج قياس التحول الرقمي التاسع؛ حيث إذ ارتفع مستوى الالتزام بما يقارب 38% عن القياس السابق. كما علاوة على أن الهيئة وصلت إلى مرحلة التحسين بحسب مستويات مراحل التحول الرقمي الخمس (البناء، الإتاحة، التحسين، التكامل، الإبداع).

السنة	النتيجة المكافئة
القياس التاسع (2021م)	11.42%
القياس العاشر (2022م)	48.87%

جدول رقم (42) قياس التحول
الرقمي للهيئة

أهداف وأدوار إدارة الأمن السيبراني

يتمثل دور الإدارة في بناء الإستراتيجية وتطوير سياسات وإجراءات ومعايير الأمن السيبراني، بالإضافة إلى متابعة الالتزام بالضوابط والتشريعات التي تُصدرها الجهات الرقابية، والحرص على توعية وتدريب موظفي ومتعاقدَي الهيئة بكيفية التعامل مع مخاطر الأمن السيبراني في بيئة الأعمال. كذلك تعمل الإدارة على حماية أصول الهيئة المعلوماتية والتقنية باستخدام أحدث الوسائل التقنية المتقدمة لرصد الهجمات والتهديدات الإلكترونية والاستجابة للحوادث الأمنية بشكل فعال.

مشاريع الأمن السيبراني

نفذت الهيئة عددًا من المشاريع المتعلقة بالأمن السيبراني، وتفصيلها كالآتي

جدول رقم (45) مشاريع الأمن السيبراني لعام 1443/1444 هـ (2022م)

المشروع	وصفه	نسبة الإنهاء %
مراقبة وتشغيل الأمن السيبراني	بناء مركز المراقبة للأمن السيبراني لمراقبة البيئة التقنية والأحداث والسجلات والاستجابة للحوادث السيبرانية بشكل فعال على مدار الساعة، وتعزيز قدرات الهيئة على الرصد الاستباقي للهجمات السيبرانية والتعامل مع التهديدات وتخفيفها ضد الهيئة.	100
خدمات احترافية للبرامج الأمنية	تُستخدم هذه الخدمات لتحسين برامج وأنظمة الأمن السيبراني الخاصة بالهيئة.	100
برنامج التحكم بالتطبيقات	برنامج يُستخدم للتصنيف والتحكم بالبرامج والتطبيقات الموجودة على الأجهزة والخوادم في بيئة الهيئة التقنية، ويساعد على حماية أصول الهيئة من البرامج الضارة والفايروسات ومنع انتشارها.	100
أنظمة وتراخيص الأمن السيبراني	تعزيز منظومة الأمن السيبراني بتوفير حلول لحماية بنية الهيئة التقنية وخدماتها الإلكترونية	100
اختبار الاختراق ومراجعة شفرة المصدر	تقييم المنصات والخدمات الإلكترونية وعمل اختبارات اختراق أمنية لاكتشاف الثغرات ونقاط الضعف وتوفير حلول لمعالجتها.	95
بناء قدرات لإدارة مخاطر الأمن السيبراني	بناء وتنفيذ منهجية إدارة مخاطر الأمن السيبراني وفقًا للمتطلبات الوطنية والممارسات الرائدة.	15
بناء إستراتيجية الأمن السيبراني	تطوير إستراتيجية إدارة الأمن السيبراني بناءً على تقييم الفجوات للوضع الحالي والدراسة المعيارية وتطوير خارطة طريق لتنفيذ المشاريع والمبادرات	25

7.3.3 تعزيز الأمن السيبراني

تعمل إدارة الأمن السيبراني على حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات ومكوناتها من عتاد وبرمجيات وخدمات وما تحتويه من بيانات، وتسعى إلى تقليل مخاطر الأمن السيبراني التي تتعلق بالبنية التقنية من أي تهديد أو استغلال غير مشروع؛ وذلك لضمان توافر واستمرارية أعمال أنظمة الهيئة وخدماتها من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز حماية وسرية وخصوصية البيانات بناءً على الضوابط والتشريعات التي تُصدرها الدولة في مجال الأمن السيبراني بتطبيق المعايير والممارسات العالمية الرائدة.





شكل رقم (36) أعمال المراجعة الداخلية لعام 1443/1444 هـ (2022م)

تقييم مخاطر الهيئة وتحديثها بشكل مستمر على المستويات كافة لغرض أعمال المراجعة.

مراجعة أنشطة الهيئة، وقد راجعت أعمال (١١) إدارة بحسب الخطة السنوية المعتمدة.

متابعة خطط الإجراءات التصحيحية لإغلاق الملاحظات الواردة في تقارير المراجعة.

عمل برامج توعوية حول أهمية المراجعة الداخلية والحوكمة والالتزام والتوعية بآلية الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية.



تولي الهيئة نشاط المراجعة الداخلية اهتمامًا بالغًا باعتباره مصدرًا مهمًا لتقييم الحوكمة والرقابة والالتزام في الهيئة وتأكيد سلامتها، وأحد أهم الممكّنات التي تساعد الهيئة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية وأداء أعمالها بكفاءة وفاعلية.

تتبع إدارة المراجعة الداخلية في أعمالها منهجية المراجعة المبنية على تقييم المخاطر، الذي به توجّه أعمال المراجعة نحو أكثر الأنشطة والأعمال خطورة وأهمية. وقد عملت إدارة المراجعة الداخلية على

8.3.3 المراجعة الداخلية



9.3.3

اللجان

يوضح الجدول التالي أبرز القرارات التي اتخذها الرئيس التنفيذي للهيئة بشأن تشكيل اللجان.

جدول رقم (46) قرارات معالي الرئيس التنفيذي فيما يخص تشكيل اللجان

التسلسل	تاريخ القرار	القرار
1	8/6/1443	إعادة تشكيل لجنة التأهيل المسبق واللاحق.
2	8/6/1443	إعادة تشكيل لجنة فحص العروض.
3	8/6/1443	إعادة تشكيل لجنة فحص العروض للشراء المباشر.
4	8/6/1443	إعادة تشكيل لجنة فتح العروض.
5	11/2/1444	إعادة تشكيل لجنة التسوية.
6	20/4/1444	إضافة عضو إلى لجنة التأهيل المسبق واللاحق.
7	23/7/1443	تشكيل لجنة الابتعاث.

04



التحديات والدعم المطلوب

أبرز التحديات والمخاطر	الدعم المطلوب
ضعف إقبال ذوي العلاقة عند طلب المرئيات من العموم حول القطاعات أو قرارات عدم الممانعة.	حث ذوي العلاقة ومنظمي القطاعات على إبداء الرأي عند طلب المرئيات من العموم، ودراسة الاستفادة من المنصة الموحدة لطلب آراء العموم.
تداخل مهام بعض الجهات الحكومية والهيئات التنظيمية مع اختصاصات الهيئة، مما قد يؤدي إلى نشوء بعض العقبات التي تحول دون تمكن الهيئة من مباشرة أدوارها الرقابية والإشرافية على بعض القطاعات.	التأكيد على منح الهيئة اختصاصها الأصيل كما في نظامها وكما هو المتبع في الممارسات الدولية المثلث.
إصدار بعض الجهات الحكومية التنظيمية قرارات أو لوائح أو سياسات قد يترتب عليها تقييد المنافسة أو موانع أمام دخول أمام المنشآت الجديدة إلى الأسواق.	تشجيع الجهات الحكومية التنظيمية على التنسيق مع الهيئة قبل إصدار التعليمات أو القرارات أو اللوائح أو السياسات ذات الجانب الاقتصادي؛ لدراستها والتأكد من مناسبتها وعدم إضرارها سلباً على بالمنافسة.
صعوبة الوصول إلى بعض المنشآت لأغراض التقصي والبحث وجمع الاستدلالات والتحقيق لأسباب عديدة منها: وهمية هذه المنشآت، وعدم تقييد العنوان الوطني لتلك المنشآت في سجلاتها الرسمية.	تعزيز التعاون بين الجهات المعنية للوصول إلى بيانات المنشآت بدقة.
غياب المعرفة المتخصصة لدى بعض الجهات التنظيمية والرقابية بنظام المنافسة ودور الهيئة، وعدم تجاوب بعض الجهات عند طلب تزويد الهيئة بالبيانات المطلوبة.	عقد ورش مشتركة مع الجهات التنظيمية والرقابية عن أعمال الهيئة، والتنسيق عالي المستوى لعقد شراكات إستراتيجية تنظيمية ورقابية مع تلك الجهات.
صعوبة توجيه السياسات المعززة للمنافسة لمنظمي القطاعات الاقتصادية بشأن الإجراءات التنظيمية في ظل ضعف الوعي بنظام المنافسة ودور الهيئة.	تحفيز منظمي القطاعات على مد جسور التواصل مع الهيئة لتفعيل دورها في توجيه السياسات المعززة للمنافسة، وتوقيع مذكرات التعاون فيما بينها.
ضعف المخصصات المالية في اعتمادات ميزانية الهيئة المخصصة لبرامج نشر ثقافة المنافسة وبرامج الامتثال	حث وزارة المالية على توفير الاعتمادات المالية الكافية لتنفيذ برامج نشر ثقافة المنافسة ورفع مستوى الامتثال لدى المتعاملين بالأسواق.
صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي المتوافرة لدى بعض الجهات الحكومية؛ لتتمكن الهيئة من استحداث قاعدة بيانات عن النشاط الاقتصادي في المجالات المرتبطة بالمنافسة.	التأكيد على الجهات المعنية بأهمية مشاركة البيانات مع الهيئة وتفعيل الربط البيني التقني؛ لتمكين الهيئة من إجراء الدراسات السوقية والقطاعية واستحداث قاعدة بيانات ومعلومات عن النشاط الاقتصادي بما يخدم عمل الهيئة في المجالات المرتبطة بالمنافسة.



05

أرقام وإحصاءات



	2022م	2021م	2020م	
نسبة التغير بين عام 2022م مع عام 2021م				
أعمال الرقابة على عمليات التركز الاقتصادي				
عدد طلبات التركز الاقتصادي	316	295	137	7+%
الاعتمادات المالية والمصروفات والإيرادات للهيئة				
إجمالي قيمة الاعتمادات المالية (بالريال السعودي)	99,669,341	82,531,303	142,592,600	21+%
إجمالي المصروفات (بالريال السعودي)	93,342,937	59,646,145	70,728,686.31	57+%
الإيرادات (بالريال السعودي)	141,548,259	163,969,295	43,516,331	14-%
أعمال التحول الرقمي				
عدد مشاهدات صفحات الموقع الإلكتروني	227,934	234,448	211,965	3-%

جدول رقم (48) أرقام وإحصاءات

	2022م	2021م	2020م	
نسبة التغير بين عام 2022م مع عام 2021م				
أعمال مجلس الإدارة				
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	5	9	5	44-%
عدد القرارات المتخذة من قبل مجلس الإدارة	93	109	84	15-%
أعمال الضبط والتحقيق والادعاء				
عدد الشكاوى والمبادرات	126	136	64	7-%
عدد عمليات الاستقصاء	299	257	110	16+%
عدد الأحكام النهائية	17	22	10	23-%
قيمة إجمالي الغرامات (بالريال السعودي)	150,600,000	175,000,000	10,960,000	14-%

نسبة التغير بين عام 2022م مع عام 2021م	2022م	2021م	2020م	
أعمال الموارد البشرية				
21+%	98	81	62	عدد الموظفين
-	26.2%	26.10%	%17.74	نسبة الموظفين للموظفين
التوعية ونشر ثقافة المنافسة				
89+%	201	106	71	عدد الأخبار الصادرة عن الهيئة
142+%	46	19	4	عدد اللقاءات وورش العمل والبرامج مع قطاع الأعمال والمهتمين
7+%	418	392	203	عدد المنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي
4+%	116,042	111,740	103,501	عدد متابعي الهيئة على موقع تويتر

نسبة التغير بين عام 2022م مع عام 2021م	2022م	2021م	2020م	
أعمال التحول الرقمي				
3-%	227,934	234,448	211,965	عدد مشاهدات صفحات الموقع الإلكتروني
425+%	1493	422	309	عدد المستفيدين من الخدمات الإلكترونية للهيئة
154+%	3026	1188	2,310	عدد طلبات المساندة الفنية



القرارات الصادرة عن اللجنة		مجموع الغرامات		لوائح الادعاء / عدد المدعى عليهم		عدد الجلسات	
يناير (2)	يوليو (0)	يناير (11,200,000)	يوليو (0)	عدد المدعى عليهم	عدد لوائح الادعاء	يناير (15)	يوليو (3)
فبراير (4)	أغسطس (0)	فبراير (33,218,000)	أغسطس (0)	يناير (13)	يناير (5)	فبراير (28)	أغسطس (6)
مارس (18)	سبتمبر (1)	مارس (24,917,000)	سبتمبر (0)	فبراير (5)	فبراير (5)	مارس (31)	سبتمبر (10)
إبريل (0)	أكتوبر (0)	إبريل (0)	أكتوبر (81,500)	مارس (11)	مارس (4)	إبريل (4)	أكتوبر (13)
مايو (1)	نوفمبر (2)	مايو (7,144,040)	نوفمبر (10,464,206)	إبريل (0)	إبريل (0)	مايو (7)	نوفمبر (12)
يونيو (1)	ديسمبر (2)	يونيو (0)	ديسمبر (2,825,736)	مايو (0)	مايو (0)	يونيو (14)	ديسمبر (4)
		مجموع الغرامات (89,850,482) ريالاً		يونيو (3)	يونيو (1)	مجموع الجلسات (147)	
				يوليو (0)	يوليو (0)		
				أغسطس (0)	أغسطس (0)		
				سبتمبر (21)	سبتمبر (21)		
				أكتوبر (0)	أكتوبر (0)		
				نوفمبر (0)	نوفمبر (0)		
				ديسمبر (2)	ديسمبر (1)		

ملحق 1

تقرير أعمال لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة

تشكيل اللجنة

شكل مجلس إدارة الهيئة العامة للمنافسة لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة بقراره رقم (408) بتاريخ 8-5-1442هـ، على النحو الآتي

- الدكتور/محمد بن علي اليوسف رئيسًا.
- الدكتور/أحمد بن عبدالكريم المحيimid عضوًا.
- الدكتورة/ أروى بنت إبراهيم الجلال عضوًا.
- الدكتور/خالد بن عبدالرحمن المشعل عضوًا.
- الأستاذ/جابر بن عبدالرحمن المحمود عضوًا.

وتكليف كلٍ من

- الأستاذ/ معاذ بن محمد الحكمي أمينًا عامًا للجنة.
- والأستاذ/ بدر مروان الرفاعي سكرتيرًا للجنة.

وبيّن الشكل التالي ملخصًا لأبرز أرقام أعمال لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة خلال العام 1443/1444هـ (2022م)

